الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2017

الموضوع

دور صادرات التمور في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

- فرحات سارة

الأستاذة المشرف:

– بوزاهر نسرين

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى نور العيون....ورمش الجفون والسر المكنون في القلب المفتون والعقل الموزون والصدر الحنون والعطاء بدون حدود ،إلى البلسم الشافي والقلب الدافئ والحنان الكافي، إلى التي أحاطني بسياج حبها إلى أروع أم في الجود أمي الحبيبة سعيدة شكرا شكرا على كل شيء قدمته لي حان وقت استرداده بنجاحي وأتمنى لك طيلة العمر والفردوس الأعلى إنشاء الله.

إلى الذي تاهت الكلمات في وصفه وعجز اللسان في ذكر مآثره إلى سندي وعوني وقدوتي إلى النور الوضاء مصدر فخري وذخري إلى ذلك الينبوع الذي اغترفت منه الحنان إلى أبي الغالي عبد الرحمان أطال الله في عمره

إلى الذي يعجز الفم واللسان على خطه في كلمات إلى من جعل نفسه شمعة تحترق من أجل أن ينير دربي، إلى من تعب وشقي من أجل سعادتي وراحتي، ودعمي في دراستي وحياتي، إلى سندي وقرة عيني زوجي الغالي سمير عوضك الله كل خير.

إلى النجوم و الكواكب إلى الورود البهية الذي قاسموني حنان الوالدين أختي وأخواتي إلى رمز البراءة والصفاء مهدي أتمنى لك كل النجاح والتوفيق ،إلى أخي إسلام أتمنى لك النجاح في الحياة وتحقيق كل الأمنيات.

إلى أختي ورفيقة دربي وسندي وصديقتي وكل شيء هو جميل في الحياة فدوى أتمنى لك كل شيء هو جميل في الحياة والنجاح والتخرج بأعلى المعدلات.

إلى أمي الثانية التي ربتني وتحبني وتساندني في الحياة عمتي العزيزة لك مكانة خاصة في قلبي أحبك كثيرا.

إلى جدتي العزيزة قرمة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته هاهو اليوم الذي كنتي تتمنيه لي هدية مني إليك.

إلى ظلالي التي لا تفارقني ،صديقتي وبمثابة أختي خلود أتمنى لك النجاح في الحياة الزوجية ،

إلى أصدقائي الأعزاء وأخص بالذكر عزيز نزيهة أنا لن أنساكي يا أعز صديقاتي وأتمنى لك كل النجاح والتوفيق وأعلى المراتب إنشاء الله، دون أن أنسى بن منصور نوال ،و عطاف نبيلة وقري هناء أتمنى لكم كل النجاح والتوفيق.

إلى كل فرد من عائلة فرحات وخليفة ورابحي.

إلى من هاهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع وفقهم الله في مشوارهم وسدد خطاهم.

شكر وعرفان

لولا الله ما كنت لأحيا إلا بعونه سبحانه وتعالى، له الحمد والشكر فأنا بفضله وفقت لإتمام هذا البحث ومضيت نحو الأمام ،فهو الله المعين على الصعوبات والملين للعقبات ،أحمده وأستعين به أرجوا أن يجعله في ميزان حسناتي بفضله.

وصلى اللهم وسلم على سيدنا ومحبينا محمد عليه الصلاة الأبيه أفضل الصلاة و السلام

شكر وعرفان

أحب خلق الله إلى الله. وبعد:

لولا الله ما كنت لأحيا إلا بعونه سبحانه وتعالى، له الحمد والشكر فأنا بفضله

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي المشرفة" بوزاهر نسرين "التي لم

وفقت لإتمام هذا البحث ومضيت نحو الأمام ،فهو الله المعين على الصعوبات

تبخل علينا بنصائحها وأرائها،و أتمنا لها كل النجاح والتوفيق في عملها بمزيد من

والملين للعقبات ،أحمده وأستعين به أرجوا أن يجعله في ميزان حسناتي بفضله.

التقدم والنجاح نحوى العلى ،كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل

وصلى اللهم وسلم على سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة و السلام أحب

"نصيرة عقبة" ،وإلى أعضاء اللجنة الأفاضل

خلق الله إلى الله. وبعد:

كما أتقدم بالشكر إلى كل أستاذ علمني حرفا ولكم مني جزيل الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي المشرفة" بوزاهر نسرين "التي لم

والعرفان.

تبخل علينا بنصائحها وأرائها، و أتمنا لها كل النجاح والتوفيق في عملها بمزيد من

التقدم والنجاح نحوى العلى ،كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل

"نصيرة عقبة" ،وإلى أعضاء اللجنة الأفاضل

كما أتقدم بالشكر إلى كل أستاذ علمني حرفا ولكم مني جزيل الشكر

والعرفان.

ملخص الدراسة:

لقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية التجارة الخارجية لترقية الصادرات خارج المحروقات على إثر انخفاض لأسعار النفط سنة1986 ،وهذا للتنويع من الصادرات من اجل المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني، كما تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محرك اللنمو الاقتصادي، وتعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع تصديري غير تقليدي يركز على التصنيع من أجل التصدير، والجزائر والتي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن مايفوق 95% من صادراتها يعتمد على البترول، واهتمت الدولة بالعديد من القطاعات قصد تنويع صادراتها والقطاع الزراعي شهد دعما كبيرا من الدولة باعتباره قطاع جد مهم، ونجد التمور الجزائرية التي تعتبر مصدرا هاما لدخل الفلاحين كما أن الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور واضحة من خلال الطلب المتزايد على التمور سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية وخاصة تلك الأصناف ذات النوعية الممتازة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم جهود الجزائر لترقية الصادرات عموما، وصادرات التمور خاصة، إلا أن نتائجها كانت ضعيفة، كما أن التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار الجزائري ،لميكن لها تأثير إيجابي على صادرات خارج المحروقات، ومنها التمور، وفي الأخر توصي الدراسة بضرورة تنويع الصادرات، وتطبيق سياسات مالية ونقدية فعالة من شأنها أن ترفع صادرات التمور في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:التجارة الخارجية ،صادرات التمور، الجزائر.

Résumé de l'étude:

J'ai payé l'attention du gouvernement algérien vers l'adoption d'une stratégie nationale visant à promouvoir les exportations hors carburant suite à la baisse des prix du pétrole en 1986, et cette diversification des exportations afin de contribuer à la croissance économique nationale, vous incarnez les exportations jouent un rôle clé en tant que moteur de la croissance économique, et exploite plusieurs pays sur le développement de exportations et loin de l'exportation unilatérale et de transition dans le secteur traditionnel d'exportation dans le secteur de l'exportation est concentre traditionnellement sur la fabrication pour l'exportation, et l'Algérie, qui souffrent d'exportation unilatérale en raison du fait que plus de 95 % des exportations dépend dupétrole, et a porté sur l'état dans de nombreux secteurs afin de diversifier les exportations et le secteur agricole a connu un soutien important de l'Etat en tant que secteur est très important, et nous trouvons les dates de l'Algérie, qui est une source importante de revenus pour les agriculteurs et l'importance économique de la production de dattes et clair grâce à la demande croissante de dates, tant sur les marchés locaux ou étrangers, en particulier ceux des variétés d'excellente qualité.

L'étude a révélé que, malgré les efforts de l'Algérie pour promouvoir lesexportationsen général, et les exportations de dates spéciales, mais les résultats ontété faibles, et des réductions successives du prix du dinar algérien, on n'a pas eu unimpact positif sur les exportations hors hydrocarbures, comme les dates, et dans cettedernière étude recommande la diversification les exportations, et l'application depolitiques fiscales et monétaires efficaces qui augmentera les exportations de dattesen Algérie.

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
ملخص الدراسة	
الفهرس	I – III
قائمة المختصرات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VIII
مقدمة عامة	(أ–هـ)
الفصل الأول : الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية لتمور و أثرها على ميزان المدفوعات	2
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.	3
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.	3
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية	3
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	5
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.	7
الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية.	7
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.	8
المطلب الثالث: السياسات والنظريات المفسرة للتجارة الخارجية.	9
الفرع الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.	20
الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية .	26
المبحث الثاني: عموميات حول التصدير.	26
المطلب الأول : مفهوم التصدير وأهميته وأهدافه.	27
الفرع الأول: مفهوم التصدير.	27
الفرع الثاني: أهمية التصدير.	28
الفرع الثالث: أهداف التصدير.	

المطلب الثاني : أهم نظريات التصدير	29
المطلب الثالث : دوافع التصدير و ملامح نجاحه.	31
المبحث الثالث: التجارة الخارجية للتمور.	32
المطلب الأول: أهم الدول المصدرة للتمور.	32
المطلب الثاني: أهم الدول المستوردة للتمور.	34
المطلب الثالث: الجزائر من بين الدول المصدرة للتمور.	34
خلاصة الفصل.	37
مقدمة الفصل	39
الفصل الثاني: الإطار النظري حول ميزان المدفوعات.	40
المبحث الأول :أساسيات حول ميزان المدفوعات	40
المطلب الأول :مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات.	40
الفرع الأول:مفهوم ميزان المدفوعات	41
الفرع الثاني:أهمية ميزان المدفوعات.	41
المطلب الثاني :عناصر ميزان المدفوعات	45
المبحث الثاني: أسس نظرية للميزان التجاري.	45
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري	46
المطلب الثاني: مفهوم الصادرات والواردات.	47
المطلب الثالث: أقسام الميزان التجاري وأثره الاقتصادي.	48
المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.	48
المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.	48
الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات.	49
الفرع الثاني: الاختلال في الميزان المدفوعات.	50
المطلب الثاني: أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات.	53
المطلب الثالث: أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.	53
الفرع الأول: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.	
الفرع الثاني: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	55
خلاصة الفصل.	57

الفصل الثالث: دراسة حالة التجارة الخارجية للتمور في الجزائر.	59
تمهيد	60
المبحث الأول :الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور في الجزائر.	60
المطلب الأول : أهمية القطاع الزراعي في الجزائر.	65
المطلب الثاني : تطور تجارة المنتوج الزراعي في الجزائر.	69
المطلب الثالث: زراعة نخيل التمر في الجزائر	82
المبحث الثاني: وضعية صادرات التمور الجزائرية.	82
المطلب الأول :تطور وضعية الصادرات في الميزان التجاري.	83
الفرع الأول :تطورقيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000- 2014)	87
الفرع الثاني :التوزيع السلعي الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000-2014)	89
المطلب الثاني:تطور وضعية الواردات في الميزان التجاري.	89
الفرع الأول:تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2014)	91
الفرع الثاني:التوزيع السلعي للواردات الجزائرية(2000-2014)	93
المطلب الثالث:تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري.	93
الفرع الأول:تطورات الميزان التجاري خلال السنوات (2000-2014)	96
الفرع الثاني: تطورات الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2014).	97
المبحث الثالث : وضعية صادرات التمور الجزائرية والعراقيل التي تواجهها.	97
المطلب الأول: تطور صادرات الجزائرية من التمور ودورها في تنمية الصادرات	103
المطلب الثاني: وضعية التجارة الخارجية للتمور في الجزائر.	105
المطلب الثالث: تحليل مساهمة صاديرات التمور في تحسين ميزان المدفوعات	110
خلاصة الفصل	112
الخاتمة	117
قائمة المراجع	

قائمة المختصرات

الصفحة	الكلمات المفتاحية و الفلاسفة
09	**لآدم سميث** فيلسوف اسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي ، هو صاحب كتب نظرية المشاعر الأخلاقية والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، عادة ما يشار إليه باختصار باسم ثروات الأمم، ويعتبر من أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث .كما يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع . درس سميث الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو، وجامعة أكسفورد .و ثروة الأمم يشرح أن السوق الحرة، بينما تبدو فوضوية وغير مقيدة، هي في الواقع موجهة لإنتاج الكمية الصحيحة والمتنوعة من السلع من قبل جهة ما تسمى ب" باليد غير المرئية "صورة اليد الخفية التي استخدمها سميث في السابق كانت نظرية المشاعر الأخلاقية ، لكنه قد يكون استخدم أصلا في مقالته،" تاريخ علم الفلك ."سميث يعتقد أنه عندما يسعى الفرد للمصلحة الذاتية، انه يشجع بطريقة غير مباشرة مصلحة المجتمع : "من خلال انتهاج مصلحته الشخصية، والفرد كثيرا ما يروج المجتمع بشكل فعال أكثر مما كانت عليه عندما ينوي الترويج له ". الذات المهتمة بالمنافسة في السوق الحرة، كما يقول، من شأنها أن تعود بالنفع على المجتمع ككل من خلال إبقاء الأسعار منخفضة، في حين لا يزال ذلك يبنى حافزا لطائفة واسعة من السلع والخدمات .مع ذلك كان يشعر بالقلق من رجال الأعمال، وجادل ضد تشكيل احتكارات .
11	**لدافيد ريكاردو** فيلسوف إنجليزي الجنسية، ولد في سنة 1772 ، قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد ، وله النظرية المعروفة باسم قانون تناقص الغلة، كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله" :إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين"،و عندما أقر كتاب آدم سميث، ثروة الأمم تأثر به وشعر بالميل لعلم الاقتصاد، أهم كتبه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب "توفي في سنة 1823 .
13	**جون ماينر كينز** ،اقتصادي إنجليزي ولد في 1883 ، وتوفي في سنة 1946 ،أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكاتب في الإصلاح الاجتماعي مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتاب" النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود في 1936 وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت .من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية .كانت لكينز مساهمة كبيرة في أزمة الكساد العلمية سنة 1929 ، حيث أنه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها .أما عن السبب فيرده كينز إلى أن التشغيل الكامل غير مضمون ،أي يوجد ركود في العجلة الاقتصادية، و الطريقة التعسفية المنتهجة في توزيع الدخول، نقص الطلب الكلي الناتج عن سوء توزيع الثروة (بؤرة الأزمة تقع في قطاع التوزيع). أما فيما يخص وجهة نظره للبطالة يرفض كينز أن الأجور سبب للبطالة لان انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.

13	**لجون ستيوارت ميل:** يعتبر الفيلسوف جون ستيوارتمل(1873-1806) من أوائل من نادوا بحرية التعبير عن أي رأي مهما كان هذا الرأي غير أخلاقيا في نظر البعض حيث قال "إذا كان كل البشر يمتلكون رأيا واحدا وكان هناك شخص واحد فقط يملك رأيا مخالفا فإن اسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هاذ الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القدرة".
14	**لدافيد هيوم:** فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ الاسكتلندي ولد في 1711 توفي 1779 ، تأثر في أفكاره بآدم سميث
16	**هكشر:** اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة *Uppsala* 1970 يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، من مؤلفاته' أثر التجارة الخارجية على التوزيع'، عام 1919 ، والذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته .
16	**أولين:** اسمه بالكامل Ohlin *Bertil Gotthard* يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية، (*the modern theory of the dynamics of rade*) في سنة 1977 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد مناصفة مع *James Meade*، درس على يد إيلي هكشر بجامعة Lund ستوكهولم شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1944-1945.
17	**لغز ليونتيف فاسيلي:** اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ،ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا، درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام . 1924 تابع دراساته وحصل على درجة الدكتوراه ، ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932 ، أصبح أستاذا للاقتصاد في عام 1946،بعد نشره لبحثه عن بنية الاقتصاد الأمريكي في فترة (1919-1929)، في عام 1941 استمر في العمل على تطوير نظرية المدخلات والمخرجات وتطبيقاتها المختلفة، وكان عضو ورئيس للرابطة الاقتصادية الأمريكية عام 1970 ، وعضو اً ورئيساً لجمعية الاقتصاد الرياضي عام 1954 ، وكان أيضا عضوا في الجمعية الأمريكية للفلاسفة، والاكاديميه الأمريكية للفنون والعلوم والمعهد الإحصائي الدولي والمقارن، توفى فاسيلي ليونتييف في نيويورك عام 1999
58	**(الأمن الغذائية)** يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. أما **الأمن الغذائي** النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا.

قائمة الجداول

رقم جدول	إسم الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	يبين نظرية الميزة المطلقة.	10
الجدول رقم (02)	يبين نظرية المزايا النسبية.	12
الجدول رقم(03)	يبين الاحتياجات من رأس المال و العمل.	17
الجدول رقم(04)	يوضح الدول المستوردة للتمور في العالم لعام 2008 .	34
الجدول رقم(05)	ترتيب الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للتمور.	35
الجدول رقم(06)	يوضح تطور الإنتاج الفلاحي في أهم الفروع	60
الجدول رقم(07)	تطور الوفرة الغذائية بالحجم(الطن)من (2000-2011).	61
الجدول رقم(08)	مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني	63
الجدول رقم(09)	يوضح عدد المناصب في القطاع الفلاحي.	64
الجدول رقم(10)	يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في توفير مناصب شغل سنة2011	65
الجدول رقم(11)	أصناف التمور في الجزائر.	70
الجدول رقم(12)	توزيع إنتاج وعدد النخيل بحسب الولاية سنة 2015	72
الجدول رقم(13)	أهم الدول المنتجة والمصدرة للتمور سنة2008	78
الجدول رقم (14)	أهم الدول المصدرة للتمور من حيث الكمية سنة 2008	79
الجدول رقم (15)	أهم الدول المصدرة في العالم حسب قيمة صادرات التمور سنة 2008	80
الجدول رقم (16)	أهم الدول العربية المصدرة للتمور في الاسواق العالمية خلال 2003-2010	81
الجدول رقم(17)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000- 2014).	83
الجدول رقم (18)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014).	87
الجدول رقم(19)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات (1990-2000-2014).	88
الجدول رقم(20)	تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2014).	90

الجدول رقم(21)	يبين التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)	92
الجدول رقم (22)	يبين تطور الميزان التجاري (2000-2014).	94
الجدول رقم(23)	يبين تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2014).	96
الجدول رقم (24)	قيمة صادرات التمور الجزائرية خلال السنوات (2000-2015)	96
الجدول رقم(25)	تطور الصادرات الجزائرية حسب الكمية من منتوج التمور (2000-2011)	100
الجدول رقم (26)	نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية (2000-2010)	101
الجدول رقم (27)	نسبة صادرات التمور من الصادرات خارج المحروقات (2000-2011)	102
الجدول رقم (28)	نسبة الصادرات من إنتاج التمور خلال(2000-2011)	103
الجدول رقم(29)	أهم الدول المستوردة للتمور الجزائرية سنة 2011	105

قائمة الأشكال

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	ترتيب الجزائر بين أهم الدول المصدرة للتمور سنة 2002	36
الشكل رقم (02)	مكونات ميزان المدفوعات	43
الشكل رقم (03)	تطور الوفرة الغذائية بالحجم(الطن)من (2000-2011)	62
الشكل رقم (04)	تطور الوفرة الغذائية بالقيمة (ملياردولار)من(1991-2010).	62
الشكل رقم (05)	يبين تطور إنتاج التمور خلال السنوات (2005-2012)	71
الشكل رقم(06)	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوت (2000-2014)	85
الشكل رقم(07)	تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000-2014).	86
الشكل رقم (08)	يبين تطور قيمة الواردات بتطور الصادرات خلال السنوات (2000-2014)	91
الشكل رقم (09)	يبن تطور الميزان التجاري خلال السنوات (2000-2014)	95
الشكل رقم (10)	يبين الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2014)	97
الشكل رقم (11)	تطور قيمة صادرات التمور الجزائرية (2000-2014).	99

قائمة المختصرات

الصفحة	الكلمات المفتاحية و الفلاسفة
09	**لآدم سميث** فيلسوف اسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي ، هو صاحب كتب نظرية المشاعر الأخلاقية والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، عادة ما يشار إليه باختصار باسم ثروات الأمم، ويعتبر من أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث .كما يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع . درس سميث الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو، وجامعة أكسفورد .و ثروة الأمم يشرح أن السوق الحرة، بينما تبدو فوضوية وغير مقيدة، هي في الواقع موجهة لإنتاج الكمية الصحيحة والمتنوعة من السلع من قبل جهة ما تسمى ب" باليد غير المرئية "صورة اليد الخفية التي استخدمها سميث في السابق كانت نظرية المشاعر الأخلاقية ، لكنه قد يكون استخدم أصلا في مقالته،" تاريخ علم الفلك ."سميث يعتقد أنه عندما يسعى الفرد للمصلحة الذاتية، انه يشجع بطريقة غير مباشرة مصلحة المجتمع : "من خلال انتهاج مصلحته الشخصية، والفرد كثيرا ما يروج المجتمع بشكل فعال أكثر مما كانت عليه عندما ينوي الترويج له ". الذات المهتمة بالمنافسة في السوق الحرة، كما يقول، من شأنها أن تعود بالنفع على المجتمع ككل من خلال إبقاء الأسعار منخفضة، في حين لا يزال ذلك يبنى حافزا لطائفة واسعة من السلع والخدمات .مع ذلك كان يشعر بالقلق من رجال الأعمال، وجادل ضد تشكيل احتكارات .
11	**لدافيد ريكاردو** فيلسوف إنجليزي الجنسية، ولد في سنة 1772 ، قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد ، وله النظرية المعروفة باسم قانون تناقص الغلة، كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله" :إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين"،و عندما أقر كتاب آدم سميث، ثروة الأمم تأثر به وشعر بالميل لعلم الاقتصاد، أهم كتبه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب "توفي في سنة 1823 .
13	**جون ماينر كينز** ،اقتصادي إنجليزي ولد في 1883 ، وتوفي في سنة 1946 ،أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكاتب في الإصلاح الاجتماعي مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتاب "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود في 1936 وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت .من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية .كانت لكينز مساهمة كبيرة في أزمة الكساد العلمية سنة 1929 ، حيث أنه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها .أما عن السبب فيرده كينز إلى أن التشغيل الكامل غير مضمون ،أي يوجد ركود في العجلة الاقتصادية، و الطريقة التعسفية المنتهجة في توزيع الدخول، نقص الطلب الكلي الناتج عن سوء توزيع الثروة (بؤرة الأزمة تقع في قطاع التوزيع). أما فيما يخص وجهة نظره للبطالة يرفض كينز أن الأجور سبب للبطالة لان انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.

13	**لجون ستيوارت ميل:** يعتبر الفيلسوف جون ستيوارتمل(1873-1806) من أوائل من نادوا بحرية التعبير عن أي رأي مهما كان هذا الرأي غير أخلاقيا في نظر البعض حيث قال "إذا كان كل البشر يمتلكون رأيا واحدا وكان هناك شخص واحذ فقط يملك رأيا مخالفا فإن اسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هاذ الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القدرة".
14	**لدافيد هيوم:** فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ الاسكتلندي ولد في 1711 توفي 1779 ، تأثر في أفكاره بآدم سميث
16	**هكشر**: اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة *Uppsala* 1970 يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، من مؤلفاته' أثر التجارة الخارجية على التوزيع'، عام 1919، والذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته .
16	**أولين:** اسمه بالكامل Ohlin *Bertil Gotthard* يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية، (*the modern theory of the dynamics of rade*) في سنة 1977 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد مناصفة مع *James Meade*، درس على يد إيلي هكشر بجامعة Lund ستوكهولم شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1944-1945.
17	**لغز ليونتيف فاسيلي:** اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ،ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا، درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام . 1924 تابع دراساته وحصل على درجة الدكتوراه ، ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932 ، أصبح أستاذا للاقتصاد في عام 1946،بعد نشره لبحثه عن بنية الاقتصاد الأمريكي في فترة (1919-1929)، في عام 1941 استمر في العمل على تطوير نظرية المدخلات والمخرجات وتطبيقاتها المختلفة، وكان عضو ورئيس للرابطة الاقتصادية الأمريكية عام 1970 ، وعضو اً ورئيساً لجمعية الاقتصاد الرياضي عام 1954 ، وكان أيضا عضوا في الجمعية الأمريكية للفلاسفة، والاكاديميه الأمريكية للفنون والعلوم والمعهد الإحصائي الدولي والمقارن، توفى فاسيلي ليونتييف في نيويورك عام 1999
58	**(الأمن الغذائية)** يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. أما **الأمن الغذائي** النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا.

قائمة الجداول

رقم جدول	إسم الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	يبين نظرية الميزة المطلقة.	10
الجدول رقم (02)	يبين نظرية المزايا النسبية.	12
الجدول رقم(03)	يبين الاحتياجات من رأس المال و العمل.	17
الجدول رقم(04)	يوضح الدول المستوردة للتمور في العالم لعام 2008 .	34
الجدول رقم(05)	ترتيب الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للتمور.	35
الجدول رقم(06)	يوضح تطور الإنتاج الفلاحي في أهم الفروع	58
الجدول رقم(07)	تطور الوفرة الغذائية بالحجم(الطن)من (2000-2011).	59
الجدول رقم(08)	مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني	61
الجدول رقم(09)	يوضح عدد المناصب في القطاع الفلاحي.	62
الجدول رقم(10)	يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في توفير مناصب شغل سنة2011	63
الجدول رقم(11)	أصناف التمور في الجزائر.	68
الجدول رقم(12)	توزيع إنتاج وعدد النخيل بحسب الولاية سنة 2015	70
الجدول رقم(13)	أهم الدول المنتجة والمصدرة للتمور سنة2008	76
الجدول رقم (14)	أهم الدول المصدرة للتمور من حيث الكمية سنة 2008	77
الجدول رقم (15)	أهم الدول المصدرة في العالم حسب قيمة صادرات التمور سنة 2008	78
الجدول رقم (16)	أهم الدول العربية المصدرة للتمور في الاسواق العالمية خلال 2003-2010	79
الجدول رقم(17)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000- 2014).	81
الجدول رقم (18)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014).	85
الجدول رقم(19)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات (1990-2000-2014).	86
الجدول رقم(20)	تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2014).	88
الجدول رقم(21)	يبين التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)	90
الجدول رقم (22)	يبين تطور الميزان التجاري (2000-2014).	92
الجدول رقم(23)	يبين تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2014).	94
الجدول رقم (24)	قيمة صادرات التمور الجزائرية خلال السنوات (2000-2015)	96

الجدول رقم(25)	تطور الصادرات الجزائرية حسب الكمية من منتوج التمور (2000-2011)	98
الجدول رقم (26)	نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية (2000-2010)	99
الجدول رقم (27)	نسبة صادرات التمور من الصادرات خارج المحروقات (2000-2011)	100
الجدول رقم (28)	نسبة الصادرات من إنتاج التمور خلال(2000-2011)	101
الجدول رقم(29)	أهم الدول المستوردة للتمور الجزائرية سنة 2011	103

قائمة الأشكال

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	ترتيب الجزائر بين أهم الدول المصدرة للتمور سنة 2002	36
الشكل رقم (02)	مكونات ميزان المدفوعات	43
الشكل رقم (03)	تطور الوفرة الغذائية بالحجم(الطن)من (2000-2011)	60
الشكل رقم (04)	تطور الوفرة الغذائية بالقيمة (ملياردولار)من(1991-2010).	60
الشكل رقم (05)	يبين تطور إنتاج التمور خلال السنوات (2005-2012)	69
الشكل رقم(06)	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوت (2000-2014)	83
الشكل رقم(07)	تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000-2014).	84
الشكل رقم (08)	يبين تطور قيمة الواردات بتطور الصادرات خلال السنوات (2000-2014)	89
الشكل رقم (09)	يبن تطور الميزان التجاري خلال السنوات (2000-2014)	93
الشكل رقم (10)	يبين الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2014)	95
الشكل رقم (11)	تطور قيمة صادرات التمور الجزائرية (2000-2014).	97

المقدمة

المقدمة

يشهد الإقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية، حيث شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الإقتصاديين الأوائل بل أكثر من هذا فالتجارة ظلت العنصر الأساسي للبناء الإقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة كتقدم وسائل النقل والمواصلات، وظهور الثورة الصناعية بعدها وبروز ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

وبما أن العالم يسعى اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية للأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الأخيرة، إضافة إلى أن المناخ الإقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الإتحاد والتكامل الإقتصادي مما استوجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل.

إن الجزائر باعتبارها بلدا ناميا يعانى اقتصادها من صدمات خارجية ، نتيجة صادراتها بالمحروقات بنسبة 96 %، أدت إلى اختلال كبير في التوازنات الكلية ، نتجت عن انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة ، وما تبعها من مشاكل على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أوجب على الحكومة اتخاذ إصلاحات إضافية على الصعيد الداخلي والخارجي، من أجل تجنب خطر تدهور صادرات المحروقات، بفعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمي، خاصة وأن سعره تتحكم فيه عوامل خارجية المنشأ، وهنا وجدت الجزائر نفسها ملزمة بتنمية الصادرات خارج المحروقات، وقد بذلت جهودا عديدة في عدة جوانب إقتصادية، لعل من أهمها تحرير التجارة الخارجية، مع تشجيع التصدير والحد من الاستيراد، لما يمثله من استنزاف الموارد من العملة الصعبة.

حيث أصبحت الصادرات اليوم وسيلة من وسائل دفع عجلة النمو، ومن ثم تحقيق الهيمنة الاقتصادية عند الدول المتقدمة، عكس ذلك عند الدول النامية، والتي تشهد صادراتها اختلالا وتدنيا مخيفا، الأمر الذي صعب عليها التقدم والقدرة على غزو الأسواق الخارجية.

ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية التي أولت لها الجزائر بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة، باعتباره من القطاعات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في شعبة الحبوب، واللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر وغيرها، كذلك يمكن أن يساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال التسويق الدولي للمنتجات الزراعية التي تمتاز بقوة إنتاجها وبجودتها وتحتاج إلى إستراتيجية تسويقية كما هو الشأن لبعض الخضر والفواكه كالتمور ويعتبر منتوج التمور من أهم المنتجات التي يمكن للمؤسسات الجزائرية تسويقها على مستوى الأسواق الدولية باعتبار أن الجزائر من أهم الدول المنتجة له إضافة إلى جودته وسمعته الحسنة في الأسواق.

الإشكالية:

- **إلى أي مدى يمكن أن تساهم التجارة الخارجية للتمور في التأثير على ميزان المدفوعات في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما هي التجارة الخارجية، وما هي السياسات والنظريات المفسرة لها؟
- فيما يتمثل التصدير ،وما هي أهم النظريات المفسرة له؟
- ماهي أليات تحسين ميزان المدفوعات؟
- ماهي وضعية التجارة الخارجية للتمور في الجزائر؟

الفرضيات:

- سياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم بتنشيط القطاع الإنتاجي باعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد.
- تساعد التجارة الخارجية للسلع خارج المحروقات كالتمور في تحسين وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر.
- يرجع إنخفاض وتذبذب الصادرات من التمور إلى وجود صعوبات تواجه نشاط التصدير.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط جعل منه اقتصاد أكثر عرضة للمخاطر نتيجة أن النفط من المواد الناضبة ،إضافة إلى توجه كثير من دول العالم المتقدم إلى الطاقات البديلة مما يقلل من الأهمية الإستراتيجية للنفط كمصدر أساسي للطاقة، وجعل الطلب العالمي لهذه المادة يتراجع وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض السعر وانخفاض الإيرادات الإجمالية من العملة الصعبة، الأمر الذي يجعل التفكير في إستراتيجية لتنويع الصادرات أمر لا مفر منه اليوم قبل الغد.
- إن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة(2001-2014) جعل من الجزائر تحصل على إيرادات مالية هامة ، ومن ثم إمكانية استثمار هذه الإيرادات في قطاعات اقتصادية تسهم في تنويع الصادرات الجزائرية والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، كما يساهم استثمار هذه الإيرادات في عدة قطاعات ،ومن أهمها القطاع الزراعي كأحد القطاعات الهامة في اقتصاد الوطني،إلى المساهمة في الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد وفي الأخير المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.
- الوقوف على النقائص والمعوقات في قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.
- مدى نجاح سياسة التحرير على مستوى التجارة الخارجية الجزائرية ومنافسة المنتجات العالمية.
- تسليط الضوء على العلاقة بين التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

أهمية البحث:

- تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل أثار الإصلاحات الإقتصادية التي شملت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كما ويكتسي الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية وخصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي محاولة منها الإسراع في الإندماج في الإقتصاد الدولي ويعتبر هذا المسعى مهم نظرا للإمتيازات التي تقدمها أهمها نقل الخبرات و التكنولوجيا كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير.
- إن تداعيات انهيار أسعار البترول- سنة 2015- أدى إلى عجز رهيب في الموارد المالية، مما كان له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد تبني الحكومة سياسة التقشف ورفع الضرائب والتي تعتبر حلول مستعجلة وقصيرة المدى قد تحد من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.
- إن الحل الناجع لهذا الوضع الحرج للاقتصاد الجزائري لا يكون إلا بفك الارتباط بالنفط كأهم مورد يتم تصديره للسوق الدولي، والتوجه نحو تنويع الصادرات من خلال استغلال الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر ومن أهمها الإمكانيات الزراعية التي تحتاج للمزيد من العمل على تطوير إنتاج وتسويق مخرجات القطاع الزراعي ليحتل مكانة هامة في الصادرات الإجمالية.

منهجية البحث:

- لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الخاص، وتماشيا مع طبيعة الموضوع الذي يأخذ في شقه النظري سرد الأحداث بالنسبة لتطور مراحل التجارة الخارجية، فلقد اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لغرض تقييم وتحليل التجربة الجزائرية في التجارة الخارجية، وقصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، سوف نعتمد في دراستنا على هذا المنهج الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع من خلال سردنا لمختلف المفاهيم والنظريات وتحليلها.

أسباب إختيار الموضوع:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الإقتصادية الدولية.
- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث يستقطب كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية.
- تعتبر هذه الدراسة لب إنشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتها وإمكانياتها لتحقيق هدف ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات باتخاذ الإجراءات اللازمة لفك الإرتباط بالبترول وذلك لعدم الإستقرار الدائم لأسعاره في الأسواق الدولية وكذلك السير نحو ضرورة الإندماج في

الإقتصاد العالمي وبالتالي حتمية إزالة كل القيود التي تعيق التجارة الخارجية ومعرفة مدى تطور الإمكانيات التصديرية لدى الجزائر.

- معرفة مستقبل الإقتصاد الجزائري والدولة الجزائرية في حالة إنخفاض أسعار النفط.

الدراسات السابقة:

- "**نحو نموذج متكامل لاقتصاديات نخيل التمور في الجزائر**"، أطروحة دكتوراة من إعداد الباحث :بن عيشي بشير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2002 –2003؛ تناولت الدراسة موضوع زراعة النخيل التمور في الجزائر الواقع والآفاق وتحليل الوضع الراهن لها من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ليخلص في الأخير إلى مجموعة من الحلول من أجل ترقية هذا النوع من الزراعة ،كضرورة إدخال الطرق الحديثة في توسيع الإنتاج أفقيا وعموديا؛

- "**إستراتجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر**"،أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث :عزاوي عمر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004– 2005 ، تناولت الدراسة المتغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على إستراتيجية التنمية الزراعية وعلى زراعة النخيل في الجزائر، ليخلص في الأخير إلى العديد من النتائج كان من أهمها أن تحرير الأسعار وفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية الأجنبية ضرورة تمليها التغيرات الدولية كم أنها حافزا فعالا للتنمية الزراعية

- "**تنمية الصادرات المصرية للخضر لأهم الأسواق العالمية**"، أطروحة دكتوراة ، من إعداد الباحث: جيهان محمد عبد الفتاح الجيزاوي، جامعة عين شمس مصر2011 ، : تناول الباحث في دراسته أهم المعوقات والمشاكل التي تحول دون تنمية الصادرات من الخضر للأسواق العالمية ومن أهمها:ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم توافر محطات فرز آلية تحت إشراف الدولة بأسعار مدعمة لخدمة صغار المصدرين ، وعدم تطابق المنتج مع الجودة المطلوبة التي تفي باشتراطات السلامة الصحية التي تفرضها المنظمات الدولية للحصول على شهادة الجودة العالمية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته، هو الاهتمام بإنشاء شركات نقل مبردة التصدير البري خاصة مع الدول والتنسيق مع الجهات العلمية والبحثية والتجارية والرقابية بغرض إيصال المعلومة للمصدرين عن أهم المواصفات القياسية والاشتراطات الصحية للمنتج المصدر، وتوفير قاعدة بيانات حكومية تم بدراسة الأسواق الخارجية واستحداث الآليات التي من شأنها توفير التمويل اللازم للعملية التصديرية بكافة أنشطتها.

- "**أهمية إنتاج وتسويق التمور في الاقتصاد الجزائري**" ، رسالة الماجستير من إعداد الطالب بشير درواز المدرسة العليا للتجارة1997 – 1998 ،حيث تناولت الدراسة أهمية التمور في الاقتصاد الجزائري وكذا مكانتها في السوق الدولية وقدرات الجزائر في إنتاج وتصدير التمور، ودراسة الطلب على التمور الجزائرية محليا وعالميا، ليخلص في الأخير إلى أن قطاع إنتاج التمور وتسويقها في الجزائر مازال يتخبط في مشاكل عدة، مما

يستدعي جملة من الإجراءات أهمها أتخاد إجراءات تشريعية وتنظيمية لرفع العراقيل التي يتعرض لها المنتجون والمسوقون وتحفيزهم.

- "**حدود كفاءة سياسات التسويق الدولي في المنشآت الجزائرية**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع "إدارة أعمال "من إعداد الطالب :بوشناق ميسوم ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2003 – 2004 ، حيث تناولت الدراسة وضع المنشئات الاقتصادية في السوق الدولي، وخطوات التسويق الدولي وطرق الدخول للأسواق الدولية ، ثم دراسة حالة : المعمل الجزائري الجديد ليخلص في الأخير إلى أهمية الأسواق الدولية للمؤسسة الجزائرية مما يستدعي "NCA " للمصبرات ضرورة وفهم وتطبيق المفاهيم الحديثة في ميدان التسويق الدولي.

حدود الدراسة:

- الإطار الزماني : تم تحديد الفترة من 2000 إلى 2014 لتحليل وضعية الميزان التجاري.
- الإطار المكاني : تستهدف الدراسة حالة الجزائر.
- الإطار الموضوعي :تقتصر الدراسة الحالية على دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان المدفوعات.

صعوبات البحث:

- عدم وجود نظام معلومات اقتصادية واجتماعية موحدة للإحصائيات في الجزائر.
- منتجوا الإحصائيات في الجزائر، مثل الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة التشغيل... الخ، لا يستعملون نفس الخطوات أو نفس المناهج لتقييم المعلومات، مثل عدد العمال أو البطالين، مما يؤدي الى اختلاف في الاحصيات من هيئة إلى أخرى.
- اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر إلى آخر، ومن جهة إلى أخرى، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض المعلومات وتعددها بتعدد المصادر.
- انعدام المراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية.

الفصل الأول

الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية وترقية صادرات التمور

مقدمة الفصل:

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن وذلك بسبب الحاجة الى التخلص من الاثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية والتي تتمثل في العوائق التجارية والركود الاقتصادي مما ادى الى ظهور اتفاقية" بريتو نوودز" التي دعت الى ضرورة بلورة الإطار الجماعي للدول المشتركة في التجارة من خلال الاتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات اوسع نطاق التبادل للسلع والخدمات وعناصر الانتاج.

ونتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية، فقد تزايدت اهمية هذا القطاع باعتباره من اهم محددات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب ببلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية.

وبمرور الزمن تعاظمت اهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الاجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، وكما هو معروف فان هذه العلاقات تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، مثلا لصادرات والواردات السلعية و الخدماتية وحركة رؤوس الاموال باصنافها المختلفة، وبالطبع ينتج عن ذلك حقوق والتزامات فيما بين الدول ويتم تدوين ذلك في ميزان المدفوعات ومن هذا المنطلق تطرقنا الى هذا الفصل الذي تناولنا في:

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: عموميات حول التصدير.

المبحث الثالث :التجارة الخارجية للتمور.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.

لقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي و ذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الإقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها و بين دول أخرى و الذي يربط الدول بعضها البعض وبالتالي نشوء نوع من التكامل و التقارب الإقتصادي فيما بينها، ومن أجل توضيح ذلك عمدنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث يتمثل المطلب الأول في مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها أما المطلب الثاني هو أسباب قيام التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها و المطلب الثالث فهو السياسات و النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية واهميتها.

الفرع الاول: تعريف التجارة الخارجية:

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الاولية في المستعمرات او في البلدان الاجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسالة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببًا من اسباب الحروب، اما اليوم فإنها تعد اهم اسباب التقارب بين الدول، كما انها تسمح لهذه الدول ان تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة اضافة الى توسيع منافذ التوزيع لبيع انتاجها.[1]

يقصد بالتجارة الخارجية" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الاطراف التبادل.» [2]

كما يمكن ان نعرفها بانها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على اساس التدفقات المالية والمادية و الخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الانتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول الى دول اخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما انها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات

[1] *LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005. Page 12.*

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996 ، ص13 .

المنظورة وغير المنظورة[1] ، او بطريقة اخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الاستراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة الى اخرى وفق اجراءات ادارية و مالية.

اضافة الى التعاريف السابقة يمكن ان نضيف ان التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع او افراد او رؤوس اموال بين افراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف اشباع اكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين اساسيين هما :الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

اما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، والتجارة الخارجية، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول انه اذا انتقلنا الى مصطلح" التجارة الدولية "لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح" التجارة الخارجية"، فانه يمكن القول ان الاختلاف بينهما كبير :فالمصطلح الثاني –اي التجارة الخارجية – جزء من المصطلح الاول – اي التجارة الدولية – فهذا المصطلح يخرجنا عن اطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف اليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من:

- التبادل الدولي السلعي، اي التجارة الخارجية في اطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة).
- التبادل الدولي الخدمي، اي التجارة الخارجية في اطارها المعنوي (غير المنظورة).
- الهجرة الدولية، اي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- الحركة الدولية لرؤوس الاموال، اي انتقالها بين دول العالم المختلفة.
- التوافق البيئي، وهو أحد منجزات" جولة الارجواي "الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي تم اطلاقها في اول يناير2002 ، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح "التجارة الدولية " بعدا رسميا في اطار هذه الجولة، حيث احلت اصطلاح "تحرير التجارة الدولية" محا اصطلاح "التجارة الخارجية".[2] فيقصد بالتجارة الدولية اي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول، وإن عالم اليوم كعالم الامس في حاجة الى تبادل السلع، الخدمات، التكنولوجيات ورؤوس الاموال، كما هي في حاجة الى التّعاون في مجال الهجرة والسياحة.

على الرغم من ان التجارة سواء داخلية او خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل، [3] فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية الى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا الى واحد او اكثر من الفوارق التالية[4]:

[1] الصادرات والواردات المنظورة تمثل السلع، أما الصادرات والواردات غير المنظورة فتمثل الخدمات.

[2] سامي عفيفي حاتم: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص3.

[3] عادل أحمد حشيش : أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002 ، ص12 .

[4] حمدي عبد العظيم :مرجع سابق، ص14.

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية او السياسية، في حين ان التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الاجنبية، فنجد ان التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجار الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين ان التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.
- وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.
- تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد، و اذ كان من المتصور ان تستورد دولة اكثر مما تصدر او تصدر اكثر مما تستورد فانه من النادر – وإن لم نقل من المستحيل– ان توجد دولة خارجة عن هذه الحلقة.

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على انتاج هذه السلع، اما لأسباب تعود لطبيعة السلع او عدم توافر رؤوس الاموال او التكنولوجيات، او الادارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة اقل.[1]

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

تكمن اهمية التجارة الخارجية في انها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج اليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الاسواق المادية السلعية (الانتاج، الدخل والعمالة)، وعلى الاسواق النقدية والمالية (اسواق النقود والصرف الاجنبي).

لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والاقليمية على مدى الخمسة عقود الاخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم والى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تاثير التجارة على اقتصاديات مختلف دول العالم.

تتجلى اهمية التجارة الخارجية فيما يلي[2]:

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض.

[1] نعيمي فوزي: غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي،(الجزء الأول)بدون دار النشر وبلد النشر، أكتوبر1999 ،ص.31 .
[2] طالب محمد عوض: التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الاردن2004، ص14

- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وما لها من اثار على الميزان التجاري.
- هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما ان التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.

انّ الاتجاه الطبيعي هو ارتفاع مستوى الدخل القومي وازدهار التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة انتاج السلع، واذا تحقق هذا الهدف تزايدت عندئذ قدرة الدولة على التصدير الخارجي فالتاريخ الاقتصادي لبريطانيا، المانيا واليابان مثلا يشير بوضوح الى ان نمو وزيادة الدخل القومي يصاحبه زيادة حجم التجارة في هذه الدول .اما اثار التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح اكثر من اي وقت مضى، ذلك ان هذه الدول تحكمها اوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك يكون متوسط الدخل فيها منخفضا، فيقل بذلك مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الانتاجية، وتقل الاستثمارات مما يؤدي الى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، واذا لم تتكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية . ويمكن للتجارة الدولية ان تلعب دورا في الخروج من هذه الدائرة خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة راس المال الاجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الاساسية ويتم الوصول في النهاية الى زيادة تكوين رؤوس الاموال والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

- نقل التكنولوجيات والمعلومات الاساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

كخلاصة يمكن القول ان التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الراسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق اسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالاساس، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الانتاج الاخرى مما ينعكس ايجابيا على اقتصادها الداخلي.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

الفرع الاول: أسباب قيام التجارة الخارجية:

تقوم التجارة بين الدول لنفس اسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصّص الاقاليم بسبب وجود موارد معيّنة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الاخر، مما يجعل مثل هذا التخصّص معقولا ومربحًا، كان تملك احدى هذه الدول مساحة كبيرة من الارض وعددًا قليلا من السكان نسبيًا، ويعتبر هذا افضل مزيج من الموارد الانتاجية اللازمة للتربية المثلى للابقار مثلا وتمتلك دولة اخرى اراضي قليلة وكثيرا من العمال الماهرين وراس المال، ومثل هذا المزيج يحقق انتاجًا صناعيًا افضل، فتتخصص الاولى في انتاج الابقار وبيع اللحوم، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها الى الدولة الاخرى.

يتم تبادل القدر الاكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة؛ وتحدث هذه التجارة لان دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة .ومنه يمكن اجمال اسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالي:[1]

- عدم امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الانتاج.
- الحصول على ارباح.
- رفع مستوى المعيشة.
- التخصص الدولي :ان الدول سابقا لا تستطيع ان تعتمد على نفسها كليا في اشباع حاجات افرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.
- تفاوت التكاليف والاسعار لعوامل الانتاج والاسعار المحلية :اذ يعد تفاوت تكاليف الانتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير[2] الذي يؤدي الى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة اخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الانتاج مما يعطي الدولة الاولى ميزة نسبية في الانتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى يتباين الاسلوب الانتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينًا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد ان الدول المتقدمة تحتكر انتاج السلع التي

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص16 .

[2] اقتصاديات الحجم الكبير مفهوم تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع فحواه أنه كلما ا زد حجم المشروع كلما حقق إنتاجا أكبر بتكلفة أقل على عكس المشروع صغير الحجم.

تشكل التقنية عنصرا اساسيًا في انتاجها، اما الدول النامية فأنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

– اختلاف ظروف الانتاج :فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب ان تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الاخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

– اختلاف الميول والاذواق :فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الاجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد اهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

هناك عدة عوامل من شانها التأثيري على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة او النامية، ومن اهم هذه العوامل نميز:

1) **انتقال الايدي العاملة:**[1]

- تفاوت الاجور من دولة الى اخرى :والذي يرجع الى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من اجل تحقيق اموال.
- درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.
- العوامل السياسية :الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

2) **راس المال:**

- سعر الفائدة الحقيقي انتقال الاموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- سعر الخصم : اذا كانت نسبة الخصم منخفضة فأنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الاموال.
- سعر الصرف :راس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الاخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3) **التكنولوجيات:**

ان اختراع الات جديدة تساهم في الانتاج والتغلب على مشاكل نقص الايدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 28 (بتصرف) .

اضافة الى هذه العوامل نجد ان ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل اثّرت على التجارة الدّولية[1].

المطلب الثالث: السياسات والنظريات المفسرة للتجارة الخارجية:

تطرقنا في هذا المطلب لاهم السياسات والنظريات المفسرة للتجارة الخارجية والتي كانت الدافع الاساسي لقيام التجارة الخارجية.

الفرع الاول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في اطارها الدولي، وفي اسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض الاخر من اجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الانسانية المتعددة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق الى النظريات التي ظهرت من اجل الوصول الى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية.

1) النظرية التقليدية في التجارة الدولية

ومن روادها ادم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.

1-1) نظرية النفقات المطلقة لادم سميث [2]:

قدم ادم سميث في كتابه ثروة الامم تحليلا قويا للعديد من القضايا الاقتصادية وقد تضمن ذلك تحليله لظاهرة التبادل الدولي وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو في هذا المقام لم يفرق بين الاسس التي اعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ولفهم كيف يمكن الاعتماد على قانون النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

[1] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد القولي، أساسيات **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، مصر،1998 ، ص 109.

[2] فيلسوف أسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي، هو صاحب كتب نظرية المشاعر الأخلاقية والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، عادة ما يشار إليه باختصار باسم ثروات الأمم، ويعتبر من أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث .كما يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع .درس سميث الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو، وجامعة أكسفورد .وثروة الأمم يشرح أن السوق الحرة، بينما تبدو فوضوية وغير مقيدة، هي في الواقع موجهة لإنتاج الكمية الصحيحة والمتنوعة من السلع من قبل جهة ما تسمى ب" باليد غير المرئية "صورة اليد الخفية التي استخدمها سميث في السابق كانت نظرية المشاعر الأخلاقية، لكنه قد يكون استخدم أصلا في مقالته،" تاريخ علم الفلك ."سميث يعتقد أنه عندما يسعى الفرد للمصلحة الذاتية، انه يشجع بطريقة غير مباشرة مصلحة المجتمع :"من خلال انتهاج مصلحته الشخصية، والفرد كثيرا ما يروج المجتمع بشكل فعال أكثر مما كانت عليه عندما ينوي الترويج له ". الذات المهتمة بالمنافسة في السوق الحرة، كما يقول، من شأنها أن تعود بالنفع على المجتمع ككل من خلال إبقاء الأسعار منخفضة، في حين لا يزال ذلك يبنى حافزا لطائفة واسعة من السلع والخدمات .مع ذلك كان يشعر بالقلق من رجال الأعمال، وجادل ضد تشكيل احتكارات .

جدول رقم :(01) يبين نظرية الميزة المطلقة

	القمح	السكر
فرنسا	100سا/و	200سا/و
اسبانيا	100سا/و	90سا/و

المصدر :سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الاولى، مصر، 2003، ص111 .

يعتمد ادم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته وعلى كل دولة ان تتخصص في انتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وحسب الجدول السابق على فرنسا ان تتخصص في انتاج القمح واسبانيا في انتاج السكر وعلى هذا الاساس تتبادل الدولتان السلعتين.

وجّهت عدة انتقادات لأفكار **ادم سميث**، واخذ على مبادئه انها تنادي بان تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي تتفوق فيها ولكنها لا تبين السبيل الى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع باي ميزة نسبية، وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية، لان سلع الدولة المتفوقة ستغزو اسواقها في وقت لن تستطيع فيه تقدير اية سلعة لكي تمول الاستيراد، الشيء الذي لم يستطيع ادم سميث ان يرد عليه[1].

يعتقد **ادم سميث** انّ التفوّق المطلق واساس للتخصص الدولي فقط، مما لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث ان التفوق النسبي يمكن ان يكون اساسا للتخصص الدولي ايضا.

هذه الانتقادات لا تنقص كثيرا من قدر نظرية **سميث**، لان الحكم على اية نظرية يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت وكانت صناعتها قوية لا تخشى المنافسة عليها الدول الاخرى ومن ناحية اخرى لا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتدادا للأولى، وكلاهما وسيلة لتطبيق مبدا تقسيم العمل والتخلص من الانتاج الفائض، في حين ان كلا من نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه ونظرياته[2].

حسب رأي **ادم سميث** في ان اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين شرط اساسي لقيام التجارة الخارجية وتحقيق النفع المتبادل، لكن السؤال الذي لم يجب عنه فيما إذا كان أحد البلدين ينتج كل من السلعتين بنفقات اقل من الاخر؟ وهذا ما اجاب عنه دافيد ريكاردو في نظريته للنفقات النسبية.

[1] *MICHEL RAINELLI « le commerce international », 8ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 45.*

[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر2008، ص12.

1-2) نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو:[1]

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817 وأكملها من بعد جون ستيوارت ميل ثم اخرين، ورغم ان هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عام الا انها مازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة § الدولية.[2]

وتقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية.

وكما بين ريكاردو بان نمط التجارة الخارجية يتحدد على اساس تخصص كل دولة في انتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية اقل واستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية اعلى بالاعتماد على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا، لذلك يجب على كل دولة ان تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لانتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واعتمد على عدة فرضيات اساسية هي:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الاسواق.
- حرية تنقل عناصر الانتاج داخل الدولة.
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني ان عدد ساعات العمل المبذولة في انتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.
- ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة الى اخرى.
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريفة الجمركية.
- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الانتاج.
- استخدام نظرية العمل للقيمة[3] في تثمين السلعة، وقيمة اي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في انتاجها.
- تجانس العمل والاذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

---

[1] فيلسوف إنجليزي الجنسية، ولد في سنة 1772 ، قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد ، وله النظرية المعروفة باسم قانون تناقص الغلة، كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله" :إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين"،و عندما أقر كتاب آدم سميث، ثروة الأمم تأثر به وشعر بالميل لعلم الاقتصاد، أهم كتبه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب "توفي في سنة 1823 .

[2] السيد محمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، مصر، 2009 ، ص30

[3] هذه النظرية تقوم على أساس أن قيمة الشيء تتحدد بمقدار ما يحتويه من عمل أو بمقدار ما يتطلب إنتاجه من عمل، إلا أنها أصبحت مهملة ذلك أنها تعتبر أن العمل هو العنصر الوحيد المستخدم في الإنتاج بينما نعلم أن هناك عوامل عديدة تدخل في هذه العملية.

وقد استخدم دافيد ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين في بلدين كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم :(02) يوضح نظرية المزايا النسبية

	عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح	عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس	معدل التبادل
بريطانيا	120	100	1 ملابس =1,2 قمح
الولايات المتحدة الامريكية	80	90	1ملابس =0,88 قمح

المصدر :محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، مصر، بدون سنة، ص 346.

ومن المثال السابق يمكن الاستنتاج أن و، م، أ لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح والملابس ولكن لدى و، م، أ ميزة نسبية في انتاج القمح اكثر من الميزة النسبية في انتاج الملابس لهذا فان الو، م، أ تتخصص في انتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في انتاج الملابس وبهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجاري بينهما، وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فان التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالإضافة الى الفائدتين التاليتين[1]:

- تحقيق درجة عالية من تكافؤ الاسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما.
- تحقيق اقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم، وهذا من شانه تحقيق اقصى انتاج ممكن.

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه اليها في بداية الحرب العالمية الاولى .وفيما يلي نعرض اهم الانتقادات:

- تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة او قيمتها بكمية العمل المبذولة في انتاجها، وهذا يعني اهمال مشاركة عناصر الانتاج في تكلفة السلعة.
- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية، علما انهما تحسبان ضمن تكلفة انتاج السلعة، فاذا كانت هذه النفقات مرتفعة فأنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي الى وقف عملية التصدير، لان تكلفة انتاجها في البلد المصدر تصبح اعلى منها في البلد المستورد.

[1] محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، **النقود و البنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**، مصر، بدون سنة، ص346 .

- تفترض النظرية ان جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل اي لا ان الاقتصاد في حالة توازن؛ الا ان هذا الفرض غير واقعي، لان كبينز[1] اثبت ان التوازن في بلد ما يمكن ان يحدث دون مستوى التوظيف الكامل.
- تفترض هذه النظرية ان نفقة الانتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة او النقصان في حجم الانتاج، ومن ثم يكون التخصص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الانتاجية التي تخضع بعد حد معين من الانتاج الى قانون تزايد النفقات (تناقص الغلة[2])، وقبل هذا الحد تخضع ايضا الى قانون تناقص النفقات (تزايد الغلة).
- افتراض النظرية حرية التجارة، فهذا امر مغاير للواقع لان معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات والواردات مما يقيد حرية التجارة.
- تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع، حيث ان التبادل يتم بين العديد من الدول والسلع.
- تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي الى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت الى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة، كما تفترض ان اذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح.

وعموما فان نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الانتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعدجون ستيوارتميل.

1-3) نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل[3]:

قام **ميل** باستكمال النقص في نظرية **ريكاردو**[4] ، الذي ساهم في الاجابة عن التساؤلات السابقة، إذ ألف كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي "في سنة1848 ، فاهتم بدراسة موضوع القيم الدولية او بعبارة اخرى النسبة التي يتم على اساسها مبادلة سلعة بسلع اخرى .فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة

[1] جون ماينر كينز ، اقتصادي إنجليزي ولد في 1883 ، وتوفي في سنة 1946 ،أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكاتب في الإصلاح الاجتماعي مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتاب" النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود في 1936 وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت .من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية .كانت لكينز مساهمة كبيرة في أزمة الكساد العلمية سنة 1929 ، حيث أنه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها .أما عن السبب فيرده كينز إلى أن التشغيل الكامل غير مضمون ،أي يوجد ركود في العجلة الاقتصادية، و الطريقة التعسفية المنتهجة في توزيع الدخول، نقص الطلب الكلي الناتج عن سوء توزيع الثروة (بؤرة الأزمة تقع في قطاع التوزيع). أما فيما يخص وجهة نظره للبطالة يرفض كينز أن الأجور سبب للبطالة لان انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.

[2] يشير هذا القانون إلى أن زيادة استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي .يبدأ مفعول قانون تناقص الغلة عندما يصل الإنتاج الحدي إلى أقصى قيمة له، أي عندما يبدأ الإنتاج الكلي بالتزايد بمعدل متناقص.

[3] يعتبر الفيلسوف جون ستيوارتمل(1806-1873) من أوائل من نادوا بحرية التعبير عن أي رأي مهما كان هذا الرأي غير أخلاقيا في نظر البعض حيث قال "إذا كان كل البشر يمتلكون رأيا واحدا وكان هناك شخص واحد فقط يملك رأيا مخالفا فإن اسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هاذ الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القدرة".

[4] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية ، الجز الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 ، ص70 .

التبادل في التجارة الدولية، وفي ابراز اهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية او معدل التبادل الدولي، فبالنسبة لهذه النظرية، الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الاخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي؛ و طبقا لها فان معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح.

كما دعت هذه النظرية الى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي؛ ففي وسع الدولة الصغيرة ان تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الاخيرة دون ان تؤثر عليه نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية ايضا للنقد، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فاذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل الا يكون للطلب المتبادل اي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة ان تملي شروطها.[1]

كما ان اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟

فالسؤال الذي طرحه التقليديون حول اساس التجارة الدولية يجد اجابة في نظرية النفقات النسبية، اما السؤال الثاني المتعلق بنفع التجارة الدولية فتقدم الاجابة عنه نظرية الطلب المتبادل .مع ذلك فان التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية، من جانب العرض والعوامل التي تحدد اثمانها من جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل نعرف ان كل من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والاثمان السائدة، والصحيح هو ان هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.

1-4) نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم[2]:

يرى دافيد **هيوم** في نظريته للتوازن التلقائي ان المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين الدول دون الحاجة الى وضع سياسة هادفة او اي تدخل من جانب الدولة .فاذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فان اسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الاخرى،

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، مرجع سابق، ص58 .

[2] فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ الاسكتلندي ولد في 1711 توفي 1779 ، تأثر في أفكاره بآدم سميث

مما يؤدي الى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، وبالتالي ينتهي الى العجز في الميزان التجاري، ومن تسرب الذهب من الدولة الى العالم الخارجي بينما يحدث العكس في حالة نقص ما لديها من معدن نفيس.

هكذا استطاع **هيوم** عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الاسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الاسعار فيه ومستوى الاسعار في العالم الخارجي، ان يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس.

كتقييم للنظرية الكلاسيكية يمكن ان نقول عنها انه لتحديد قيمة السلع اعتمد التحليل الكلاسيكي لقوانين النفقات المطلقة والنسبية على نظرية العمل في القيمة اساسا، وردت بالتالي اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا الى اختلاف كمية العمل المستخدمة في انتاجها، حيث كانت نظرية العمل.

في القيمة تفترض وجود عنصر واحد من عناصر الانتاج وهو العمل، والغت دور عناصر الانتاج الأخرى (مثل الارض، راس المال، التكنولوجية) في تحديد نفقة الانتاج، لذلك كانت النتيجة الطبيعية استبعاد نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لكثير من العناصر الواقعية في التحليل الاقتصادي، اي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية.

هذه النظرية افترضت ان التجارة تقوم بين دولتين فقط وليس بين مجموعة من الدول، كما انها افترضت ان التعامل يتم بسلعتين وليس مجموعة من السلع، كما انها افترضت عدم وجود تكاليف لنقل السلعة من دولة الى اخرى وعدم وجود حواجز جمركية، اضافة الى ان عوامل الانتاج تتمتع بحرية انتقال داخل الدولة في حين يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول؛ كما اضافت ان الانتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف، وان اذواق المستهلكين في كلا الدولتين متجانسة .فكل هذه الافتراضات اضعفت من النظرية ولكن ما لا يمكن ان ننفيه هو انها اساس ايضاح الكيفية التي يتم بها التبادل للسلع بين الدول؛ فلا يمكن ان ننفي ايضا ان النظرية نجحت في شرح اثر التجارة الدولية على رفاهية الدول، فقد اوضحت كيف ان الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في ايضاح السبب في ان التكاليف اقل او ان العمل اكثر انتاجية في بلد عن اخر.

2) النظرية النيوكلاسيكية:

2-1) نظرية هكشر[1]– اولين[2]:

ان نظرية هكشر و اولين كنظرية التحديث الكلاسيكية قامت على ارجاع اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية اي درجة وفرة او ندرة عناصر الانتاج، وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية:[3]

- البلدان تنتجان سلعتين .
- حرية التبادل، عدم وجود رسوم جمركية.
- المنافسة الحرة.
- عدم الانتقال الدولي لعوامل الانتاج.
- الاستخدام التام لعوامل الانتاج.
- حرية انتقال عوامل الانتاج داخل البلد.
- اذواق المستهلكون معطاة.
- لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

لكن مما يؤخذ على هذه النظرية:

- اهتمامها بالجانب الكمي و إهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الانتاج، و نسب مزجها عند عملية الانتاج، اضافة الى افتراضها لتجانس عوامل الانتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقعي.
- اهملت هذه النظرية على غرار نظرية **ريكاردو** انتقال عناصر الانتاج دوليا، فمع وجود عقبات وقيود على حرية حركة عناصر الانتاج فانه لا يمكن تجاهل اثر حركة عنصر العمل و راس المال بين الدول[4].

لكن السؤال المطروح هو ما مدى صحة هذه النظرية؟ وما هي الاختبارات التي تعرضت لها؟ وما الاصلاحات التي شملتها؟

في هذا المجال يمكن القول انه كان يعتقد ان هذه النظرية صحيحة غير ان محاولات عديدة جرت

---

[1] اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة *Uppsala* 1970 يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، من مؤلفاته' أثر التجارة الخارجية على التوزيع'، عام 1919 ، والذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته .

[2] اسمه بالكامل *Bertil Gotthard* Ohlin يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية، (*the modern theory of the dynamics of rade*) في سنة 1977 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد مناصفة مع *James Meade*، درس على يد إيلي هكشر بجامعة Lund ستوكهولم شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1944-1945.

[3] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر،1993 ، ص141-150.

[4] أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر، 2006 ، ص. 31

لاختبار مدى صحتها .بقي ان نشير الى ان مساهمة هذين المفكرين ما هو الا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير اسباب قيام التبادل الدولي.

2-2) لغز ليونتيف فاسيلي[1] :

من خلال ما قام به هكشر و اولين لم يجد ليونتيف تطابق كما توصل اليه على ارض الواقع، حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات وواردات الو،م،ا وجد ان صادراتها كثيفة العمل وارداتها كثيفة الراسمال ويرجع السبب الى انتاجية العامل الامريكي التي تبلغ ثلاث اضعاف اي عامل غيره نتيجة للتعليم و التدريب و التنظم.

حسب" **هكشر** "فان الولايات المتحدة الامريكية سوف تصدر سلعا كثيفة راس المال، وتستورد سلعا كثيفة العمل، ولاختبار ذلك استعمل" **ليونتيف** "الجدول التالي الذي يبين الاحتياجات من راس المال العمل، لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الامريكية من السلع المنافسة للواردات وفق اسعار سنة1947: [2]

جدول رقم(03): الاحتياجات من راس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الامريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (اسعار1947).

لما قيمة 1 مليون دولار من / الاحتياجات من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
راس المال (بالدولار باسعار 1947)	2550780	3091339
العمل (بالعامل في السنة)	182313	170004
راس المال لكل عامل (لاقرب الف دولار)	14 الف دولار	18 الف دولار

المصدر :عادل احمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص127 .

[1] اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ،ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا، درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام . 1924 تابع دراساته وحصل على درجة الدكتوراه ، ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932 ، أصبح أستاذا للاقتصاد في عام 1946،بعد نشره لبحثه عن بنية الاقتصاد الأمريكي في فترة (1919-1929)، في عام 1941 استمر في العمل على تطوير نظرية المدخلات والمخرجات وتطبيقاتها المختلفة، وكان عضو ورئيس للرابطة الاقتصادية الأمريكية عام 1970 ، وعضو اً ورئيساً لجمعية الاقتصاد الرياضي عام 1954 ، وكان أيضا عضوا في الجمعية الأمريكية للفلاسفة، والاكاديميه الأمريكية للفنون والعلوم والمعهد الإحصائي الدولي والمقارن، توفى فاسيلي ليونتييف في نيويورك عام 1999.

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر،الطبعة الأولى،مصر، 2003 ، ص59

نلاحظ من الجدول اعلاه ان انتاج ما قيمته 01 مليون دولار من الصادرات الامريكية خلال سنة1947، يتطلب استخدام كمية من راس المال تقدر بحوالي 2,6 مليون دولار و إلى كمية من العمل تقدر بحوالي 182 الف عامل.

ما انتاج ما قيمته 01 مليون من السلع المنافسة للواردات، فانه يتطلب استخدام كمية من راس المال تقدر بحوالي 3,1 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 الف عامل.

من ذلك نجد ان وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 الف دولار من راس المال لكل عامل بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب ما قيمته 18 الف دولار من راس المال لكل عامل.

3) بعض التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

إجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقاتها، والاقتراب من واقع التبادل التجاري، لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات، الزم هذا الواقع الاقتصادي بضرورة التقصي والبحث من اجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية اكثر ملائمة واتفاقا مع التطبيق السائد.

3-1) نظرية ليندر للتجارة الدولية1961 :

يعتبر الاقتصادي السويدي" **استيفان ليندر** "من اوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية .وقد سلم ليندر في بداية تحليله بان نظرية نسب عوامل الانتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة في السلع الاولية، كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية، التي يشكل هيكل الطلب عليها اساس التجارة الخارجية[1].

كما يرى ليندر ان تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الانتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث ان التبادل الدولي لا يقوم الا بالنسبة لبعض انواع السلع فقط، وهذا لايعني ان اختلاف نسب عناصر الانتاج لا قيمة له على الاطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق ليندر بين نوعين من السلع المنتجات الاولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الاولية يرى ليندر ان تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، اما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى ان الامر اكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات الفعلية، وهناك مجموعة اخرى من العوامل تحدد من الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، اما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الاسعار الجارية، في حين

[1] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، مرجع سبق ذكره، ص87- 88.

ان الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة بخصوص القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

- عنصر المنافسة الاحتكارية.
- الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.
- اختلاف نسب عناصر الانتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

اما القوى المعوقة للتجارة هي:

- عامل المسافة.
- نفقات النقل.
- القيود المفروضة على التجارة.

2-3) نموذج الفجوة التكنلوجية:

تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى امكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للانتاج وجودة افضل او منتجات بتكاليف اقل، الامر الذي من شانه اكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول و الفكرة الاساسية لهذه النظرية تدعو على اساس ان الدولة صاحبة الاختراع او التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في انتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجية عندما تكون هذه السلع اعتيادية.

3-3) نموذج دورة حياة المنتوج:

قام فرنون بهذا العمل سنة 1966 حيث يفترض بان التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الامريكية مما يسمح لها بان تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية الى بلدان اخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي:

أ –مرحلة الانتاج :يبدا تصنيع المنتوج في الو،م،أ وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الايدي العاملة فعدم التأكد الذي يصاحب الانتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية و الاسواق القريبة ضعيف لان تكاليفه عالية.

ب – يبدا المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه الى عدة مستويات وهذا يؤدي الى زيادة الطلب عليه مما يؤدي الى انتشار تقنيات وفنون انتاجه وهنا تفضل الشركة الامريكية ان تستثمر في انتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراده اذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

ج – اما المرحلة الاخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في اقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الاجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار[1] .

ومن هنا نجد ان تحليل فرنون لا يتفق ونظرية هيكشر واولين اذ ان قدرة راس المال في الدول النامية اصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لان عنصر راس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا.

3-4) نظريات اقتصاديات الحجم

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا اخر لنظرية هكشر واولين لنسب عناصر الانتاج، بإدخالها وفرات الانتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا اساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم انتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الانتاج .وبتعبير متكافئ تنشا وفرات الانتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الانتاج مع توسع العمليات الانتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع) السلع الاستهلاكية (والمنتجات النصف المصنعة) السلع الوسيطية (وبين الدول الصناعية الصغيرة) ذات سوق داخلي صغير (والدول الصناعية الكبيرة) ذات سوق داخلي كبير (ومن هنا يمكن القول ان نظرية اقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير[2].

الفرع الثاني: سياسة التجارة الخارجية.

يرتبط قطاع التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا ببقية قطاعات الاقتصاد القومي، فيقوم هذا القطاع بتصريف فائض الانتاج المحلي الى الخارج كما يقوم بسد عجز القطاعات المحلية عن طريق الوفاء باحتياجاتها من العالم الخارجي ومن هذا المنطلق يؤثر قطاع التجارة الخارجية في القطاعات المحلية و يتأثر بها ومن الناحية الاخرى نلاحظ تأثر قطاع التجارة الخارجية بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية، وعلى ذلك تقوم الدولة بوضع السياسة التجارية التي نراها مناسبة لمواجهة المتغيرات الخارجية وللتأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة وسنبرز من خلال هذا المبحث مفهوم واهداف السياسة التجارية وكذلك انواع السياسات التجارية وفي الاخير سنقوم بالتطرق الى الادوات والاساليب المستخدمة في تحقيق اهداف السياسة التجارية.

[1] محمود يونس، **أساسيات التجارة الخارجية**، الدار الجامعية الجديدة،الطبعة الأولى،مصر، 1986 ،ص 101

[2] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، مرجع سق ذكره، ص48 .

1) مفهوم سياسة التجارة الخارجية واهدافها:

بغض النظر عن السياسة التجارية المتبعة فهناك اهداف متعددة لها، ولعل الهدف الرئيسي الذي ترمي اليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي الى اقصى حد ممكن وهو ما سنتعرض اليه في هذا المطلب من خلال تعريف السياسة التجارية واهداف السياسة التجارية.

1-1) تعريف السياسة التجارية.

تعرف السياسة التجارية على انها مجموعة من القواعد والادوات والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الاهداف الاقتصادية الاخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كهدف التشغيل التام واستقرار الصرف.[1]

كما يمكن ان نقول انها مجموعة من التنظيمات والاجراءات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية ولهذه السياسة اهداف محددة وادوات تساعدها على تحقيق هذه الاهداف.[2]

او يقصد بها في مجال العلاقات الدولية هي مجموعة من الوسائل التي تلجا اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق الهدف الذي ترمي اليه وهو التوظيف، الاكتفاء الذاتي وتثبيت سعر الصرف، لكن في الواقع السياسة التجارية ليست الا وسيلة كباقي الوسائل الاخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تتخذها الدولة لتحقيق هذه الاهداف، وقد تزيد الدولة تشجيع تصدير نوع من السلع او الخدمات في بعض الاحيان، وتعمل على الحد من خروجها في احيان اخرى، كما انها قد تشجع دخول نوع من السلع والخدمات او انها تحد من دخولها.

1-2) اهداف السياسة التجارية

تسعى السياسة التجارية الى تحقيق اهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة الى اخرى فهناك الاهداف الاقتصادية الهادفة الى تنمية الاقتصاد الوطني ومنها حماية الصناعات الوطنية، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد الخزينة العامة والاهداف السياسية، حيث تسعى بعض الدول الى توفير اكبر قدر من الاستقلال، تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاهداف الاجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد المخدرة وتشديد القيود على استيراد المشروبات الكحولية او حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من استيراد المنتوجات الزراعية ونلخصها فيما يلي:[3]

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، مصر، 1997 ،ص124.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص153 .

[3] مجدي محمود شهاب، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 1998 ،ص197 .

- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الاغراق.
- تشجيع الاستثمار من اجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد.
- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الاستراتيجية.
- التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد الية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية.

2) انواع سياسة التجارة الخارجية:

قسم الاقتصاديون السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية، ويطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، اما سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة او بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها او على الطريقة التي تسوى بها المبادلات او على هذه العناصر مجتمعة.

2-1) سياسة حرية التجارة:

تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما نادى بها التجاريون، ويمكن تعريفها بأنها: تبني الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ كافة الاجراءات قصد حماية سلعها او سوقها ضد المنافسة الاجنبية.[1]

ويستند مؤيدو هذه السياسة الى عدد من الحجج والمبررات منها:

1- **حماية الصناعات الناشئة** :تعتبر الصناعات الناشئة ضعيفة في مواجهة المنافسة الاجنبية لذا يجب على الدولة اتخاذالاجراءات اللازمة لحمايتها وعزل هذه الصناعات عن كافة التأثيرات الخارجية التي تسبب ضررا لها وهو من اهداف السياسة التجارية، والهدف الاخر لحماية الانتاج المحلي هو توزيع الدخل الوطني في اتجاه معين، ومثال ذلك اصرار دول اوروبا الغربية على ضمان الحد الادنى لدخول المنتجين الزراعيين.

2- **معالجة البطالة و تحقيق مستوى التوظيف** :تلجا الدولة في حالات عديدة الى الحماية من خلال رفع الرسوم الجمركية على الواردات مما يؤدي الى التوجه للإنتاج المحلي وبذلك زيادة الطلب على العمالة، غير ان هذا الاجراء غير مجد لو طبقت الدولة الاخرى مبدا المعاملة بالمثل، وبالتالي تنخفض صادراتها.[2]

---

[1] الشرع نورة، **سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 17، 2010 - 2011 ص17.

[2] مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2006 ، ص119 .

3- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** لا يمكن ان تعيد الدولة التوازن لميزان مدفوعاتها من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية اذا كانت صادراتها وارداتها تتميز بمرونة سعرية ضعيفة لذا يجب على الدولة ان تتدخل في تحقيق التوازن للميزان بتقليل الواردات غير الضرورية.

4- **حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق** : نقصد بالإغراق هو تمايز الاسعار بين السوق المحلية والسوق الاجنبية بحيث تباع هذه السلع بأسعار منخفضة في السوق الخارجية مقارنة بأسعارها في السوق الداخلية بسبب تعويض تلك الخسارة، فمثلا تقوم فرنسا بإنتاج ادوات كهرومترلية ب 3000 دولار فتقوم ببيعها في السوق الاجنبية ب2500 دولار وتبيعها ب 3500 دولار في السوق الداخلية لتعويض خسارتها، ويعتبر الاغراق احد اسلحة الحرب الاقتصادية وغزو الاسواق لذا يجب على الدولة التي تشعر ان سوقها مستهدف بهذا النوع ان تسارع باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية اقتصادها وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة او تمنع استيراد هذه السلعة في بعض الاحيان .[1]

5- **الحماية بغرض الحصول على موارد مالية** :تحتل الرسوم الجمركية النسبة الاكبر من ايرادات الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية وكذا العديد من الدول النامية.غير ان المغالاة في الرسوم الجمركية قد يؤدي الى نقص الايراد الكلي بسبب انخفاض الطلب على السلع الاجنبية بالإضافة الى اتباع الدولة الاخرى مبدا المعاملة بالمثل فتغالي هي الاخرى رسومها الجمركية على صادرات الدولة الاولى مما يؤدي الى انخفاضها وبالتالي انخفاض الدخل الكلي .

6- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** :تحقق السياسة الحمائية للدولة من انتاج العديد من السلع وتنويع هيكلها الانتاجي مما يؤدي الى زيادة الناتج الوطني، بالإضافة الى ذلك تصبح الدولة قادرة على مواجهة اخطار الازمات الاقتصادية التي تقع بين الحين والاخر.

7- **اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية** :تشجع سياسة الحماية من جذب رؤوس الاموال الاجنبية قصد استثمارها داخل الدولة تجنبا للرسوم الجمركية المرتفعة والمفروضة على السلع التي تعرقل انتقالها، وهكذا تستخدم سياسة الحماية في تشجيع الصناعات المحلية الممولة برأسمال اجنبي ومنه زيادة الدخل الوطني.

2-2) سياسة حماية حرية التجارة:

ظهرت سياسة الحرية التجارية وانتعشت مع افكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية ونادوا بضرورة واحقية الافراد والمؤسسات القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة وفي هذه الصياغة تعرف سياسة الحرية التجارية بانها":مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تعمل على ازالة او تخفيض

[1] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة الرؤية، الطبعة الأولى، مصر، 2006 ، ص112 .

القيود المباشرة او غير المباشرة الكمية او غير الكمية، التعريفية او غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة.

حيث ينادي انصار الحرية بوجوب القيام بالمبادلات الدولية الخالية من القيود والعراقيل استنادا للحجج التالية[1]:

أ) **الحرية تسمح بانخفاض اسعار السلع الدولية** :تنخفض اسعار السلع المستوردة بفضل التخصص وتقسيم العمل التي نادى بها الكثير من الاقتصاديين مثل ادم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم، وانه يمكن للدولة من زيادة دخلها لو تخصصت في انتاج السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية وتبادلها مع دولة اخرى في سلعة اخرى لا تستطيع انتاجها محليا او تنتجها بتكاليف عالية.

ب) **الحرية تسمح بالتخصص الامثل للموارد الاقتصادية** :تساعد الحرية التجارية على تخصيص الموارد الاقتصادية للدولة، فقبل ان تطبق الدولة سياسة الحرية كانت تنتج كل السلع التي تحتاجها سواء كانت تكسب ميزة نسبية في انتاجها او لا .ولكن بعد تطبيق سياسة الحرية فان الدولة تتخصص في انتاج السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية وتقوم بتصديرها وتستورد السلعة التي لا تملك فيها اي ميزة لإنتاجها وهذا التخصص يساعد الدولة على الاستغلال الامثل لمواردها الاقتصادية.

ج) **الحرية تحد من قيام الاحتكار وتحفز التقدم التكنولوجي** :من خلال سياسة الحرية يفتح المجال للمشروعات المحلية لمنافسة المشروعات الاجنبية، الامر الذي يقضي على ظاهرة الاحتكار التي تظهر عند غياب المنافسة كما تساهم سياسة الحرية على جلب واختراع التكنولوجيا المتطورة من اجل تحسين اداء المشروعات وقدرتها على المنافسة بإنتاج السلع بأقل تكلفة.

3) ادوات سياسة التجارة الخارجية :

تستخدم الدول بعض الادوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، وعليه نميز بين الوسائل السعرية، الكمية والتنظيمية.

3-1) الوسائل السعرية :وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في اسعار الواردات و الصادرات وذلك عن طريق:

أ) **الرسوم الجمركية** :وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية (واردات او صادرات)، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم" التعريفة الجمركية "وهناك نوعين من التعريفات الجمركية:[2]

- **رسوم القيمة** :تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج.

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص120 .

[2] كامل البكري، مرجع سابق ، ص87 .

- **رسوم النوعية** :تفرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج.

ب) **الاعانات** :والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الاسواق الدولية عن طريق منح اعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الاعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على اساس نوعين او قيمتين، او تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات او التخفيضات الضريبية التسهيلات الائتمانية، اتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.....الخ.[1]

ج) **الاغراق** :وهو احد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الاخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا اليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية الى السوق الاجنبية[2] .

د) **سعر الصرف** : ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الاجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة الى الذهب او لم يتخذ، ومن ابرز الاثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات، بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الاجنبية.[3]

3-2) الوسائل الكمية:

تستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد، ويقصد بنظام الحصص" نظام، تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن" ولهذا النظام اثار اقتصادية اذ يؤدي الى تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل، مما يخلق فرصة للحصول على ربح اضافي، اما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتحدد على كيفية تنظيم نظام الحصص، وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

يتبع هذا النظام – نظام الحصص– نظام تراخيص الاستيراد، ويتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع الا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الادارية المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط، وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة كتحديد حصة التاجر على اساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعمد الدولة الى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الارباح الناتجة عن الاستيراد.

---

[1] *MICHEL RAINELLI, « l'organisation mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 44.*

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998 ، ص291 .

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** مرجع سابق، ص292

3-3) الوسائل التنظيمية:

يمكن التمييز في شان هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات واتفاقات تجارية واتفاقات الدفع واجراءات الحماية الادارية والتكتلات الاقتصادية[1]:

أ) **المعاهدات التجارية** :وتعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال اجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية، التي تعتبر تعاقد يتناول امور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الاشارة الى الاجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات او القيم او بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين.

ب) **اتفاقات الدفع** :وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الاسس والاحكام التي يوافق عليها الطرفان، فتتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الاخرى، اضافة الى انه يحدد العملة التي تتم على اساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.

ج) **الحماية الادارية** :وهي عبارة عن اجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الادارية بغرض اعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية مثل :الشد في تطبيق القواعد الصحية.... الخ.

د) **التكتلات الاقتصادية الدولية** :وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول.

المبحث الثاني: ماهية التصدير.

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الاساسية التي اولتها الدول اهمية كبيرة وذلك بالنظر الى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة حيث برزت اهم افكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة اعطت له اهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الاخرى قدمت عدة اسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وامكانيات الدول وهذا ما عملت به العديد من الدول النامية من خلال تجاربها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال الميزة النسبية المحلية.

المطلب الاول : مفهوم التصدير وأهميته وأهدافه.

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نذكر أهم المفاهيم المتعلقة بالتصدير وأهميته الاقتصادية باعتبارها ضرورية لمعالجة الموضوع.

[1] محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1970 ، ص203 .

الفرع الاول: مفهوم التصدير

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكرها كما يلي:

- بمكن تعريف الصادرات على أنها " عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج " كما تعرف أيضا على انها " انتقال سلع وخدمات وطنية الى الخارج " كما تعرف أيضا " الإنتقال السلع وسواها من الخيارات والممتلكات المادية من بلد المنشأ الى بلدان أخرى، لتسويقها في أسواق عالمية .»[1]
- كما يمكن تعريف التصدير بأنه هو الشكل البسيط للدخول إلى الأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة بالمقارنة مع البدائل الأخرى، وعلى العموم يمكن أن ينظر الى التصدير من Risque من المخاطر من زاويتين:[2]

أ- التصدير باعتباره نشاطا سلبيا وهو عندما تبيع الشركة الى الخارج دون تخطيط وخبرة حيث تنظر الى السوق الخارجي كوسيلة للتخلص مما لديها من فائض غير متوقع وبالتالي تمارس النشاط التسويقي الدولي بالمناسبات فقط.

ب- النظرة الثانية للتصدير باعتباره نشاطا ايجابيا والذي يعني ان الشركة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج كما تخصص موارد مادية وبشرية في السوق الخارجي كبديل استراتيجي للعمل في السوق المحلي.

- الصادرات هي مبيعات المنتوجات الوطنية من سلع وخدمات في الأسواق الخارجية للحصول على مداخيل بالعملة الصعبة اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلد، ولدفع ثمن الواردات من مستلزمات الانتاج الضرورية للنشاط الاقتصادي.[3]

وكتعريف شامل يمكن القول أن الصادرات "هي سلع وخدمات تباع الى دول خارجية، منتقلة من الدول المنتجة لها الى دول أخرى لتسويقها في الأسواق العالمية للحصول على مداخيل بالعملة الصعبة"

الفرع الثاني: الاهمية الاقتصادية للتصدير.

يعتبر التصدير ذا أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الاساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن إعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما أعتبر طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الانتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف

[1] براهيم بلقلة ، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر "** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ،2008 -2009، ص 88 ،

[2] محمود الشيخ ،**التسويق الدولي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن)، 2008 ، ص19 .

[3] سميرة بوالعام ، **أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية " حالة الجزائر "** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص المالية والنقود ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2007 - 2008 ص 13 .

المؤسسات والشركات الى مضاعفة الانتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير.

والجدير بالذكر ان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في انماط الاستهلاك التكنولوجي وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها الى امكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني، وهو ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن موازين المدفوعات لكثير من الدول النامية، ولهذا يجب ان تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الاهداف الاقتصادية الاساسية لهذه الدول [1] .

الفرع الثالث: أهداف التصدير.

1. **الاهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية وهي:** [2]

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة – توزيع جغرافي للمخاطر– .
- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

2. **الاهداف المرتبطة بالجانب المالي هي:**

- الزيادة في رقم الاعمال.
- رفع هوامش المردودية والايرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الاموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3. **الاهداف المرتبطة بتحسين شروط الانتاج:**

- تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض الكلفة الانتاجية.
- رفع من جهود البحث والتطوير.

[1] قسوم ميساوي الوليد ، **دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر " مع أخذ الفترة الممتدة من1978 - 2006**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2007 -2008 ،ص 13.

[2] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998 ، ص .43

المطلب الثاني :أهم نظريات التصدير.

نتطرق فيه الى اهم النظريات التي اسهمت في تطوير عملية التصدير بالبدء بالنظرية التجارية ثم الكلاسيكية واخيرا النظرية الحديثة وذلك كما يلي:

الفرع الأول: سياسة التصدير عند التجاريين:

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الاكبر من المعادن النفيسة للامة هي التجارة الخارجية كما دعو إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الاخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و رأوا أن التجارة الخارجية تجلب أقدر من المنافع للدولة وتحد من الاضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات من الخارج، ولابد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية.

وبذلك وجد التجاريون في التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة، أداة فعالة لزيادة الثروة، فقد نادى التجاريون بوجوب تدخل الدولة عن طريق سياسة حمائية في مجال الاستيراد وسياسة التصنيع واسعة وكذا تشجيع اقامة صناعات موجهة قصد تكثيف عمليات التصدير.

وتتبلور سياسة التصدير حسب التجاريين في تشجيع الصادرات من السلع المصنعة بكافة الوسائل الممكنة والعمل على اكتساب اسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة، وقد تحققت هذه السياسة في كل من فرنسا وانجلترا على الخصوص، فقامت فرنسا بتشجيع الصناعة بينما انجلترا اعتمدت بشكل خاص على التوسع الاقتصادي في التجارة الخارجية واتخذت تدابير اخرى، كقوانين الملاحة، اعفاء البضائع المصدرة من الضرائب، وزيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي.

ورغم الانتقادات الموجهة للتجاريين في تلك الفترة، الا انها ظلت دروسا يقتدي بها في العديد من الدول .

الفرع الثاني: الصادرات في الفكر الكلاسيكي.

أ) نظرية حرية التبادل عند ادم سميث:

حسب نظرية حرية التبادل عند ادم سميث تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة، عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم ان أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية اراء النظرية التجارية وحسب ادم سميث فان تقسيم العمل يجبر الدولة على ان تتخصص في انتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول اخرى .

ب) نظرية الميزة النسبية عند دافيد ريكاردو:

طبقا لهذه النظرية فانه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في انتاج السلع التي يمكن

انتاجها بنفقات أرخص نسبيا، اي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو ان تختلف النفقات النسبية لا المطلقة لإنتاج هذه السلع من دولة لأخرى، حيث من مصلحة كل دولة ان تتخصص في انتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بتكلفة نسبية اقل، اي بميزة نسبية أكبر، وذلك بالمقارنة مع الدول الاخرى.

ولكن حتى هذه النظرية لم تسلم من النقد، فهي تهمل اهمالا تاما دور باقي عناصر الانتاج الاخرى، كراس المال والارض والتنظيم ذلك انها ترى ان قيمة اي سلعة تتحدد بالعمل فقط، كما انها تغفل امكانية انتقال عناصر الانتاج هذه بين الدول مع انها تنتقل وخاصة راس المال .

ج) نظرية وفرة عوامل الانتاج (هكشر و اولين):

لقد جاء كل من هكشر و اولين بفرضيات اكثر توسعا، حيث حاولت هذه النظرية الاجابة على السؤالين: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟ فأجابت هذه النظرية عن طريق نظرية " وفرة عناصر الانتاج" ، والثانية "تعادل اسعار عناصر الانتاج " فالبنسبة لنظرية وفرة عناصر الانتاج فأنها تنص على تخصص كل دولة في انتاج وتبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الانتاج المتوفرة لديها وتستورد المنتجات التي تحتاج انتاجها الى عنصر الانتاج النادر معنى ذلك ان الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل واستراد السلع الكثيفة في عنصر راس المال.

أما بالنسبة للنظرية الثانية " نظرية التعادل " فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الانتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك ان حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة عناصر الانتاج في احداث تعادل على المستوى العالمي.

تعتبر الدراسة التي أجراها ليونتيف في عام 1953 دعما للنموذج عوائد تلك العناصر المتجانسة على مستوى العالمي، وهذا بالرغم من توصلها لنتائج توضح أن الولايات المتحدة الامريكية مصدرة أساسا للسلع كثيفة العمل ومستوردة للسلع كثيفة رأس المال وتفسير ذلك هو ان إنتاجية العمل في و .م . أ أعلى من انتاجية الدول الاوروبية.

الفرع الثالث: الصادرات في الفكر الحديث .

ظهر عدد من الاقتصاديين يحملون وجهة نظر مغايرة ازاء دور الصادرات منهم:

NURKS.MYRDAL.MARX حيث اشار ماركس الى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور انمائي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، بينما يرى ميردل ان التجارة الخارجية بين الدول النامية و الدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى ايضا ان الاسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة،

ويرى ان اي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع اثره الى الدول الصناعية المستوردة للمواد الاولية، وبالتالي يشير ميردل الى ان التجارة الخارجية لن تؤدي الى الركود الاقتصادي، اما نوركس فانه يرى ان التجارة الخارجية اداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا اكثر كفاءة وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب افريقيا و الارجنتين.

كما اكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب من طرف الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجية على مواد التصدير سلعة غير مواتية، ازاء ذلك بين تشاؤمه بقيام التجارة الخارجية بدور انمائي للدول النامية وذلك نتيجة عراقيل في اسواق الدول المتقدمة، هذا ما يجعل اللجوء الى تنمية الصادرات اكثر من ضرورة .

المطلب الثالث :دوافع التصدير وملامح نجاحه.

في هذا المطلب نتناول مختلف الاسباب الدافعة الى القيام بالتصدير وملامح نجاحه:

اولا: دوافع التصدير.

تهدف سياسة التوجه نحو التصدير الى التركيز بشكل مكثف على الاسواق الخارجية حيث نجد ان الصادرات بالنسبة للدول النامية تعد مصدرا هاما لتمويل التنمية الاقتصادية، لذلك لابد من توفر حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات، وذلك بالتوجه نحو التصدير .

ومن دوافع التصدير ما هو داخلي، يعود للمنشاة تخضع لقراراتها وفلسفتها، ومنها ما هو خارجي تحكمه ظروف ومتغيرات الاسواق الخارجية، ويحتل عامل تحقيق الربح في مقدمة الاهداف التي تسعى المنشاة الى تحقيقها كمردود لاستثماراتها وما تدره مبيعاتها في الاسواق الخارجية وتحقيق النمو والاستقرار في نشاطاتها، وهناك عوامل اخرى غير الربح تسعى المنشأة لتحقيقها تتمثل بتحقيق زيادة او الحفاظ على حجم مبيعاتها وحصتها السوقية وخدمة الزبائن في اسواق معينة، وتوفير سيولة نقدية تحتاجها لمواصلة نشاطاتها وضمان الامان و الاطمئنان لتواصل نشاط الادارة القائمة في المنشاة اضافة الى اهداف انسانية تتمثل بالحفاظ على تشغيل القوى العاملة في المجتمع وإنتاج سلع بمواصفات جيدة للمستهلكين

اضافة الى ما ذكر اعلاه هناك دوافع اخرى تشجع المنشاة على التصدير اهمها:

- توفر خبرات ومعارف لدى المنشاة في النشاط التصدير وممارسته .
- القدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية .
- الخصائص العالمية المتوفرة في المنشاة (انتاج، بيع، تسويق دولي (تعدد الجنسيات .
- تطوير و إدارة الافراد العاملين في المنشاة .
- تطوير الانتاج وطرقه استجابة للبيئة الخارجية .

- توفير حاجة السوق المحلية من السلع التي تسوقها المنشاة .

ورغم تعدد هذه الدوافع والاهداف وراء ممارسة المنشات نشاط التصدير، الا ان معظمها تعتمد واحدا من تلك الاهداف او مجموعة منها اساسية وتعطيها الاولية في السعي لتحقيقها والبقية من الاهداف تحتل مرتبة ثانوية في اهتماماتها.

ثانيا: دوافع نجاحه:

أهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات: قبل ذكرها نبرز أهم عوامل نجاح عملية التصدير:[1]

- الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير.
- طرق ومنهجية التسويق.
- التزام الادارة الواضح بعملية التصدير.
- متطلبات جودة السلعة.

اما ملامح النجاح فهي:

- ✓ مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر أكبر من التنوع.
- ✓ مدى التنويع الفعلي في نطاق الاسواق الخارجية، وبالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الاسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية وسياسية.
- ✓ مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة دون ان يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الانتاج النادرة نسبيا.
- ✓ مدى استقرار وانتظام والتصدير الى مختلف الاسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الاسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية للتمور.

يتناول هذا الجزء أهم الدول المصدرة والمستوردة للتمور في العالم بالإضافة الى ترتيب الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للتمور.

المطلب الأول: أهم الدول المصدرة للتمور في العالم

تعتمد الدول على الصادرات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية ولما يكون إعتماد البنيان الاقتصادي على محصول واحد أو عدد قليل من المحاصيل التصديرية يجعله قليل المرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية والظروف الاجتماعية غير الملائمة لذا كان لتنويع الحاصلات التصديرية اهمية كبيرة في ضمان الحصول على

[1] فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1993 ص 219 .

العملة الصعبة بل وتبادلها من عام لأخر، ولتحديد الصادرات لابد من الاشارة إلى مجموعة المصدرين، فدول الخليج تصدر إنتاجها نحو دول أسيا ودول الشرق الأوسط وإفريقيا الشرقية، في حين دول شمال إفريقيا تصدر إنتاجها نحو أوروبا وبنسبة أقل نحو دول الساحل الافريقي كالنيجر ومالي.

- **المجموعة الاولى** :تصدر انتاجها من التمور نحو الدول كثيرة السكان مثل الصين، الهند، باكستان، مصر واندونيسيا اين تعتبر التمور غذاء اساسيا لجزء هام من سكانها او علي الاقل لدى بعض المناطق في هذه الدول.
- **المجموعة الثانية** :تصدر انتاجها من التمور ذات النوعية الجيدة نحو اوروبا اين تعتبر التمور غذاء غير ضروري بل كفاكهة[1].

الى جانب هاتين المجموعتين الاساسيتين هناك **مجموعة ثالثة وراءها الولايات المتحدة الامريكية** قد تنافس بجدية دول شمال افريقيا خصوصا فيما يخص نوعية التمور وخاصة ذات الجودة العالية " دقلة نور."

ولمعرفة أهم الدول المصدرة للتمور من حيث الكمية و القيمة سوف نتطرق إليها بالتفصيل في الجانب التطبيقي في الفصل الأخير.

[1] فؤاد مصطفى محمود ، **المرجع السابق** ،ص 220.

المطلب الثاني: أهم الدول المستوردة للتمور في العالم.

وتستهلك التمور على شكلين إما على شكل أساسي أو على شكل فاكهة لهذا نحن أمام مجموعتين من المشتريين أو المستهلكين للتمور.

الجدول رقم (04): يوضح الدول المستوردة للتمور في العالم لعام2008

الدولة	الكمية بالطن	النسبة المئوية
الهند	230926	%28.2
الامارات	227726	%27.8
اليمن	25243	%3
فرنسا	24904	%3
روسيا	22425	%2.7
بنغلاديش	20869	%2.5
المغرب	41137	%5
ماليزيا	14087	%1.7
اند ونسيا	13907	%1.6
بريطانيا	13013	%1.6
باقي دول العالم	184083	%22.5
جميع دول العالم	818322	%100

المصدر: محمد عبد الله الخميس، المرجع السابق، ص 88.

- **المجوعة الأولى** :الدول الاسيوية التي تستورد الكمية الكبيرة من الانتاج العالمي الموجه للتصدير مثل : الصين والهند بحيث تستورد كميات كبيرة من العراق والمملكة العربية السعودية وبأسعار منخفضة ونوعية التمور جافة اما دول المحيط الهندي ماليزيا وسنغافورة فالنوعية المطلوبة يجب ان تكون منافسة للمأكولات الغذائية الاساسية الاخرى، ويجب ان تكون التمور صالحة للتخزين والحفظ الجيد ويمكن نقلها بسهولة.

- **المجموعة الثانية** :نجد الدول الغربية منها على الخصوص فرنسا، المملكة المتحدة لعل هذا راجعًا لماضيها الاستعماري او لفوائد التمور المستوردة ومنها نوع " دقلة نور "وتعتبر الجزائر وتونس اهم مورديها لهاته الدول.

المطلب الثالث: الجزائر من بين الدول المصدرة للتمور.

يحتوي هذا المطلب على جدول يبين اهم الدول المصدرة للتمور خلال سنة 2002.

الجدول رقم(05): ترتيب الجزائر بين أهم الدول المصدرة للتمور وفقا لأهميتها النسبية من إجمالي الصادرات العالمية للتمور سنة 2002.

الدولة	قيمة الصادرات بالمليون دولار	نسبة الصادرات العالمية	الصادرات بالطن	النسبة	سعر التصدير للطن بالدولار
العالم	217,3	%100	384442	%100	565
تونس	38,7	%17,81	41900	%10.9	923
ايران	27,5	%12,66	113000	%29,39	243
السعودية	23,3	%10,72	32600	%8,48	714
الجزائر	15,7	%7,23	11300	%2,94	1439
فلسطين	12,4	%5,71	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
امريكا	11	%5,06	3010	%0,87	3469
باكستان	10.7	%4,92	25100	%6,53	246
الامارات	6,6	%3,04	31900	%8,3	209
مصر	5	%2,3	9400	%2,45	256

المصدر :موسى رحماني، «الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وافاق منذ(1983) » اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،

Tarde Map – ITC – WTO – Market Analysis Section, and FAOSTAT Website,

(2000) <http://appsl.fao.org>.

ويتضح من الجدول الرقم (05) أن صادرات الجزائر من التمور بلغت 11300 طن بنسبة 2,49 بالمئة من إجمالي صادرات التمور العالمية في سنة 2002، وهي بذلك تأتي في المركز السابع بعد كل من إيران، تونس، المملكة العربية السعودية، الامارات، باكستان، جمهورية مصر العربية، بينما بلغت قيمة الصادرات نحو 7,23 بالمئة من إجمالي قيمة الصادرات العالمية للتمور في عام 2002.ويتضح من ذلك ان كمية صادرات الجزائر بالنسبة الى القيمة تعتبر منخفضة عنها في التمور المصدرة من الدول الاخرى، إذ بلغت صادرات التمور من إيران 29,39 بالمئة من إجمالي صادرات التمور العالمية، و 12,66 بالمئة من قيمتها .تأتي بعدها في الأهمية كل من تونس بنسبة 10,09 بالمئة من إجمالي صادرات التمور العالمية و 17,81 بالمئة من قيمتها، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 8,48 بالمئة من اجمالي صادرات التمور العالمية و 10,72 بالمئة من قيمتها.

ويتضح من هذه المعطيات أن هناك تفاوتا كبيرا من حيث ايرادات الطن الواحد من التمور بحسب المصدر .فمعدل ثمن الطن من التمور التونسية يناهز 1638 دولارا، وأما معدل الطن من التمور الجزائرية فبلغ 1430 دولارا .وفي الوقت نفسه، بلغ معدل الطن من التمور الاماراتية 456 دولارا والمصرية 174 دولارا .وعلى سبيل المقارنة فقد بلغ معدل سعر التمور المصدرة من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل نحو 3500 دولار.

يستنتج مما سبق ان الدول العربية تنتج التمور بكميات وافرة، غير ان نسبة التصدير منها ضعيفة جدا، اذ بلغت 6,36 بالمئة كمعدل السنوات 2000-2002 وتباع اغلب هذه التمور، في الوقت نفسه، بأسعار بخسة مقارنة بمنتوج دول اخرى.

على سبيل المقارنة، تجدر الاشارة الى ان دولتي ناميبيا وجنوب افريقيا، وهما حديثتا عهد بإنتاج التمور اذ لم تبدا في تطوير زراعة النخيل الا في اواخر ثمانينيات القرن الماضي اصبحتا من مصدري التمور الى اهم الاسواق الدولية، وخصوصا صنفي المجهول وبرحي، وبمعدل 4000 دولار للطن الواحد.

الشكل رقم (01): ترتيب الجزائر بين أهم الدول المصدرة للتمور للفترة 2002 (بالمئة)

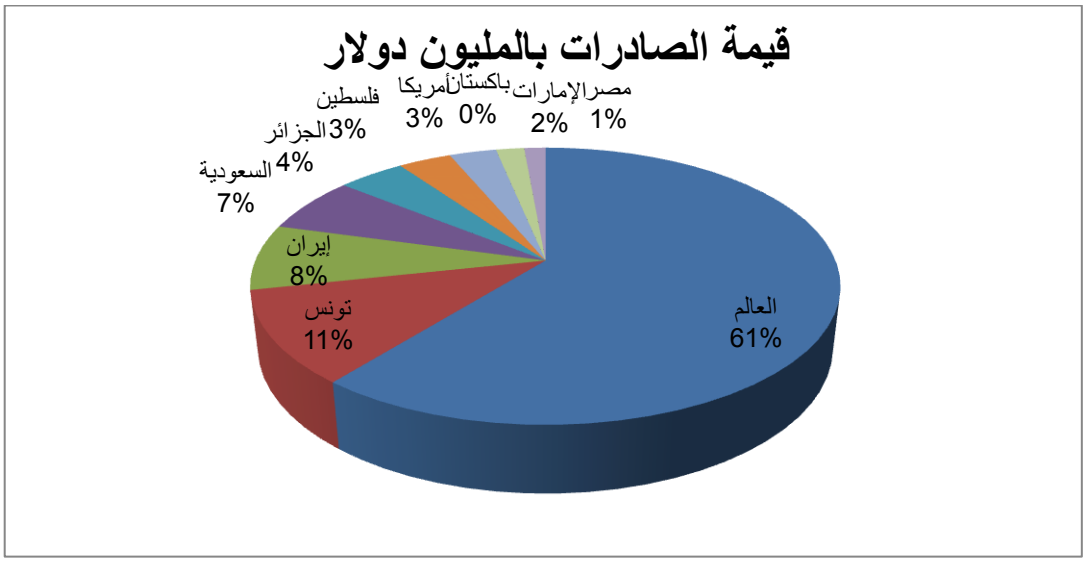

من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن نسبة صادرات التمور كبيرة بالنسبة لدول العربية ،حيث تحتل تونس المرتبة الأولى بنسبة 11% سنة 2002 ،ثم إيران المرتبة الثانية بنسبة 7% ،أما الجزائر فتحتل المرتبة الرابعة بنسبة 4% وهي نسبة ضئيلة بسبب عدم الإهتمام بهذا المنتوج خلال هذه السنوات.

خلاصة الفصل:

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الإقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الإقتصادي وهذا لارتباطها الوثيق بالتنمية وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الإقتصادي ، وهذا بالإعتماد على الآليات و الأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الإقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الإستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال.

الفصل الثاني

الإطار النظري لميزان المدفوعات

مقدمة الفصل:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي وإلتزاماتها نحوه.
ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها وإلتزاماتها .هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان إختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي حايث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.
وبغرض عرض ماهية ميزان المدفوعات وتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: أسس نظرية للميزان التجاري.

المبحث الثالث: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول :أساسيات حول ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب؛ مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات الذي يوضح المركز المالي لدولة ما تجاه الدول الأخرى.

ويُعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث ميزان المدفوعات في نقاط محددة.

المطلب الأول :مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

- ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الرهن النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة من الزمن عادة سنة[1].
- ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية للدول، والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة.
- ميزان المدفوعات عرفه صندوق النقد الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد ، و التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة اتجاه بقية دول العالم .
- ويمكن القول أن ميزان المدفوعات هو مستند محاسبي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الأخرين في العالم الخارجي.

[1] عبد الرحمن يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص 323 .

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات أهمية كثيرة منها[1]:

يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كانت حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي، وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كان حج هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة في قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار لتخطيط علاقتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والخارجية...الخ.
- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية، ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية لدولة؛ حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.
- بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الاجنبين وهنا يمكن استخدام سعر الصرف فتعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغييرات في بعض عناصر العلاقات الدولية بغرض استيعاب أو (امتصاص) الفائض أو إزالة العجز.

المطلب الثاني :عناصر ميزان المدفوعات

يمكن التطرق في هذا المطلب إلى عناصر ميزان المدفوعات وتنقسم إلى حسابات أو موازين فرعية وهي:

أولا :حساب العمليات الجارية :وهي تشمل المعاملات الدولية التي يكون من شانها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو بنقصانه، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل، ويقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات.

ويقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المتطورة، وهو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية، وأما حساب التجارة غير المتطورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين أو لسياحة والخدمات

[1] هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 237.

الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة؛ هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة من الخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل؛ أي أنها عمليات غير تبادلية؛ أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين، ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات ؛ فالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين؛ في حين تسجل المساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن.[1]

ثانيا: حساب رأس المال: حيث يسجل هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد، وذلك خلال الفترة المحددة التي يعد عنها ميزان المدفوعات. والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل.

حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي لمدة تزيد عن السنة، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب هنا يقيد مدينا(-) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات .و في مقابل هذه المدفوعات يحصل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب في البلد أي تواجه تدفق رؤوس أموال للداخل، وهنا يقيد دائنا (+) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين[2] .

أما بالنسبة لحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية طولها أقل من سنة مثل العملات الأجنبية، والودائع المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات.

وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو بالعكس، بمعنى قد تضيف أو تنقص من تلك الحقوق أو الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة على العالم الخارجي .

ثالثا :حساب عمليات التسوية الرسمية :حيث يسجل حركات(التدفق الداخلي والتدفق الخارجي) وذلك لحساب الغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب والتغير في الأصول الاحتياطية للدولة

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق ، ص102.**

[2] كامل البكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع، الاسكندرية،2002 ، ص ص 218-220.

خلال سنة، وتشير الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما بعد في حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة، ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي[1].

وتسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجاني الدائن، أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجانب والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين وتسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجاني الدائن، أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجانب والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين.

رابعا :حساب السهو والخطأ :وتبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس.

وعليه وحسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات، بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العنصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين .ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات .ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين وهذا راجع لحدوث أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات، إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة العملة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيراد غير مسجل لرأس المال.

لقد تطرقنا في المطلب السابق إلى مجموعة من العناصر الخاصة بميزان المدفوعات، من خلال ما سبق يمكن تمثيل عناصر ميزان المدفوعات كالتالي:

[1] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2000 ، ص49.

شكل رقم (02): مكونات ميزان المدفوعات:

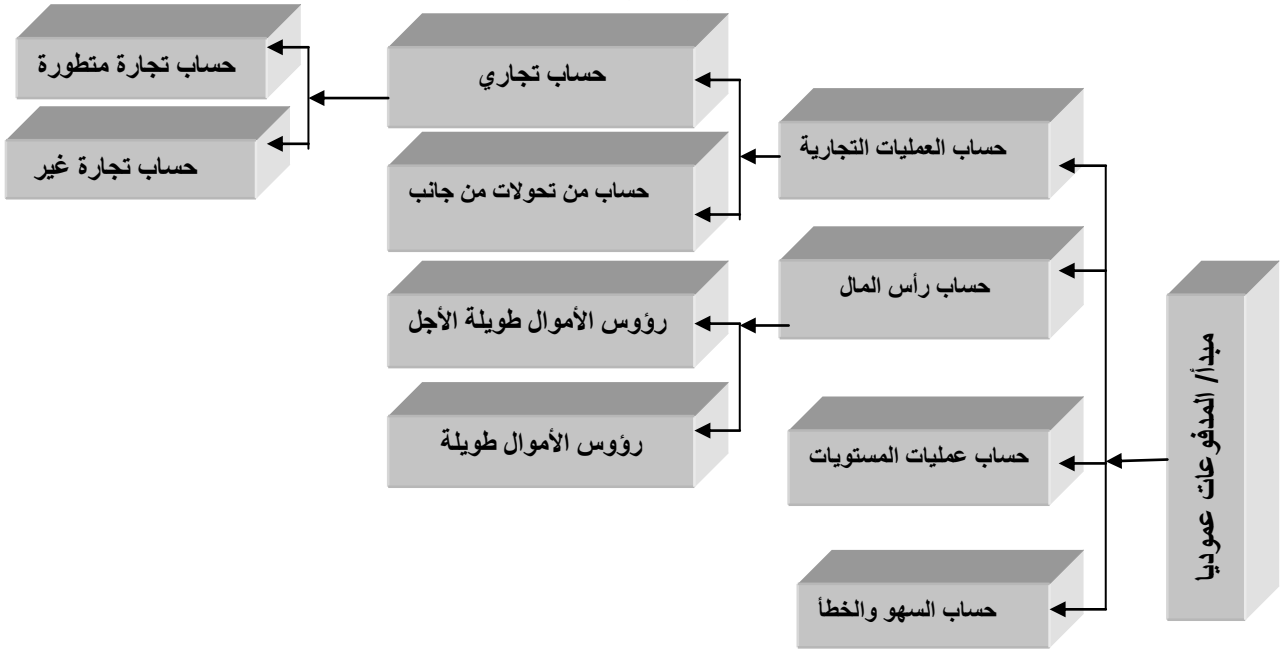

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع سابق(محمد محمود يونس ،نجار علي عبد الوهاب)، ص ص 206،207.

المبحث الثاني :أسس نظرية للميزن التجاري.

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية المالية والنقدية ويعتبر ميزان المدفوعات واحد من أهم هذه الأدوات .كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية ويعتبر الميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول :مفهوم الميزان التجاري.

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة[1] . ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات . وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا؛ يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإذا كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا" فائض في الميزان "أو ما يسمى" الفائض التجاري "كندا، ألمانيا اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنها تتمتع باقتصاد مستقر .أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى" بالعجز التجاري "لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي .فلميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي .

ومما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها، ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز.

1 جمال عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 4002 ، ص197 .

المطلب الثاني :مفهوم الصادرات والواردات

الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات .فلقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني، [1] فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية .مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات.

حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الانتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية .وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات و ارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الانتاجي .أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف[2] .

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، و تصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع .فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن .إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية .ويتم تسجيل حركة

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص130.

[2] داود حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011 ، ص 145.

الصادرات والواردات من الدولة واليها، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين .

المطلب الثالث :أقسام الميزان التجاري و أثره الاقتصادي

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين، الأول هو الميزان التجاري السلعي أما الثاني الميزان التجاري الخدمي . الميزان التجاري السلعي أو كما يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة الذي يتم من خلاله تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أم واردات .ويعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية(أرز، بصل منسوجات، أجهزة كهربائية...الخ)بقيد دائن، أما الواردات من السلع(سيارات، معدات، قمح) بقيد مدين .أما الميزان التجاري الخدمي ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري، فنلمس هناك أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز[1]. وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات و الأموال ويعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي .فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز ، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة و الجودة والتلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته و تسديد التزاماته الخارجية و تقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته و زيادة صادراته .

ويمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من

[1] جلال جويدة القصاص، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2010 ، ص218.

الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي[1].

فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات ولتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات و التجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية و يؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و قوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية و اجتماعية غير مستحبة .

وأخيرا إذا كان هناك توازنا أو فائضا في الميزان التجاري فإن هذا يشير إلى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية .أما إذا كان عجز فهذا يشير إلى أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية.

المبحث الثالث :التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة، والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية، وضرورة توازن جانبية في آخر فترته، لكن هذه المساواة في شكلية ولايتين الأهمية الحقيقية له، لأن الكثير يستعمل مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي، دون العلم بما يعنيه كل مصطلح، وسوف نتحدث في هذا المبحث عن التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات بالمعنى الحقيقي.

المطلب الأول :مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات:

نجد مفهومين مختلفين هما:

1) **التوازن المحاسبي:** ويُطلق عليه أيضا التوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافئ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخاصة أيضا؛ أي تساوي الجانبين الدائن والمدين، بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن

[1] حسام علي داود، مرجع سابق ،ص 147.

المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكبر في النشاط الاقتصادي للدول.[1]

ويمكن أن يتحقق هذا التساوي الحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستغلال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.

2) **التوازن الاقتصادي:** هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان والتوازن بالمفهوم الإقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة. بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان؛ وانما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها :وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تفويضية أو موازنة.[2]

الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات.

تعتبر الحالة الاكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية؛ حيث أصبحت مسألة عادية، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المتمثلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه وهو على عدة صور وهي:

1) **الاختلا ل في صورة العجز** :هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المتسلقة تفوق دائنية هذه المعاملات؛ أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها؛ مثلا انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات؛ مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال، كما يمكن قياس العجز إذا ا زدت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة اكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية؛

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1229 ، ص192 .

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، (2011–2012)، ص 113 .

مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية؛ وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملته.[1]

2) **لاختلال في صورة فائض** :يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها؛ بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح للدولة التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثروتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي ويواجه هذا الفائض بالقراضات للخارج أو بزيادة الاحتياطات الرسمية.

المطلب الثاني :أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدة أنواع من الاختلالات في ميزان المدفوعات وهي:

أولا: الإختلال المؤقت:

هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه، وهو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه لأنه لا يمس البنية الاقتصادية، ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد:

1) **الاختلال الموسمي:** نجد هذا النوع في الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية زراعية عادة، فيكون في موسم إنتاجها تحقق فائضات يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقية المواسم؛ مثلا : الدولة التي تركز في صادراتها على القمح سوف تعرف فائضا في شهور الحصاد، وعجزا في بقية أشهر السنة، والنتيجة قد تكون فائضا أو عجزا لميزان المدفوعات في آخر السنة.

2) **الاختلال العارض:** هو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير؛ مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري أو تحسن في الأحوال الجوية تساعد على تنامي المحاصيل؛ وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات، أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها، أو ما تعانيه خاصة الدول

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص110.

المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تشل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي الذي تعطل في فترة الإضرابات.[1]

ثانيا: الاختلال الدائم:

هو الاختلال الناتج عن أسباب تدوم فترة زمنية طويلة؛ أي سنوات، لأنه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل، ويظهر هذا الإختلال نتيجة عامل واحد أو اكثر من العوامل التالية:

- التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة والتأثير على الهيكل الاقتصادي.
- التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع
- تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة عن السلع التي تصدرها هذه الدول.
- هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها.
- قد يعود السبب إلى التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب.
- انخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنة والمديونية لهذه الدول.

1) **الإختلا ل الهيكلي:** نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة، وذلك لانخفاض من مستويات الإنتاج فيها لقلة أو تقادم أدوات الإنتاج؛ مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها ووجود بدائل لها بأسعار أقل؛ مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، ولعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطئ للصادرات، هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع التأخر التكنولوجي والتقني يؤدي في هذه الفترة إلى حدوث عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء أو أقساط القروض وفوائدها، أو لتغطية الخسائر الناجمة عن هذا التدهور في شروط التبادل الدولي لمنتجاتها.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله ،،**سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر،2000 ، ص10.

2) **الإختلال الدوري:** هو اختلال ناشئ عن التعاون بين الرواج والكساد أو التقلبات الدورية للحالة الاقتصادية للدول الرأسمالية بين حالة الانكماش وما تتميز به من انخفاض في الدخول، في الأسعار وانتشار البطالة وانخفاض في الواردات يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات أو أكثر بتحقيق فائض، وبين حالة تضخم يزيد معها الإنتاج، الأسعار، الواردات، وتنقص الواردات، فتنعكس بعجز في ميزان المدفوعات، هذا التناوب بين الفائض والعجز تختلف مدته من بلد إلى آخر لاختلاف الهياكل الاقتصادية فيما بينها من خلال مرونة العرض والطلب لصادراتها وارداتها مع الدخول والأسعار، ويعالج غالبا هذا النوع بإتباع سياسات مالية ومصرفية ونقدية مناسبة.

ثالثا: أنواع أخرى للاختلالات في ميزان المدفوعات

1) **الاختلال المتصل بالأسعار:** هو اختلال ناتج عن الاختلافات الموجودة في الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية وعلاقتها بقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وفي هذا المجال نميز بين الحالات التالية للإختلال:

- ارتفاع الأسعار الداخلية أو انخفاضها عن مستوى الأسعار الخارجية دون أن يوافقها تعديل فيسعر الصرف بما يلائم هذا التغير، تصبح معه العملة مقومة بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية؛ مما يؤدي إلى حدوث اختلال.
- انخفاض الأسعار الخارجية مع بقاء الأسعار المحلية على حالها، فيؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة لارتفاع أسعار صادراتها، وبالتالي انخفاض حجمها.
- عدم تغير الأسعار الداخلية وبقائها مرتفعة مع أسعار السلع الدولية؛ مما يؤدي إلى نقص الطلب على صادرات الدولة وحدوث عجز في ميزان المدفوعات سواء في حالة رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف دون تغير في الأسعار بما يتلاءم مع هذا الرفع.

وتتم معالجة هذا الإختلال بتعديلات على مستوى الرصف بإيجاد علاقة تناسبية بين الأسعار الداخلية والخارجية.[1]

2) **الاختلال النقدي:** يحدث في حالة ما إذا أصرت الدولة على الاحتفاظ بمستوى سعر الصرف على الرغم من انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في السوق، فإن هذا السعر آجلا أو عاجلا سيسفر عن الاختلال.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية ، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، بدون دار نشر، دون سنة، ص51 .

3) **الاختلال الاتجاهي:** هو اختلال ينعكس على حالة ميزان المدفوعات، ويمس شكل خاص العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل نتيجة النمو الطويل الأجل للاقتصاد الوطني، وبناء طاقات وقِوى إنتاجية والإنتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو والتطور[1] .

تجدر الإشارة إلى إمكانية أن يبدأ الاختلال بنوع معين؛ مثلا الاختلال العارض، وإذا لم يتم معالجته في أسرع وقت ممكن، فإن تكراره أو استمراره يمكن أن يحوله إلى نوع آخر من الاختلال يصعب معالجته كالاختلال الهيكلي، خاصة إذا خلف آثارا تمس متغيرات اقتصادية أو سياسية.

المطلب الثالث :أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

نستعرض في هذا المطلب إلى أسباب وطرق تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات متمثلة في:

الفرع الأول: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، وهي:

1) **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:**

وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد، لدى ذلك القطر.

فإذا كان سعر الصرف عملة القطر أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأخطار الأخرى؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع، وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب؛ إذ سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يقود بالنتيجة إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أيضا على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض؛ إذ غالبا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث إختلالات مستمرة في الميزان.

2) **أسباب هيكلية:**

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية(سواء الصادرات أو الواردات)؛ إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين(زراعية أو معدنية كالنفط مثلا)؛ حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل، لعل من أبرزها هي

[1] زينب عوض الله ، **مرجع سابق**، ص111.

درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار النامية، وهو الإتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر والنتيجة هي حدوث إختلالات هيكلية –هي الأخرى– في موازين مدفوعات تلك الأقطار.

3) أسباب دورية:

وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار – المتقدمة عادة –ويُقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية مثل حالات الركود التي تحصل دوريا، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المتخلفة؛ وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها، وكذلك من حيث حدتها، فلو افترضنا أن دولة متقدمة قد بدأت حالة الرخاء فيها قبل غيرها من الأقطار الشريكة تجاريا معها، فمن شأن حالة الرخاء أن تزيد من مستوى التشغيل وحجم الدخل القومي المحليين، وبالتالي زيادة الإنفاق يوافقه زيادة في الطلب الكلي –بما فيه على السلع والخدمات الاجنبية –عندئذ سوف تزداد إيراداته في الوقت الذي تكون فيه الأقطار الاخرى –الدول النامية هنا مثلا – لم تبدأ بهذه الحالة؛ أي أنه لم يزداد طلبها على منتجات القطر المذكور، وهكذا سيميل مي ا زن المدفوعات في هذا القطر إلى العجز مقابل حصول فائض محتمل لدى موازين مدفوعات الأقطار الأخرى التي سترتفع صادراتها إلى ذلك القطر، وعلى العكس عندما يحصل كساد في القطر المتقدم؛ حيث سينخفض مستوى التشغيل والدخل المحليين فيه، ويستحب الأمر إلى الإنفاق والطلب اللذان سينخفضان بما في ذلك الطلب على السلع والخدمات المستوردة، ولكن الكساد لا يكون قد بدأ بعد الأقطار الأخرى– النامية –فإن طلبها على منتجات هذا القطر سوف يستمر بدون انخفاض؛ أي ستزداد الصادرات في القطر المذكور؛ مما يؤدي إلى ظهور فائض في ميزان مدفوعاته وعجز في موازين مدفوعات تلك الأقطار[1].

4) أسباب طارئة:

أي قد تحصل أسباب عرضية؛ بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في مي ا زن مدفوعات القطر، كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الجفاف أو في حالة؟؟البيئة السياسية كالإضراب مثلا، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات القطر المعني، وما يترتب عليه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر؛ مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

[1] ، عرفان تقني الحسني، **مرجع سابق**، ص ص126 – 127.

الفرع الثاني: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

1) التعديل الآلي بميزان المدفوعات:

إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات، وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف فإن ميزان المدفوعات يتعدل تلقائيا.

ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات، نفرض أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز، وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المسلمات التلقائة، وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما هي يميل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض، وبالتالي تصبح السلع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي إلى السلع والخدمات وهذا الطلب على السلع والخدمات يوافقه طلبا مت ا زيدا على الدينار وعرضا متزايدا العملات الدول الأخرى، ويسبب هذا الطلب المتزايد على الدينار، ويرتفع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى، ويستمر هذا الإرتفاع في سعر صرف الدينار حتى يصبح توازن مع العملات الأخرى؛ وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات[1].

ومن الجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة، وكذلك على مرونات الطلب الأجنبي على الصادرات من السلع والخدمات.

ومن الجدير بالذكر أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة؛ وبالتالي يقلل ذلك من حجم الاستيراد، وبنفس الوقت ويزيد من حجم التصدير حتى يتوازن ميزان المدفوعات. وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك فائضا في ميزان المدفوعات لأن المتسلمات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية فإن سعر صرف الدينار، سوف يميل إلى الارتفاع مقابل العملات الأخرى ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي فإن أسعار السلع والخدمات سوف تكون مرتفعة؛ مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج بسبب ارتفاع أثمانها من وجهة نظر المستوردين، كما أن المستوردات من الخارج سوف تزداد.

إن زيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية يزيد من عرض الدينار وبنفس الوقت يزيد من الطلب على العملات الأجنبية الأخرى، هذا الوضع يؤدي إلى إنخفاض سعر الصرف للدينار حتى يصبح سعر الصرف توازن، وبالتالي بتوازن ميزان المدفوعات أوتوماتيكيا.

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص22.

2) التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات:

من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ما، فتغير احدها يؤدي إلى تغير الآخر، إن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج، وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.

وعلى العكس من ذلك فإن مستويات دخل مرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية؛ مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين. فإذا كان هناك عجزا في ميزان المدفوعات، فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية، وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية، ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.

3) السياسات النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة. وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية؛ مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات المحلية؛ مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

كما يستطيع البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الدولار مثلا لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج؛ وبالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات[1]. تجدر الإشارة هنا إلى أن رؤوس الأموال التي تصل إلى البلد من أجل الاستفادة من أسعار الفائدة تكون من النوع قصير الأجل فهي تدفقات مؤقتة وليست مستمرة.

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص23 .

خلاصة الفصل:

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، إذا كانت معظم المعاملات التجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي .وان لم يكن الميزان متوازنا، فهو حتما في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال وكذلك محاولة علاجه بعدة طرق.

أما الميزان التجاري هو أحد أهم مكونات ميزان الدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه .فبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

الفصل الثالث

دراسة حالة التجارة الخارجية للتمور في الجزائر

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات التي بإمكانها المساهمة في دعم الأمن الغذائي والمساهمة في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، لما تملكه من إمكانيات بشرية وطبيعية، ولكن الواقع يشير إلى عدة صعوبات ومشاكل مازالت تحول دون تطوير هذا القطاع من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم العمل على تصدير الفائض من المنتجات الزراعية نحو السوق الدولي.

وهناك عدة منتجات زراعية تمتلك فيها الجزائر إمكانيات تنافسية على غرار منتوج التمور ،التي يتم إنتاجه بعدة ولايات في الجنوب بكميات معتبرة وبعدة أصناف أهمها صنف" دقلة نور "الذي يشتهر في الأسواق الدولية.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر.

المبحث الثالث: وضعية صادرات التمور الجزائرية والعراقيل التي تواجهها.

المبحث الأول :الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور في الجزائر.

تعد التمور من أكثر الفاكهة انتشارا في العالم العربي عموما ، وفي الجزائر خصوصا، حيث تحتل مكانة هامة جدا ، نظرا لما تقدمه من فوائد ، ولهذا سنقوم في هذا المبحث ، بدراسة مكان صادرات التمور الجزائرية ، من خلال عرض زراعة نخيل التمر في الجزائر.

المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر.

يتناول هذا المطلب تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر من سنة2009 إلى سنة 2011 ، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للإقتصاد الوطني ،وكذلك مساهمته في التشغيل.

الفرع الأول: تطور الإنتاج الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي:

الجدول رقم(06): يوضح تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر من (2009-2011)

الوحدة :مليون قنطار

السنوات / الفروع	2009	2010	2011	متوسط الإنتاج 2000 ←2008
الحبوب	61.2	45.6	42.5	29.7
الحليب (مليارلتر)	2.39	2.7	2.93	2
البطاطس	26.8	33	38.6	17
الحمضيات	8.44	7.88	11.1	5.8
التمور	6.01	6.45	7.24	4.72
الزيتون	4.75	3.11	6.1	2.5
اللحوم الحمراء	3.46	3.82	4.2	2.6
اللحوم البيضاء	2.09	2.82	3.36	1.95

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول مسار التجديد الفلاحي والريفي :عرض وآفاق، ماي 2012، ص23.

لقد عرف الإنتاج الزراعي تطوراً ملحوظاً، حيث تشير الإحصائيات إلى نمو ملحوظ في الإنتاج الوطني (1990- 2000) إلى % 7.3 (2000- 2010) ويشير الجدول التالي إلى تطور الإنتاج الفلاحي حسب الفروع :الحبوب، الحليب، البطاطس، الحمضيات، التمور، الزيتون، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء.

يقدر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر عموماً بالإنتاج وفرة المواد الغذائية ويظهر الجدول رقم(07)و الشكل رقم (03) تطور الوفرة الغذائية(بالطن).

الجدول رقم: (07): تطور الوفرة الغذائية بالحجم (الطن) من 2000 إلى 2011.

السنوات	الإنتاج الوطني	الواردات	الوفرة الغذائية	نسبة التغطية من الإنتاج
2000	9 133	738765	16 521	55
2001	11 488	6 869	18 357	63
2002	11 352	8 798	20 150	56
2003	15 760	7 924	20 150	67
2004	17 756	8 103	25 860	69
2005	17 865	8 503	26 369	68
2006	18 546	7 844	26 391	70
2007	17 505	7999	25 505	69
2008	16 629	9 541	26 171	64
2009	24 571	9 217	33 788	73
2010	25 202	8 853	34 055	74
2011	25 394	11 559	36 954	69

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول مسار التجديد الفلاحي والريفي :عرض وآفاق، ماي2012.

خلال الإثنى عشر سنة الأخيرة تطورت الوفرة الغذائية من 16521 طن (الحد الأدنى سنة 2000) إلى 36954 طن(الحد الأقصى سنة 2011) ، أي بنسبة% 223.7 ، أي بزيادة تقدر ب 2.24 من حيث الحجم.

تطور الإنتاج الوطني من 9133812 طن (الحد الأدني سنة 2000) إلى 25394612 طن (الحد الأقصى سنة 2011)، أي بنسبة 27,8% ،أي بزيادة تقدر ب 2,8 من حيث الحجم.

تطور الواردات من 6869 طن (الحد الأدنى سنة 2001)إلى 11559 طن (الحد الأقصى سنة 2011)، أي بنسبة 16،83%، أي بزيادة ب1,7 من حيث الحجم.

الشكل رقم (03): تطور الوفرة الغذائية بالحجم (الطن)من 2000 إلى2011 .

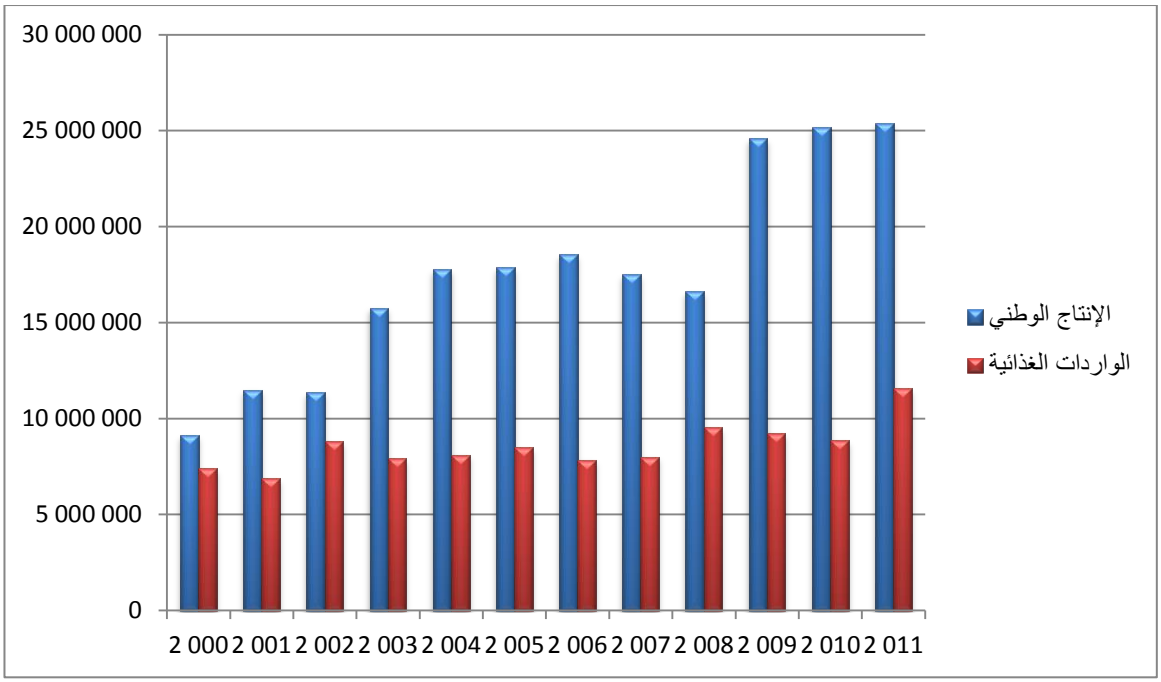

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول مسار التجديد الفلاحي والريفي :عرض وآفاق، ماي2012 .

الشكل رقم(04): تطور الوفرة الغذائية بالقيمة (مليار دولار) من 1991 إلى2010 .

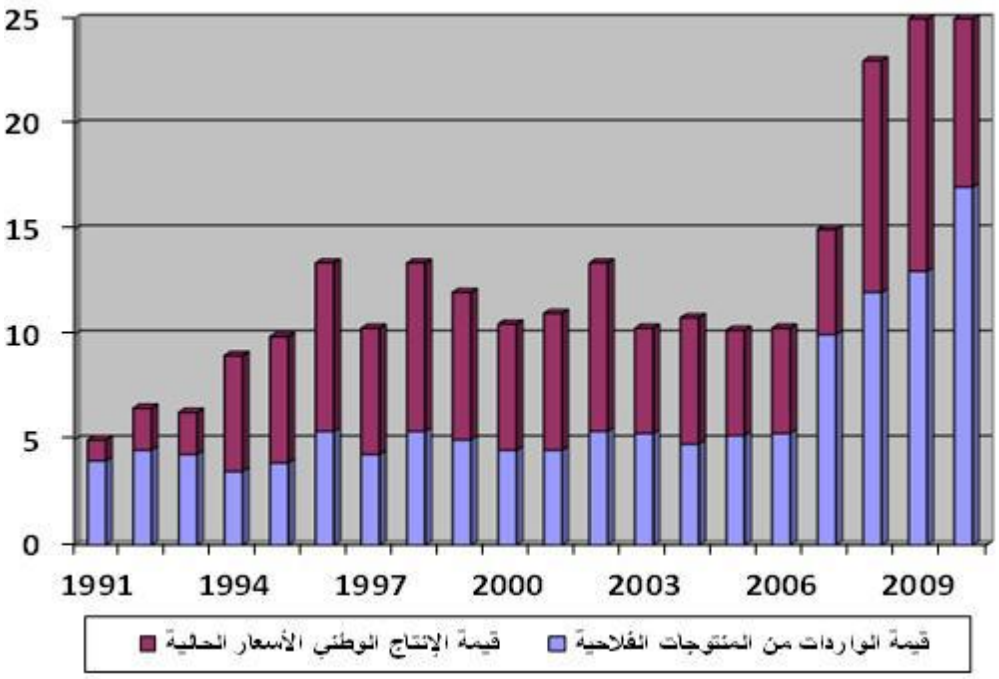

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول مسار التجديد الفلاحي والريفي :عرض وآفاق، ماي2012 .

وتشير الأشكال والمنتجات السابقة إلى انتقال قيمة الإنتاج الفلاحي الكلي من 500 مليار دينار سنة2001 إلى 160مليار دينار سنة 2011 وبقيت الحصة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير الموارد الغذائية نسبيا ثابتة

حوالي30 %. يظهر تحليل المعطيات المفصلة حول تركيبة هذه الواردات (القمح الصلب، القمح اللين،الشعير) تبين انخفاض محسوس بالنسبة للقمح الصلب والشعير وزيادة محسوسة للقمح اللين، مما يؤكد التغيرات الملاحظة في نفس الوقت في مجال الإنتاج الحيواني أكبر مستهلك للحبوب وكذا الحصة الغذائية للأسر، ويجب الإشارة إلى أن حصة الواردات الغذائية ضمن الواردات الإجمالية بقيت بدون تغيير رغم ارتفاع الإنتاج مما يفسر زيادة الاستهلاك الوطني من هذه المواد (بقيت النسبة تتراوح ما بين 16% و % 20 ما بين 2000 و 2011) كما نشير إلى أن النمو الديمغرافي الذي يعد عاملا يتماشى عادة مع تزايد الحاجات الغذائية، حيث تطورت نسبة النمو الطبيعي ب % 3.5 في سنوات70 – 80 (ضغط ديمغرافي قوي) لنخفض إلى 1,78 سنة 2006 ليعود تدريجيا للارتفاع منذ ذلك الحين ليبلغ % 2.03 سنة2012 .

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة:

ساهم القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للإقتصاد الوطني ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08):مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني (2006-2013).

السنوات / القطاعات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	8.0	8.0	70.06	10.1	9.0	8.7	9.5	10.6
المحروقات	48.5	46.4	48.1	33.6	37.2	38.3	36.8	32.4
الصناعة	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	4.8	5.0
الأشغال العمومية	8.4	9.4	9.2	11.8	11.2	9.8	9.8	10.6
خدمات	21.0	21.8	20.3	25.4	23.0	20.9	21.3	25.0
خدمات الإدارة العمومية	8.5	9.1	10.3	12.9	14.1	17.5	17.7	16.5
مجموع القيمة المضافة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر:إحصائيات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء www.ons.dz (10-04-2017)

يتضح لنا من الجدول أعلاهُ أن القطاع الفلاحي أحتل الرتبة الثالثة من حيث المساهمة في القيمة المضافة وهذا بعد كل من قطاع المحروقات والخدمات، إلا أنه ابتداء من سنة 2005 تقهقرت مساهمته إلى المرتبة الرابعة

خلف قطاع الأشغال العمومية ولعل ذلك يعود إلى الاستثمارات الضخمة التي وجهت لهذا القطاع من أجل بناء البنية التحتية كطريق سيار شرق غرب الذي كلّف أكثر من 15مليار دولار، في حين تبقى مساهمة قطاع المحروقات في الانتاج المحلي الخام(PIB) مرتفعة حيث وصلت أقصاها سنة2008 :48.1% ثم تراجعت ابتداء من سنة 2009 لتصل أدناها سنة2013 (32.4%) وهذا يعود إلى انخفاض أسعار المحروقات نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية إضافة إلى انخفاض الكمية من المحروقات نتيجة ضعف الاكتشافات في السنوات الأخيرة، مما يتطلب العمل على تفعيل دور القطاعات الأخرى من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات وخاصة القطاع الفلاحي والاقتصادي.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل.

تشير الإحصائيات إلى أن القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تخلق مناصب شغل في الاقتصاد الوطني سنويا على حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(09): يوضح عدد المناصب في القطاع الفلاحي.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المناصب	827880	1312069	1475568	1412340	1617125	2237867
النسبة %من إجمالي التشغيل	14.12	21.06	21.8	21.1	20.74	25.14
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
عدد المناصب	1609633	1170898	1252000	1242000	113600	1034000
النسبة %	18.5	13.62	13.69	13.11	11.67	10.8

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائياتONS من موقع www.ons.dz (10-04-2017)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ للعمالة في القطاع الفلاحي، حيث بلغت سنة2001 نسبة تقدر ب % 20.74 من إجمالي اليد العاملة، لتصل أقصاها سنة 2005 ، حيث بلغت عدد اليد العاملة في القطاع الفلاحي 2237867 عامل بنسبة تقدر ي % 25.4 من إجمالي اليد العاملة، وهذا قد يعود إلى البرامج التي أطلقتها الدولة والتي رصدت لها أموال ضخمة في إطار الدعم الفلاحي وتنمية الأرياف، ثم بدأت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل تتراجع تدريجيا إلى أن وصلت إلى 10.8% سنة 2011 ، وهذا قد يعود إلى تنامي قطاعات أخرى كقطاع الأشغال العمومية، وانخفاض الدعم الموجه إلى القطاع الفلاحي مقارنة بسنوات 2004و2005 .

الجدول رقم(10): يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في توفير مناصب شغل سنة2011

القطاعات	عدد المناصب	النسبة%
الفلاحة	1 034 000	% 10.8
الصناعة	1 367 000	% 14.2
الأشغال العمومية	1 595 000	% 16.6
تجارة، خدمات، إدارة	5 603 000	% 58.4
المجموع	9 599 000	% 100

المصدر :إحصائيات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء نقلا عن موقع،www.ons.dz (10-04-2017).

من خلال الجدول السابق نجد القطاعات التي ساهمة في توفير مناصب شغل خلال سنة 2011 ،حيث نجد أن قطاع الفلاحة ساهم بنسبة 10.8% بعدد قدره 1034000 منصب شغل وهي أقل نسبة في توفير مناصب الشغل، أما قطاع الصناعة فيمكن أن نقول أنه أحسن نسبيا من قطاع الفلاحة في توفير مناصب الشغل ،حيث قدرت نسبته 14.2% ، في حين تحتل الأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة قدرها 16.6% ،أما القطاعات الأكثر توفيرا لمناصب الشغل نجد قطاع **(تجارة، خدمات، إدارة)** بنسبة قدرها 58.4 % ، وذلك بعدد قدره 5 5603000 منصب شغل.

المطلب الثاني: تطور تجارة المنتوج الزراعي في الجزائر.

عرف القطاع الزراعي عدة تحولات يمكن إجمالها في ثلاث مراحل أساسية هي:

الفرع الأول: المرحلة الأولى1962-1969:

إن الضرورة الاقتصادية والتاريخية أدت إلى ظهور نظامين متناقضين للتسويق الزراعي في الجزائر وهما:

1 -النظام الخاص للتجارة الزراعية :وترجع نشأته إلى عهد الاستعمار،حيث كانت الزراعة الجزائرية في خدمة الإقتصاد الفرنسي،وبعد خروج المعمرين من الأراضي الجزائرية،استمر هذا القطاع بنفس الهياكل وأساليب العمل حيث كان محتكرا ل 3/2 من السوق الوطني في ميدان المنتجات الزراعية،واستمر هذا الأسلوب التجاري إلى غاية 1974 ،حيث وضع حد لهذا الأخير من قبل السلطات السياسية بصورة رسمية بموجب الأمر 74/89 المؤرخ في 1974/10/01.

2 -النظام العام للتجارة الزراعية في الجزائربعد الرحيل الجماعي للمعمرين عن الأراضي الزراعية، تم تأميمها من قبل السلطات الجزائرية، وأصبحت على شكل قطاع عام اشتراكي حيث الضرورة الاقتصادية والسياسية

استدعت استحداث نظام تسويقي اشتراكي من شأنه أن يواكب قطاع الإنتاج الاشتراكي تشرف عليه سلطة إدارية حكومية فكان أولها إنشاء الديوان الوطني للتسويق بتاريخ1962/12/13 مهمة تسويق المحاصيل الزراعية المؤممة التي كانت في شكل تعاونيات إقطاعية يسيرها معمرون أجانب يذهب ربحها لتدعيم الاقتصاد الفرنسي والأروبي.

ثم ظهر الديوان الوطني للإصلاح الزراعيONRA بتاريخ 1963/03/18 بموجب المرسوم رقم 90/63، والدور المخصص لهذا الأخير هو إعادة تسيير وتنظيم جميع الأراضي الفلاحية، بهدف تسييرها والعمل تم تدعيمه بهيئات مساعدة تعمل على مستويين:[1]

2-1 -على مستوى الدائرة :حيث كان الديوان الوطني للإصلاح الزراعي يرتكز على هيئتين هما:

المركز التعاونية للإصلاح الزراعيC.C.R.A. والإتحاد الآلات الزراعية،تتمثل مهمة الأول في التم ويل والمحاسبة، أي تقديم القروض لمختلف وحدات الإنتاج الزراعي، وإمساك المحاسبة لها،وتتمثل مهمةالثانية في تمويل تلك الوحدات بالآلات والمعدات الزراعية اللازمة مع مباشرة عمليات الصيانة والإصلاح.

2 -2 -على مستوى الوطني:يرتكز الديوان الوطني للإصلاح الزراعي على نوعين من التعاونيات لتسويق المنتجات الزراعية، إحداهما متخصصة في التسويق الخارجي للمحاصيل الزراعية وتدعى تعاونيات الإصلاح الزراعي C.O.R.A والأخرى هي المعروفة باسم التعاونيات الجهوية للتصريفC.O.R.E

ويقوم بالتسويق الداخلي للمنتجات الزراعية وكل العمليات المتعلقة بإيصال المنتوج الزراعي إلى المستهلك النهائي.

وبتاريخ 03 أفريل 1969 تم إعادة هيكلة الديوان الوطني للإصلاح الزراعي إلى مجموعة من الدواوين حددت لها صلاحياتها والمهام التي تقوم بها وهي:[2]

- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي O.N.A.M.A .
- الديوان الوطني للحليبO.N.A.L.A.I.T .
- الديوان الوطني للحلفاءO.N.A.L.F.A .
- الديوان الوطني للحبوب.
- الديوان الوطني لتغذية الأنعامO.N.A.B .
- الديوان الوطني لتسويق الخمور.

[1] محمد السويدي ،**التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب ،بدون سنة نشر، الجزائر ص 165-166.

[2] بشير دروان، **أهمية إنتاج وتسويق التمور في الاقتصاد الجزائري** ،مذكرة ماجستير "غير منشورة" ،المدرسة العليا للتجارة، 1998،ص 150.

- الديوان الوطني للخضر والفواكهO.F.L.A .
- الديوان الوطني لأشغال الغابات.

وهذا التقسيم يهدف إلى فصل عملية الإنتاج عن عملية التسويق، وكل ديوان له نشاط متخصص فيه ، وصلاحيات فنية موجهة لتطوير فرع إنتاجي معين، وهي من حيث العدد منتشر عبر مختلف ولايات القطر في شكل فروع تابعة له قريبة من المزارع والفلاحين.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية من 1969 إلى1980 :

بتاريخ 03 أفريل 1969 بموجب الأمر رقم 69 /68 حيث تتخصص في تسويق كل المنتجات التي تدخل في إطار الخضر والفواكه سواء على مستوى الأسواق المحلية أو على مستوى التعامل مع الأسواق الخارجية. كما كلف بعملية تصدير الفواكه والخضر، إذا كان هناك فائض في الإنتاج واستيراد المنتجات التي يكون موسمها الإنتاجي متيحا ،وهذا ما يجعله يقوم بالدور المنظم للسوق الوطنية في ميدان الفواكه والخضر.

وفي نهاية السبعينات قام الديوان الوطني للفواكه والخضر بتجديد وتطوير منافذ توزيعية لضمان فاعلية أكثر وذلك بإنشاء وحدات سميت بأسواق الفلاح،هذا التجديد يهدف إلى محاربة المضاربة ومكافحة الأسواق الموازية التي تظهر في المجتمع الجزائري،وأغلب المنتجين،لا يصرحون بالكميات الحقيقية لمحاصيلهم الزراعية،وذلك الفرق يغذي به السوق الموازية.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة ما بعد1980 .

على إثر المشاكل الذي كان يتخبط فيها الديوان الوطني للخضر والفواكه O.F.L.A والناتجة عن غياب الأساليب العملية والعلمية للتسويق ،مما أدى إلى عدم التحكم في السوق الوطنية للخضر والفواكه، هذا الوضع جعل الجزائر من أكبر دول العالم إستيرادا للمنتجات الزراعية،وكل هذا كان كافيا لضرورة الإصلاح المتضمن حرية تسويق الخضر والفواكه سنة 1980 ،وهذا بناءا على توصيات الدورة الثالثة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني للفلاحة"ماي " 1980 وهذا في إطار التوجه الجديد للإقتصاد الوطني الذي يملي ضرورة التسيير الإقتصادي والعقلاني عوض التسيير الإداري.

أما ما تضمنه هذا الإصلاح فكان كما يلي:[1]

1- السماح للمزارعين التابعين للقطاع الحكومي بالتسويق الحر لمنتجاتهم ماعدا الحبوب والبقول الجافة التي بقيت خاضعة للديوان الوطني للحبوب.

2- تخصيص الدواوين والتعاونيات المتعددة للخدمات في تموين المزا رع بالسلع والخدمات اللازمة للإنتاج.

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر مستقلة** ،ديوان المطبوعات جامعة الجزائر، 1991، ص 38.

3- قيام الديوان الوطني للخضر والفواكه والدواوين الولائية بالنشاط التجاري في مجال تجارة الجملة.

غير وأنه وبعد سنتين (2) من إصلاح 1980 ونتيجة للفهم السيئ لحرية التسويق وما انجر عنه من مشاكل تم التدخل من طرف السلطات العمومية، وهذا بموجب القرار الوزاري الصادر في1982/04/27والذي يتضمن تحديد هياكل التسويق ووظائفها وكيفية سيرها وهي كالتالي:

- **الديوان الوطني للخضر والفوكه O.F.L.A** ومن بين مهامه ما يلي:
  - إستيراد وتصدير المنتوجات حسب متطلبات السوق.
  - العمل على تكوين مخزون" أمان"بإمكانه ضمان وتوازن السوق المحلي.
  - العمل على تسيير وحدات التكييف ووحدات الإنتاج ووسائل التعبئة.
- **التعاونيات الولائية للخضر والفواكه** ومن بين مهامها كما يلي:
  - العمل على الضمان القانوني والتسيير الحسن للعمليات التجارية بأسواق الجملة على مستوى الولاية.
  - إنشاء وتنظيم سير أسواق الجملة للخضر والفواكه بالولاية.
- **وسطاء الجمع والتسليم:**ومن بين مهامه شراء المنتجات من المزارعين وعرضها بأسواق الجملة وذلك على المستوى الوطني أي دون تحديد منطقة أو جهة مزاولة النشاط التجاري.

إلا أنه لم يظهر أي تحسن على مستوى التسويق وبقيت نفس المشاكل مطروحة وبذلك تمت إعادة هيكلة الديوان الوطني للخضر والفواكه التي أدت إلى إنشاء المؤسسة الوطنية للتموين بالخضر والفواكه"ENFLA" سنة 1984 والتي من مهامها :

- تحديد احتياجات السوق.
- تنفيذ عقود البرامج المبرمة مع المنتجين على المستوى الوطني.
- ضمان مخزون أمان لضمان توازن السوق الوطنية.
- ضمان مخزون المنتجات الإستراتيجية.

إلا أن المؤسسة الوطنية لم تتمكن من تسويق سوى8% من إجمالي الإنتاج المسوق خلال الموسم الفلاحي 90/89.

واستمرت هذه الوضعية إلى غاية صدور المرسوم رقم 49/88 المؤرخ في1988/03/01 المتضمن تحرير سوق الجملة للفواكه والخضر ،ولكن في غياب كل متابعة تطبيقية له،مما أظهر عدم الاستقرار في الأسعار ، واختلافات واضحة في السوق الولائي والبلدي فيما يخص تسويق الخضر والفواكه،وساد هذه الأسواق منافسة

احتكارية ،وأصبحت المنتجات الزراعية تسيطر عليها عدد محدود من الوسطاء والسماسرة الخواص،حيث تمكنوا من توجيه السوق في الاتجاه الذي يرغبون.

إن تحرير تسويق الخضر والفواكه، قد صعب من مهام المؤسسات العمومية القائمة على تسويق الخضر والفواكه وأدى ذلك إلى عدم قدرتها في ضبط وانتظام السوق الوطنية،وذلك يرجع إلى غياب الأساليب العلمية للتسويق التي تفتقدها في مسيريها من جهة وعدم مواكبتها مع قوانين اقتصاد السوق من جهة أخرى،والدليل على ذلك عدم إستقرار هذا القطاع الحكومي الذي استحوذ على% 97 من الإنتاج الكلي و% 90 في مجال التسويق (سنة1997).[1]

أما الواقع اليوم فيلاحظ أنه وبعد خصخصة المؤسسات العمومية العاملة في ميدان تسويق المنتوج الزراعي، أصبح الخواص هم المسيطرون على النشاطات التسويقية الزراعية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي(تصدير واستيراد)،فيما بقي دور الدولة مقتصرا على تقديم الدعم للمصدري المنتجات الزراعية إلى الخارج،والتدخل في بعض الحالات الخاصة من أجل المحافظة على استقرار الأسعار في الأسواق المحلية.

المطلب الثالث : زراعة نخيل التمر في الجزائر.

يضم هذا المطلب إنتاج التمور في الجزائر، بالإضافة إلى تصنيف كل نوع من التمور حسب المناطق المنتجة لها.

الفرع الأول: إنتاج التمور في الجزائر

إن إنتاج التمور من بين المنتجات الزراعية التي تتصف بالتعقيد من حيث اختلاف الظروف الطبيعية ومنها المرتبطة بعامل المناخ والمياه و الإنعزال النسبي للواحات عن بعضها البعض:

1) واحات إنتاج التمور:

تعتبر الواحات المتفرقة عبر ربوع الصحراء الجزائرية المناطق الزراعية الرئيسية لنخيل التمور ويمكن تصنيفها كما يلي:

-الزيبان : بسكرة ، بوسعادة ، طولقة.

-وادي سوف : الوادي.

-واديريغ : ورقلة ، توقرت.

-واحة واد ميزاب.

[1] بشير درواز، **مرجع سابق**، ص 154.

-قورارة : تيميمون.

-ساورة : بشار.

-الهقار :تمنراست.

-تيديلكت : عين صالح.

-تادميت : المنيعة .

2) تقسيم حسب أنواع التمور وخصائصها:

يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور ، إلا أنه يمكن تصنيف أهمها وخصائصها ، ومناطق تواجدها ، حسب الجدول الموالي:

جدول رقم(11): أصناف التمور في الجزائر.

أصناف التمور	الخصائص	مناطق الزراعة
دقلة نور	نصف لينة	صحراء السفلى/ الزيبان
غرس	لينة	صحراء السفلى/ الزيبان
دقلة بيضاء	جافة	واد ريغ
مش دقلة	جافة	زيبان
تافزوين	لينة	ورقلة / مقارين
بنت خبالة	لينة	ورقلة / مقارين
أدالة	نصف لينة	ورقلة
تيمجهورت	نصف لينة	أدرار / قورارة
حمراية	نصف لينة	توات / ساورة
تفازة	نصف لينة	تيدكلت
أزرزة	نصف لينة	تامسين
ورقلية	جافة	ورقلة / وادريغ
تيناصر	نصف لينة	تيدكلت / توات
تقر بوشت	نصف لينة	توات / قورارة

المصدر : عمر عزاوي ، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر** ، مجلة الباحث / عدد01/ 2002 ، جامعة ورقلة،ص44.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ،أن التمور تنقسم إلى ثلاثة أنواع من حيث الخصائص ، تمور لينة ونصف لينة وجافة، ومن التمور التي تتصف بصفة اللينة نجد (غرس ،تفزوين ،بنت خبالة) ويتوفر هذا النوع من التمور في المناطق الجنوبية في الجزائر مثل ورقلة والصحراء السفلى، وهذا لقدرتها على تحمل الجفاف ودرجة الحرارة المرتفعة، أما التمور النصف لينة فنجد (دقلة نور ،ادالة ،حمراية، تيمجهورت، تفزة ، أزرزة، تين ناصر ،تقر بوشت) ،حيث نجد هذا النوع من التمور في كل من الصحراء السفلى ورقلة و أدرار اللذين يشتهرون بكثرة النخيل ،وتوفر منتوج التمور بأنواع عديدة ،على غرار تمر دقلة نور الذي يتميز بالجودة الرفيعة وكثرة الطلب عليه ،والذي يتواجد أيضا بكثرة في مناطق الزيبان مثل بسكرة وطولقة ،أما التمور الجافة فنجدها صلبة نوعا ما ومنها (دقلة بيضاء ،مش دقلة، ورقلية) ويزرع هذا النوع من التمور في مناطق الزيبان و ورقلة .

3) عدد النخيل المنتجة للتمور في الجزائر.

تغطي بساتين النخيل في الجزائر مساحة 168237.2 هكتار أي 1.67% من المساحة الزراعية المستغلة الوطنية التي تقدر ب 8.8 مليون هكتار في عام 2012 ،و يقدر عدد أشجار النخيل في الجزائر بحوالي 18 مليون نخلة بجميع أصنافها التي تتعدى ال 982 صنف في عام 2012 ،حيث ما يقارب نسبة50 %من هذه الثروة من صنف دقلة نور .أما إنتاج التمور فيمثل9% من قيمة الإنتاج الزراعي في السنوات الخمس الماضية.

الشكل رقم (05):يبين تطور إنتاج التمور خلال السنوات (2005-2012) .

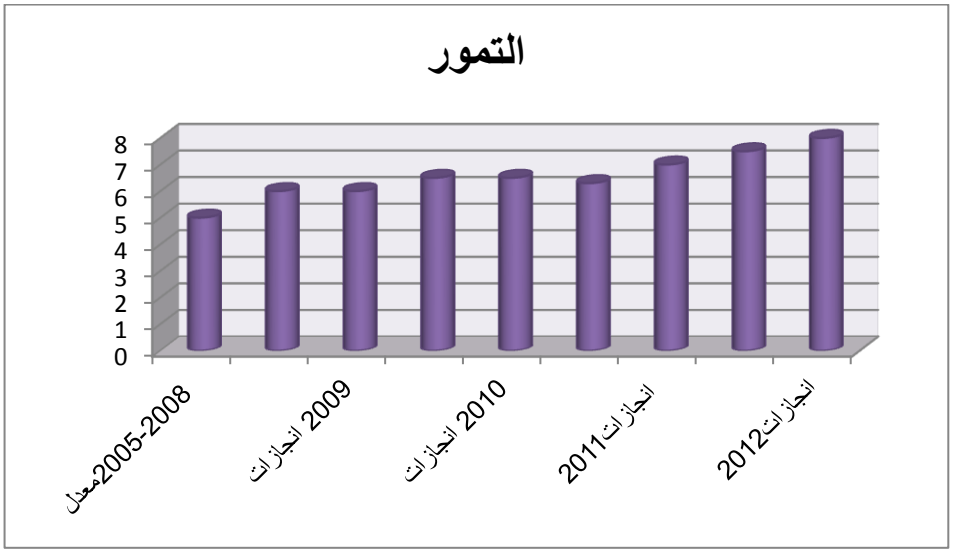

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول مسار التجديد الفلاحي والريفي :عرض وآفاق، ماي2012 .

من الشكل أعلاه يتبين لنا تطور إنتاج التمور بمعدلات متزايدة ، حيث أنتقل من 500000 قنطار إلى أكثر من 790000 قنطار سنة 2012 مما يبين لنا أن الجزائر تتوفر على إمكانيات إنتاجية هامة مما يوجب إستغلالها في وتطوير نظام التسويق ليسهم في تنويع الصادرات خارج المحروقات.

وحسب أحدث إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2015 فإن زراعة النخيل في الجزائر تغطي مساحة تقدر بحوالي 167 ألف هكتار لعدد من أشجار النخيل قدرت بأكثر من 18,6 مليون نخلة ويقدر إنتاج التمور كل الأصناف بحوالي 990 ألف طن.

إن المناطق المشهورة بزراعة النخيل تقع غالبا في جنوب الأطلس الصحراوي وتغطي 17 ولاية (في الواقع 16 ولاية فقط إذا ما استثنيا ولاية المسيلة التي فقدت مؤهلاتها في زراعة النخيل).

وتحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى بنسبة 27,4 من حيث المساحة الإجمالية و 23,1% من مجموع أشجار النخيل و41,2 % من الإنتاج الوطني للتمور متبوعة بولاية الوادي على التوالي بنسبة 22%، و22,4% ،و 25% .وهاتين الولايتين تستحوذ لوحدهما على ثلثي (3/2) الإنتاج الوطني للتمور.

الجدول رقم(12): توزيع إنتاج وعدد النخيل بحسب الولاية سنة 2015 هو على النحو التالي :

الولاية	الإنتاج (بالقنطار)	عدد أشجار النخيل	المساحة (بالهكتار)
بسكرة	**4.077.900**	**4.315.100**	**42.910**
الوادي	**2.474.000**	**3.788.500**	**36.680**
ورقلة	**1.296.300**	**2.576.600**	**21.980**
أدرار	**910.300**	**3.799.000**	**28.330**
غرداية	**565.000**	**1.246.5000**	**10.850**
بشار	**300.500**	**1.639.800**	**14.120**
تمنراست	**109.400**	**688.900**	**7.000**
خنشلة	**68.200**	**124.400**	**770**
تبسة	**20.500**	**61.800**	**820**
الأغواط	**16.200**	**37.300**	**320**
إليزي	**15.600**	**129.100**	**1.250**
باتنة	**14.000**	**38.700**	**190**
البيض	**10.300**	**63.900**	**640**
النعامة	**10.200**	**50.600**	**510**
تندوف	**8.400**	**45.200**	**430**
الجلفة	**6.800**	**10.100**	**100**
المسيلة	**0**	**0**	**0**
المجموع	**9.9.3.600**	**18.605.100**	**166.900**

المصدر :إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، نقل عن الموقع www.sidab.caci.dz (12-04-2017).

نلاحظ من خلال الجدول السابق ،أن ولاية بسكرة تحتل المرتبة الأولى سنة 2015 من حيث عدد إنتاج التمور والتي تقدر ب 40,077,900 قنطار من التمر،والتي تستحوذ حوالي 4,315,100 نخلة بمساحة قدرها 42,910 هكتار من المساحة المزروعة، في حين تحتل ولاية الوادي المرتبة الثانية لإنتاجها للتمور بمقدار 2,474,000 قنطار ،حيث تقدر عدد النخيل في الوادي ب 3,788,500 نخلة، بمساحة 36,680 هكتار ،أما ولاية ورقلة فهي تحتل المرتبة الثالثة على مستوى الدولة بإنتاج قدرة 1,296,300 من التمور ،حيث تبلغ عدد النخيل في هذه الولاية ب2,576,600 نخلة، بمساحة قدرها 21,980 هكتار من النخيل، ثم تليها ولاية أدرار وغرداية وبشار وتمنراست بإنتاج يتراوح ما بين 910,300 و 109400 قنطار من التمر، حيث تتراوح عدد النخل في هذه الولايات ما بين 3,799,000 و688,900 نخلة، أما خنشلة وتبسة والأغواط وإليزي وباتنة والبيض والنغامة وتندوف والجلفة كل هته الولايات منخفضة من حيث إنتاجها للتمور مقارنة بالولايات السابقة حيث يتراوح إنتاجها للتمور ما بين 68,200 و6,800 قنطار، وتقدر عدد أشجار النخيل بها ما بين 124,400 و10,100 نخلة ،اما المساحة المزروعة بالنخيل فهي ما بين 770 و 100 هكتار، ونلاحظ من الجدول السابق أن ولاية مسيلة من خلال إنتاجها للتمور معدومة وذلك بعد أن فقدت مؤهلاتها في زواعة النخيل.

4) المقاييس المنظمة لدخول منتوجات التمور إلى البلدان المستوردة:

لتوضيح أهم المقاييس المعتمدة لتصدير التمور تم وضع قرار وزاري مشترك بين وزارة التجارة و وزارة الفلاحة بتا ريخ 17 نوفمبر 1992 و المتعلق بعرض أو تقديم التمور للتصدير و الذي ينص على ما يلي:

- **أنواع التمور المعدة للتصدير :**[1]

إن أنواع التمر المعدة للتصدير هي مركبة على حسب التسهيلات التالية:

أ. أصناف دقلة نور .

ب. أنواع التمور العادية .

و هذا حسب نص المادة (2) من المقرر الو زاري المشترك أعلاه.

1- **أصناف دقلة نور:**

و هي الصنف الأكثر تصديرا للدول الأجنبية ، من خصائصها الوزن حوالي 12 غ ، طولها المتوسط 4-5 سم، قطرها 1,8 سم تحتوي على السكروز (3/2 من مجموع السكريات الإجمالية و يمكن تصنيفها إلى :

[1] سليمان دحو ،**التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراية واقع تسويق التمور في الجزائر**–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص ص 164-165.

- ✓ نوع غصينات منفصلة السنابل.
- ✓ نوع(نمطي) تظهر الفواكه بصفة مصففة أو غير مركبة .
- ✓ نوع (فريزة) فاكهة تقدم بعدما تجفف.

2- أنواع التمور العادية :

- نوع التمور (رخو) نموذج الغرس، تفزوين ، و خميرة .
- نوع الجافة : نموذج الدقلة البيضاء كينتيشي، و مش دقلة.

3- مواصفات التمور المعدة للتصدير :

التمور المعدة للتصدير و المعنية بأحكام هذا القرار الوزاري المشترك يجب أن تكون:

- ناضجة و قد بلغت كل تموها الفيزيولوجي.
- لبية و لينة .
- سليمة و خالية من الرائحة الخمولية و التخمر من الضرر و من الآفة الهامة.
- يجب أن تكون نسبة السكر / الرطوبة على الأقل مساوية ل 2% كما يجب أن لا تتعدى 30% من وزن الفاكهة.

4- كيفية تقديم التمور المعدة للتصدير:

يجب أن يكون تقديم التمور المعدة للتصدير كالآتي :

- يجب أن يكون طول الغصنيات المنفصلة أو غير المنفصلة 10 سم و يحمل كحد أدنى 4 فواكه ل 10سم من الطول.
- تمور دقلة نور هي التمور الوحيدة التي يسمح بتقديمها بالترتيب على شكل طبقات منسقة.
- يجب قطع الغصينات بصفة دقيقة.
- في حالة تقديم التمور على شكل قروط أو غصينات يجب أن يكون الوزن مسموح ب % 50 من التمور المنفصلة.
- يجب أن تقدم التمور العادية الرخو كاملة أو منزوعة النوى ، مضغوطة ، أو غير مضغوطة.

5- مقاييس متعلقة بالوزن:

تتحدد معايير التمور بالوزن الأدنى على أساس وحدة الفواكه ،وأن الوزن الأدنى لفئة التمور تحدد كما يلي :

7 غرامات لتمور دقلة نور على شكل قروط الغصينات أو العادية.

6 غرامات لتمور دقلة نور معياري (standars).

5غرامات لدقلة نور (فريزة).

6- مقاييس متعلقة بالتمور المصابة (المسموح بها للتصدير):

المقاييس المسموح بها لنوع و فئة التمور هي كالآتي :

1- تمور دقلة نور على شكل غصنيات (أو عادية): [1]

2% من التمور التي تبدو حاملة للطفيليات أو ذات الآثار الدودية.

3% من التمور لا تستجيب لمواصفات المعاير و ذلك لعدم صلاحياتها.

3% التمور لا تستجيب لمواصفات أخرى للنوعية.

إن تراكم نسب التفاوت المسموح به لا يجب لأي حال من الأحوال أن يتعدى 5 %.

2- التمور دقلة نور فريزة:

5% من التمور تبدو حاملة للطفيليات أو ذات الآثار الدودية أو البرازيتية.

10% من التمر لا يستجيب لمواصفة المعايرة و النوعية.

3- التمور العادية الرخو:

5% من التمور تبدو حاملة للطفيلات أو ذات الآثار الدودية أو البرازيتية.

10% من التمر لا يستجيب لمواصفة المعايرة و النوعية .

4- **التمور العادية الجافة:**

5% من التمور تبدو حاملة للطفيلات أو ذات الآثار الدودية أو البرازيتية.

15% من التمور التي تستجيب لمواصفة المعايير.

7- **مقاييس تكييف لتغليف لإلصاق البطاقة:**

- يجب أن تتكيف و تتطابق التمور المعدة للتصدير مع الشروط المطلوبة و ذلك لحمايتها و عدم إتلافها .
- يجب أن يكون التغليف المستعمل للتمور صلبا مانعا لتسرب الماء و جافا ، كما يجب أن يكون مطابقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 91/04 بتاريخ 1991/01/4.
- الأدوات أو المعدات المستعملة بداخل الطرود يجب أن تكون جديدة و نظيفة لتجنب كل فساد داخل و خارج التمور المكيفة.
- إن استعمال الطوابع و الأوراق من شأنه أن يحدث احتكاكا مباشر بالفاكهة التي تحتوي استعمالات ما عدا تلك الطوابع المطبوعة و المنجزة بواسطة حبر أو غراء غير سام.

[1] سليمان دحو ، **نفس المرجع السابق**، ص 267.

- يجب أن تعزل التمور من جدران أو جوانب الغلاف بواسطة الورق أو بكل وسائل العتاد التي باستطاعتها ضمان حمايتها من هذه الأضرار.
- يجب أن تكون الرزم و العلب المغلقة بورق شفاف عازل.
- يجب أن تكون أقراط التمور محمية بواسطة غلاف صلب من الأفضل أن يكون شفاف.

الفرع الثاني: تجارة التمور في الجزائر:

يتم تجارة التمور في الجزائر بعدة طرق وفقا لأنواع التمور (رطبة ، نصف جافة ، لينة) ، وعلى الرغم من أهمية عمليات التعبئة والتغليف في رفع القيمة التجارية للتمور المنتجة ، إلا أن معظم الإنتاج مازال يسوق بطرق تقليدية.

1) التجارة الداخلية للتمور:

تعمل الجزائر على الانفتاح على العالم الخارجي ، وتحرص من خلال خططها التنموية على تهيئة الأنظمة التسويقية وإيجاد المناخ المناسب لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ، وبما يحقق عوائد مجزية للمنتجين ، تحفزهم على الاستمرار في الإنتاج بكفاءة عالية .[1]

كما وجد لدى الجزائر مجموعة من الأسواق المركزية للفاكهة في المدن الرئيسية ، و تقوم الجزائر بتشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات متخصصة في التسويق الزراعي ، وهكذا ظهرت شركات ثمار وغيرها من الشركات التجارية المتخصصة ، والتي تركز نشاطها على تسويق الخضر والفواكه ، ويستعرض الجزء التالي القنوات التجارية للتمور ، ويمر تسويق التمور في الجزائر بعدة قنوات من بينها:

- ✓ **جامعو التمور** : تعتبر الحلقة الأولى في المسالك التجارية ، إذ يقوم هؤلاء بشراء الإنتاج قبل الحصاد، أي قبل النضج الكامل للمحصول وتوريده إلى تجار الجملة ومصانع التمور.
- ✓ **تجار التجزئة** : يقومون بشراء التمور من أسواق الجملة ، وبيعها مباشرة للمستهلك.

أسواق التمور المحلية :[2] تتعدد أنواع الأسواق خلال المسلك التجاري بين المنتج والمستهلك، ويختلف نوع السوق باختلاف البعد المكاني بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، وأيضا اختلاف نوع الوسطاء الذين يتعاملون فيها، وفي ما يلي عرضا لأهم تلك الأسواق وطبيعة الوسطاء التي يعمل فيها، وكذا الخدمات التجارية التي تتم فيها :

---

[1] بن عيشي بشير ، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العددان 61 ص36.

[2] بن عيشى بشير،أطروحة دكتوراة بعنوان " **نحو نموذج متكامل لإقتصاديات نخيل التمور في الجزائر**"، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 2002-2003 ،ص 234.

1- **الأسواق المحلية :** من أهم أنواع أسواق التمور المحلية وهو سوق ثابت دائم، ويتم التعامل في هذا السوق بين المنتج والوسطاء (نيابة عن التجار المحليين أو تجار الجملة) أو المنتجين والتجار مباشرة بأساليب اجتهادية ويمثل الطرف الأضعف في القدرة على المساومة بافتقاره إلى البيانات التسويقية الصحيحة.

2- **أسواق القرية:** وتقام هذه الأسواق بصفة دورية في القرى في أحد أيام الأسبوع فتمدم من السلع التي يتم شراءها من التجار المحليين أو المنتجين، كما قد يقوم المستهلكين باحتياجاتها التجار المحليين والسماسرة بتجميع الكميات المناسبة من السلع من تلك الأسواق وإعادة بيعها إلى تجار الجملة .

3- **أسواق الجملة :** توجد أسواق الجملة الرئيسية للتمور في المدن، مثل :أسواق بسكرة، الوادي، غرداية، وتعرض فيها الثمار بمختلف أنواعها و أطوارها، وتتوافر في هذه الأسواق كثير من التسهيلات ،إلا أنها تتصف ببعض أوجه القصور التي تضعف من كفاءتها، و يحصر المنتجون أو تجار الجملة إنتاجهم في صناديق خشبية أو بلاستيكية، ويتم تحميله بسيارات نقل ذات حمولات مختلفة و تباع بالوزن للتجار الذين يقومون ببيعها بالجملة أو التجزئة.

4- **أسواق التجزئة :** تنتشر هذه الأسواق في القرى والمدن ويتم التعامل بين المزارعين والتجار من جانب،و مع جمهور المستهلكين في الجانب الآخر، ويتم بيع التمور للمستهلكين في أكياس بلاستيكية أو كراتين أو سلال من الخوص أحيانا.

3) التجارة الخارجية للتمور.

يتناول هذا الجزء مكانة صادرات التمور الجزائرية بين أهم دول العالم المنتجة والمصدرة للتمور.

3-1) أهم الدول المنتجة و المصدرة للتمور:

- **أهم الدول المنتجة :**

يمكن أن نبين أهم الدول المنتجة للتمور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): أهم الدول المنتجة للتمور سنة 2008.

الدولة	الكمية بالطن	النسبة المئوية
مصر	1326133	18,65
إيران	1006406	14,15
السعودية	986000	13,86
الإمارات	755000	10,61
باكستان	680107	9,56
الجزائر	553765	7,77
العراق	476318	6,66
السودان	336000	4,72
عمان	255871	3,59
ليبيا	150000	2,10
بقية دول العالم	126487	8,33
إنتاج العالم بالطن	7109974	100

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت نقلا عن:

محمد عبد الله الخميس، ورقة بحثية بعنوان "تحليل لواقع واتجاهات إنتاج وتصدير التمور في المملكة العربية السعودية"،جامعة الملك سعود ،كلية علوم الأغذية والزراعة، 2012 ، ص8.

حسب ملاحظتنا للجدول السابق ،تعتبر مصر أهم دولة منتجة للتمور بكمية أنتاج بلغت 1326133 طن ، وبنسبة 18,65% من إجمالي الإنتاج العالمي من التمور ، أما الجزائر فتأتي في المرتبة الخامسة بكمية إنتاج بلغت 553765 طن وبنسبة 7.77 %من إجمالي الإنتاج العالمي.

3-2) أهم الدول المصدرة من حيث الكمية سنة 2008.

يمكن حصر أهم الدول المصدرة للتمور من حيث المكية سنة 2008 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): أهم الدول المصدرة للتمور من حيث الكمية سنة 2008.

الدولة	الكمية بالطن	النسبة المئوية
العراق	264640	%27,1
الإمارات	237898	24.4%
إيران	169119	%17,37
باكستان	93137	%9,5
تونس	69485	%7,2
سعودية	50891	%5,2
الجزائر	9861,46	%1,01
إسرائيل	9447	%0,97
مصر	8995	%0,92
باقي دول العالم	48594	%10,24
الإجمالي	973352	100

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت نقلا عن:

محمد عبد الله الخميس، ورقة بحثية بعنوان "تحليل لواقع واتجاهات إنتاج وتصدير التمور في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود،كلية علوم الأغذية والزراعة ، 2012 ص 8.

تعد العراق هي أعلى الدول تصديراً للتمر كما يتضح بالجدول (14) حيث يعادل تصديرها27,1 % من مجموع الصادرات العالمية للتمور وذلك لا يعني أن العراق أكبر دولة منتجة، هي في المرتبة السابعة في الإنتاج على المستوى العالم ، كما تحتل الجزائر المرتبة السابعة من حيث الكمية المصدرة حيث بلغت 9861 طن سنة 2008 ، وهذه نسبة قليلة إذا ما قورنت بالإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في ميدان الإنتاج تقريبا 2 بالمائة من الإنتاج يتم تصديره فقط.

3-3) أهم الدول المصدرة من حيث القيمة:

ويمكن حصر أهم الدول المصدرة للتمور حسب القيمة في العالم سنة 2008 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15):أهم الدول المصدرة في العالم حسب قيمة صادرات التمور(بالألف دولار) سنة 2008.

الدولة	القيمة بالألف دولار	النسبة المئوية
تونس	170388	%26,4
إيران	71517	%10,9
الإمارات	69055	%10,5
العراق	59484	%9,07
سعودية	56514	%8,62
إسرائيل	50768	%7,74
باكستان	32499	%4,95
فرنسا	28490	%4,34
أمريكا	21206	%3,23
الجزائر	19663	%2,99
باقي دول العالم	75900	%11,57
بالعالم	655484	100

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت نقلا عن:

محمد عبد الله الخميس، ورقة بحثية بعنوان "تحليل لواقع واتجاهات إنتاج وتصدير التمور في المملكة العربية السعودية"،جامعة الملك سعود ،كلية علوم الأغذية والزراعة ، 2012 ص 1.

ويتبين لنا من جدول رقم (15) أن تونس تعد أعلي الدول من ناحية قيمة للتصدير من التمور بنسبة % 26.4 وفي التصدير من ناحية التصدير بالطن تحتل المركز الخامس بنسبة % 6.1 والجزائر تحتل المركز العاشر من ناحية القيمة بنسبة 2.99% من قيمة الإجمالية للعالم وفي تصدير بالطن تحتل المركز السادس بنسبة 5.2 %وذلك يوضح أن السعودية لا تصدر كثيرا مقارنه بالإنتاج وذلك لأن السعودية مستهلك للتمور.

3-4) أهم الدول العربية المصدرة للتمور في سنوات2003-2010 .

يمكن توضيح أهم الدول العربية المصدرة للتمور خلال السموات (2003- 2010) في الجدول الآتي:

الجدول رقم (16): يوضح أهم الدول العربية المصدرة للتمور للأسواق العالمية 2003- 2010.

القيمة : مليون دولار الكمية: ألف طن

الدولة	متوسط الفترة 2003-2007		2008		2009		2010	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
تونس	45.74	104.73	69.49	159.92	77.25	180.45	84.24	198.92
السعودية	45.29	33.10	50.89	56.51	50.89	56.51	73.36	78.22
الإمارات	38.00	13.20	38.69	19.99	38.69	19.99	38.69	19.99
الجزائر	10.81	18.29	9.64	19.53	7.23	13.57	7.23	13.57
العراق	31.46	9.19	37.06	9.53	37.06	9.53	37.06	9.53
مصر	9.53	2.33	5.72	4.40	7.82	8.38	11.60	13.55
سلطنة عمان	5.4	2.58	7.00	6.49	7.31	5.80	6.69	6.90

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 31، 2011، ص 254.

كل هذه الحقائق والمعطيات تؤكد أن الجزائر تمتلك ميزة تنافسية قوية في ميدان التجارة الخارجية للتمور، مما يتعين على السلطات الجزائرية وضع إستراتيجية تصديرية فعالة من شأنها توجيه فئة المصدرين إلى الأسواق العالمية وتجسيد الأهداف المسطرة.

ومع أن الجزائر لا تملك إستراتيجية تصديرية قوية للتمور، كما هو الشأن لتونس الشقيقة ، إلا أنها بدأت تظهر بعض الملامح المشجعة كإنشاء مؤسسات لدعم المصدرين، و إيجاد تشريعات تهدف إلى وضع مقاييس منظمة لدخول التمور الجزائرية.

المبحث الثاني :تطور و ضعية الميزان التجاري في الجزائر.

تتصف التجارة الخارجية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالإرتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات .وعلى الرغم من حملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على التجارة الخارجية بقي قطاع المحروقات هو الرائد والمقيم لصادراتنا بينما عرفت الواردات زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية .وهو سنراه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى أثار التجارة الخارجية على الصادرات وذلك في المطلب الأول أما المطلب الثاني فهو لدراسة أثار التجارة الخارجية على الواردات.

المطلب الأول :تطور وضعية الصادرات في الميزان التجاري.

تميزت الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى فيها، ولكن مع إتباع الجزائر لسياسة الإصلاح في التجارة الخارجية وإستراتيجيتها لإقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط هادفة إلى الوصول إلى نتائج تسحب الإقتصاد الجزائري من المشاكل التي كان يعاني منها.

وللوقوف على نتائج هذه الإصلاحات سوف نقوم بالتطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول :تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000- 2014).

والجدول الموالي يبين تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2000-20014:

جدول رقم (17):تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000- 2014).

الوحدة :مليار دولار

	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
السنوات	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2000	21,06	97,27	0,59	2,73	21,65	**100**
2001	18,53	97,07	0,56	2,93	19,09	**100**
2002	18,11	96,79	0,60	3,21	18,70	**100**
2003	23,99	98,08	0,47	1,92	24,46	**100**
2004	31,55	97,92	0,67	2,08	32,22	**100**
2005	45,59	98,40	0,74	1,60	46,33	**100**
2006	53,61	97,94	1,13	2,06	54,74	**100**
2007	59,61	98,38	0,98	1,62	60,59	**100**
2008	77,19	98,22	1,40	1,78	78,59	**100**
2009	44,41	98,30	0,77	1,70	45,18	**100**
2010	56,12	98,30	0,97	1,70	57,09	**100**
2011	71,66	98,31	1,23	1,69	72,89	**100**
2012	70,58	98,38	1,15	1,60	71,74	**100**
2013	63,33	98,29	1,10	1,71	64,43	**100**
2014	70,84	98,32	1,15	1,74	68,34	**100**

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات:

-بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية** :مارس 2001 ، ديسمبر 2005 ، ديسمبر 2008 ، مارس 2014 ، ص15 نقلا عن الموقع الإلكتروني**http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**

تاريخ الإطلاع(14-04-2017).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات عرفت فائضا وارتفاعا طويل فترة الدراسة،حيث عرفت الصادرات الجزائرية رصيدا إيجابيا سنة 2000، أين كانت أسعار البترول تقدر ب 21.65 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي حيث كانت قيمة صادرات المحروقات تقدر ب 21.06 مليار دولار بنسبة

97.27%، بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة حيث كانت تقدر نسبتها % 2.73 بقيمة 0.59 مليار دولار (59 مليون دولار) إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.09 مليار دولار في 2001 و 18.7 مليار دولار خلال 2002 وهذا راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه وانطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار بنسبة % 98.70 أين وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل. حيث أنه في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر.

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار أين عرف سعر البرميل من البترول 62.35دولار، لتعاود الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد ، حيث وصلت الصادرات إلى 72.89 مليار دولار سنة2010 و 57.09 مليار دولار سنة 2011 حيث كانت قيمة أسعار البترول تقدر ب 80.35 دولار للبرميل و112.92 دولار للبرميل على الترتيب.

لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2012 و 2013 حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى غاية 64.43 مليار دولار سنة 2013 وذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات التي تقدر ب 63.33 مليار دولار وهنا يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى 2 % خلال الفترة المدروسة وسنة 2008 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات بنحو1.4 % مليار دولار.بينما بقيت صادرات المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى97 % و % 98 من قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.

الشكل رقم (06): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوت (2000-2014)

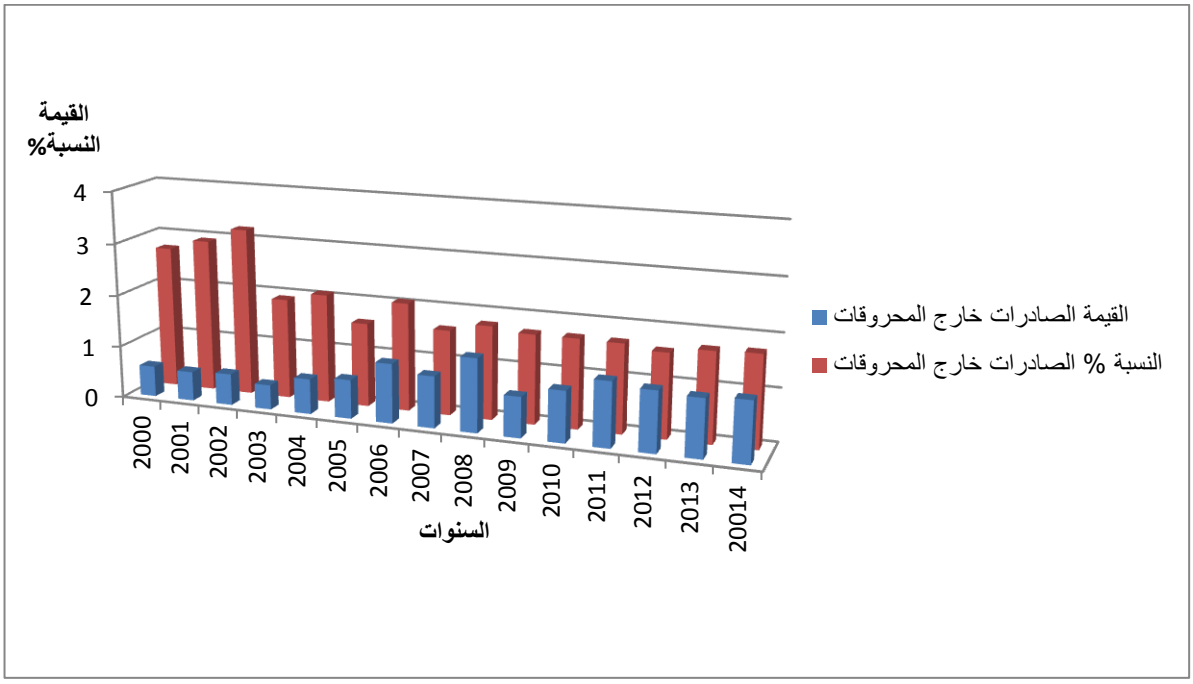

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الجدول رقم (17).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة الصادرات خارج المحروقات من 2000إلى سنة 2005 منخفضة وضعيفة جدا ،حيث تتراوح قيمتها ما بين 0,59 و 0,74 مليار دولار ، وهذا يعود إلى إرتفاع نسبة صادرات المحروقات ،الذي كان مهيمنا على صادرات القطاعات الأخرى ، إلى أن شهدت الصادرات خارج المحروقات إرتفاعا ملحوظا سنة 2006 بقيمة قدرها 1,13مليار دولار بنسبة 2,06 %، ثم تتقهقر مجددا سنة 2007، إلى أن تصل قيمة الصادرات خارج المحروقات أعلى قيمة 1,40 مليار دولار سنة 2008 بنسبة 1,78 %، ثم تراجعت من جديد سنتي 2009 و2010 ،إلى أن تصل قيمة متقاربة تقريبا خلال السنوات الأخيرة للدراسة.

الشكل رقم (07): تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000-2014).

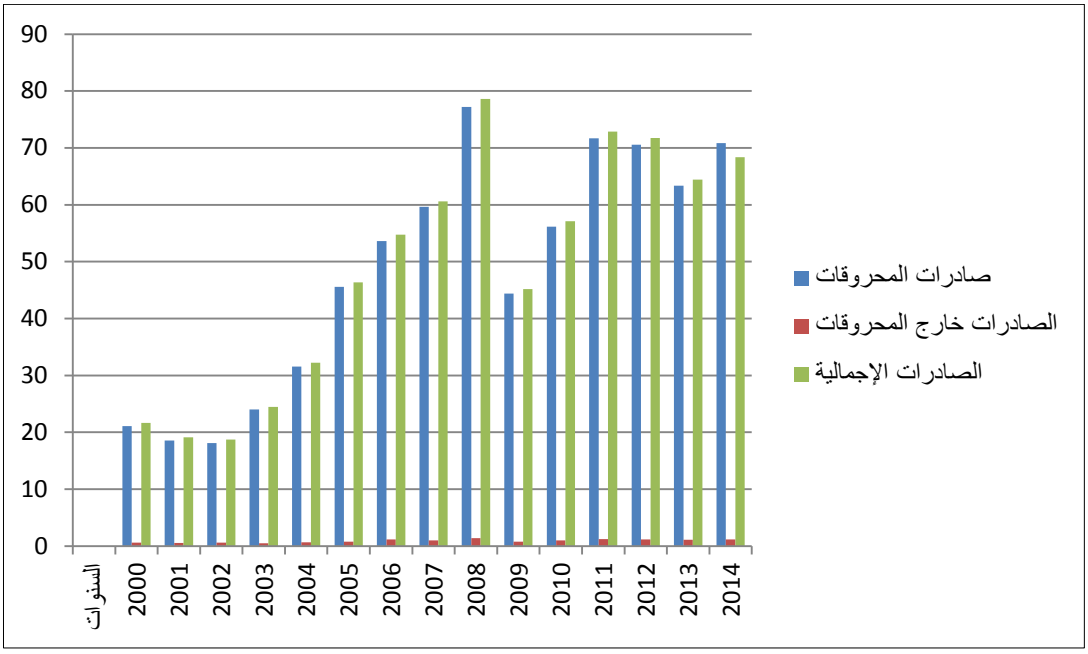

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الجدول رقم (17).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية في إرتفاع مستمر من سنة 2000 إلى سنة 2008، بإضافة كذلك إلى الصادرات خارج المحروقات الذي حقق أعلى قيمة له سنة 2008، ثم نجد تراجعا في الصادرات سنتي 2009 و2010 ، في حين تصل إلى مستوى مقبول خلال السنوات الأخير.

الفرع الثاني :التوزيع السلعي الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000-2014).

والجدول الموالي يوضح التوزيع السلعي لصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014.

جدول رقم (18): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000-2014)

الوحدة :مليار دولار

لسنوات	الطاقة والمحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2000	21419	612	32	458	11	47	13
2001	18484	648	28	504	22	45	12
2002	18091	734	35	551	20	50	27
2003	23939	673	48	509	1	30	35
2004	30925	788	65	552	1	52	16
2005	45588	907	67	656	/	36	14
2006	53608	1184	73	828	1	44	43
2007	59605	1312	88	993	1	44	34
2008	77192	1954	119	1384	1	69	32
2009	44411	1066	113	692	/	25	49
2010	56143	1619	305	1089	/	27	33
2011	71662	2140	357	1495	/	36	16
2012	70571	2048	314	1519	/	30	18
2013	63326	2161	402	1608	/	25	18
2014	71462	2172	432	1643	/	32	18

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات من:

-المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني**http://www.douane.gov.dz**

تاريخ الإطلاع(14-04-2017)،والمركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S على الموقع الإلكتروني : **www.ons.dz**//تاريخ الإطلاع(14-04-2017).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي

تتمثل قي المواد الغذائية والمواد الأولية والمواد نصف مصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الإستهلاكية، ومن بين هذه المنتجات فالمواد تصف مصنعة تحتل حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات تم تليها المواد الأولية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2000-2014.

جدول رقم(19) :التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2000-2014.

الوحدة :مليار دولار

السنوات / المواد	1990		2000		2013	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الطاقة والمحروقات	10865	96,12	21419	97,22	63326	96,7
المواد الغذائية	50	0,44	32	0,15	402	0,61
المواد الأولية	32	0,28	44	0,2	108	0,16
المواد نصف مصنعة	211	1,87	465	2,11	1608	2,46
التجهيزات الفلاحية	3	0,03	11	0,05	/	/
التجهيزات الصناعية	76	0,67	47	0,21	25	0,04
السلع الإستهلاكية	67	0,59	13	0,06	18	0,03
المجموع	11304	100	22031	100	65487	100

المصدر :من إعداد الطالبة انطلاقا من إحصائيات:

- المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني:http://www.douane.gov.dz تاريخ الإطلاع (2017-04-14)

يوضح هذا الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف المقارنة بين ثلاث سنوات والتي تمثل ثلاث فترات من الزمن وهي سنة 1990 وهي المرحلة التي بدأت فيها إصلاحات التجارة الخارجية من خلال تحريرها وسنة 2000 نموذج للفترة التي كانت فيها الإصلاحات الجديدة للتجارة الخارجية وكذلك هي نتيجة للإصلاحات الأولى عام 1990 و 2013هي بمثابة الفترة التي تظهر فيها النتائج وخاصة بعد الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي بدءا من سنة 2005 .

وما نلاحظه من هذا الجدول أن منتوج الطاقة والمحروقات هو المسيطر للسنوات الثلاث أما الصادرات خارج المحروقات تمثل النسبة الأكبر منه في سنة 1990 للمواد نصف مصنعة بنسبة مساهمة % 1.87 من مجموع الصادرات الكلية أي بقيمة 211 مليون دولار كما احتلت المواد المصنعة أيضا النسبة الكبرى لسنة 2000

بنسبة % 2.11 بقيمة 465 مليون دولار وبالمثل احتلت المواد النصف مصنعة النسبة الأكبر لسنة 2013 بقيمة 1608 مليون دولار بنسبة 2.46% من إجمالي الصادرات.

وهنا يمكن أن نقول بان الجزائر كانت ولا زالت في مصف الدول النامية في تجارتها الخارجية(الصادرات) حيث أنه من المتعارف بأن السمة المميزة لتجارة الدول النامية أو المتخلفة هي سيطرة مادة واحدة أو إثنتين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات وغالبا ما تكون في صورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة.

كما أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا يزال يمثل نسب ضعيفة من إجمالي الصادرات الكلية أو أقل ضعفا مما كان عليه قبل إصلاح التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: تطور وضعية الواردات في الميزان التجاري.

إن قيام الجزائر بإصلاح تجارتها الخارجية كان من بين أهدافها هو زيادة الصادرات الجزائرية إلى الخارج والتقليل من الواردات وبذلك التخلص من التبعية الكبيرة للدول الأخرى .وعلى ضوء ذلك سوف نقوم بدراسة تطور قيمة الواردات والتركيبة السلعية لها وتغيراتها.

الفرع الأول:تطور قيمة الواردات خلال الفترة(2000-2014)

عرفت الواردات الجزائرية زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

جدول رقم (20):تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2014).

الوحدة :مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات	الواردات
2000	21,06	-9,35
2001	18,53	-10,56
2002	18,11	-12,01
2003	23,99	-13,32
2004	31,55	-17,95
2005	45,59	-19,89
2006	53,61	-20,68
2007	59,61	-26,35
2008	77,19	-38,07
2009	44,41	-37,4
2010	56,12	-38,89
2011	71,66	-46,93
2012	70,58	-51,57
2013	63,33	-55,02
2014	64,89	-52,11

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات:

-بنك الجزائر،النشرات الإحصائية الثلاثة: مارس 2001،ديسمبر 2005،ديسمبر 2008،مارس 1014 ص15.نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول هو التزايد المستمر والصعودي في اتجاه الواردات الجزائرية حيث إزدادت هذه الواردات خلال فترة الدراسة 8 أضعاف حيث كانت عام 2000 تقدر ب 9.35 مليار دولار لتصبح عام 2013تقدر ب 55.02 مليار دولار وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الإقتصادية.

كما يمكن أن نربط تزايد حجم الواردات بالتزايد المستمر في صادرات المحروقات وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(08): يبين تطور الواردات بتطور صادرات خلال السنوات(2000-2014)

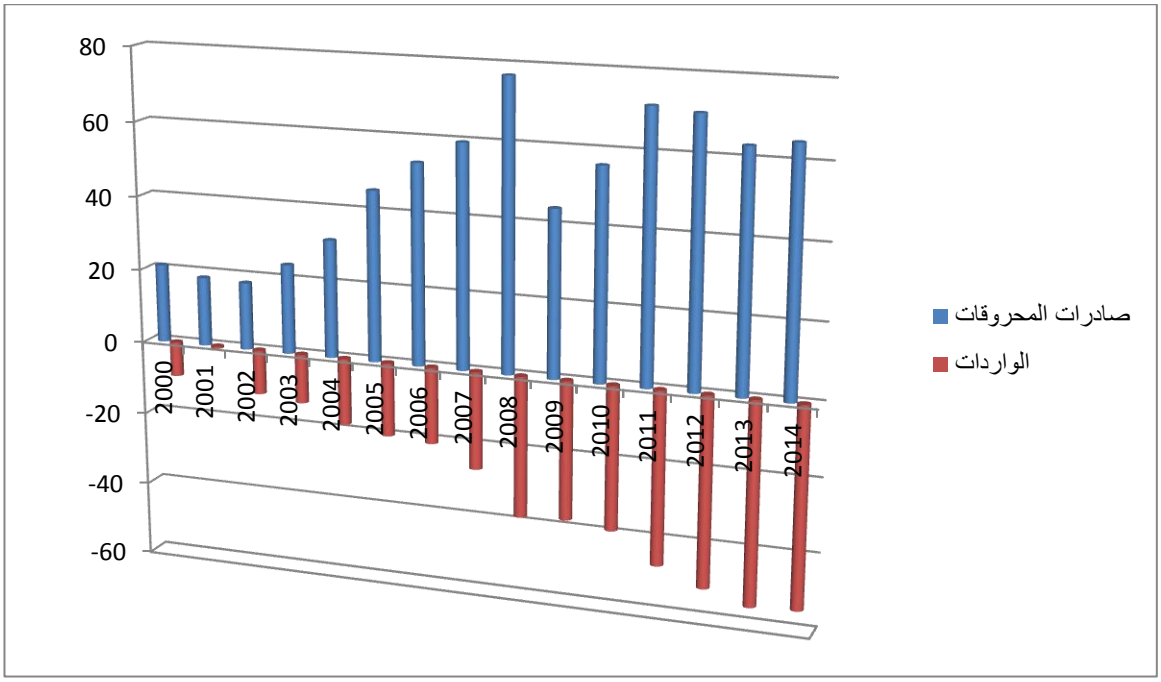

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(20).

يوضح الشكل أعلاه أن الواردات متزايدة طيلة فترت الدراسة أي من سنة 2000 إلى سنة 2014،بسبب ارتفاع قيمة صادرات المحروقات و الإعتماد على هذا القطاع الأخير في التصدير لتغطية الواردات ، حيث كلما ارتفعت صادرات المحروقات ارتفعت واردات.

الفرع الثاني:التوزيع السلعي للواردات الجزائرية

إن التوزيع السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية والتي تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات والجدول الموالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة(2000-2014).

جدول رقم (21):يبين التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة(2000-2014).

الوحدة :مليار دولار

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية	لواردات الإجمالية
2000	129	2415	428	1655	85	3068	1393	**9173**
2001	139	2395	478	1872	155	3435	1466	**9940**
2002	145	2740	562	2336	148	4423	1655	**12009**
2003	114	2678	689	2857	129	4955	2112	**13543**
2004	208	3604	803	3591	208	7020	2765	**18199**
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3107	**20357**
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	**21456**
2007	313	4827	1277	6918	142	9954	4008	**27439**
2008	595	7796	1376	9154	86	15434	5036	**39479**
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	**39297**
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	**40212**
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944	**47300**
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	**50376**
2013	4356ط	9572	1766	10810	449	15745	12205	**54903**
2014	4537	9624	1863	10705	510	15367	13127	**55733**

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات من:

المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني : **http://www.douane.gov.dz**

تاريخ الإطلاع (16-04-2017).

-بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية :مارس 2001 ، ديسمبر 2005 ، ديسمبر 2008 ، مارس 2014 ، ص 28 نقلا عن الموقع الإلكتروني **.http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm** .

يوضح هذا الجدول أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية المنتجات نصف مصنعة وسلع الإستهلاك بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متتالية من 2000إلى2008 حيث كانت عام 2000 تقدر الواردات من هذه السلعة ب 3068 مليون دولار وسنة 2008

بقيمة 15434 مليون دولار ولكن ابتداءا من هذه السنة عرفت الواردات من هذه السلعة استقرارا طفيفا حيث بلغت في2013 ما قيمته 15745 مليون دولار.

المنتجات نصف مصنعة التي تحتل المرتبة الثانية من مجموع الواردات حيث عرفت تزايدا مستمرا أين كانت عام2000 تقدر قيمتها ب 1655 مليون دولار لتصبح عام 2013 قيمتها تساوي 10810 مليون دولار.

المواد الغذائية فقد عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة حيث بدأت عام 2000 بقيمة 2415 مليون دولار لتعرف عام 2013 مبلغ 9572 مليون دولار من الواردات.

أما فيما يخص السلع الإستهلاكية فقد كانت بالمثل مع بقية المنتجات الأخرى حيث كانت تتزايد إلى غاية نهاية فترة الدراسة عام 2013 بما قيمته 12205 مليون دولار.

أما فيما يخص الواردات السلعية من المواد الأولية والطاقة فقد إحتلتا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث إستيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى.

المطلب الثالث: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري.

يتميز الميزان التجاري الجزائري سنة 2000 تقريبا بعنصرين أساسيين أولهما التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات ثم الأهمية البالغة للواردات وفي هذا الصدد سوف نقوم بالتطرق إلى وضعية الميزان التجاري وما هي وضعيته في حالة غياب صادرات المحروقات خلال الفترة 2000-2014

الفرع الأول:تطورات الميزان التجاري خلال السنوات (2000-2014)

عرف الميزان التجاري الجزائري رصيدا موجبا طول فترة الدراسة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم(22) :يبين تطور الميزان التجاري (2000-2014).

الوحدة :مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2000	12,3	21,65	-9,35
2001	9,61	19,09	-9.48
2002	6,7	18,70	-12,01
2003	11,14	24,46	-13,32
2004	14,27	32,22	17,95
2005	26,47	46,33	-19,89
2006	34,06	54,74	-20,68
2007	34,24	60,59	-26,35
2008	40,52	78,59	-38,07
2009	7,78	45,18	-37,4
2010	18,2	57,09	-38,89
2011	25,96	72,89	-46,93
2012	20,17	71,74	-51,57
2013	9,41	64,43	-55,02
2014	24,16	70,21	-53,27

المصدر :من إعداد الطالبة إنطلاقا من إحصائيات:

-بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية :مارس 2001 ، ديسمبر 2005 ، ديسمبر 2008 ، مارس 2014 ، ص. 15 نقلا عن الموقع الإلكتروني**http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**

تاريخ الإطلاع (16-04-2017).

و الجدول أعلاه يبين أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة كما عرف إرتفاعا مستمرا حيث حقق عام 2000 رصيدا 12.30 مليار دولار لينخفض الرصيد عام 2001 و2002 إلى 9.61 مليار دولار و6.70 إلى غاية سنة 2008 ليحقق رصيد 40.52 مليار ليبقى الميزان التجاري بعد هذه والسنة في تذبذب من إرتفاع وإنخفاض ليستقر عام 2013 برصيد 9.41 مليار دولار ويمكن تفسير هذا التذبذب وعدم التزايد لتحقيق أعلى الأرصدة نتيجة لارتفاع قيمة الواردات الجزائرية.

الشكل رقم (09):يبين تطور الميزان التجاري خلال السنوات (2000-2014)

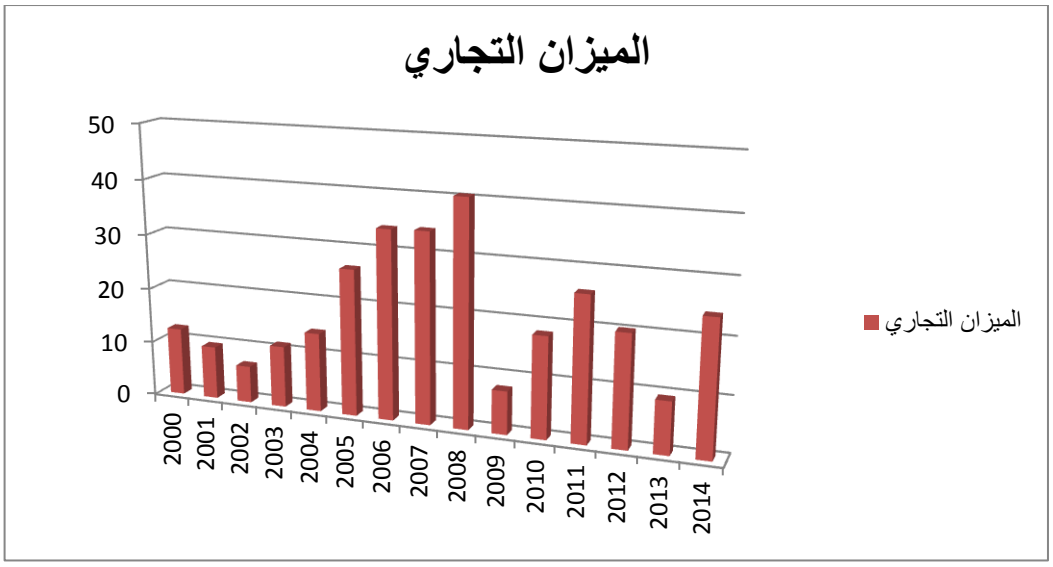

- من إعداد الطالبة باعتماد من الجدول رقم (22).

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الميزان التجاري، في بداية السنوات الأولى للدراسة متقهقر ليصل إلى أدنى قيمة له سنة 2002 التي تقدر ب6,7 مليار دولار، ثم يعود من جديد نحو الارتفاع من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 أين حقق أعلى قيمة له بمقدار 40,52 مليار دولار، ثم يعود إلى التذبذب مجددا بين الإرتفاع و الإنخفاض ،وهذا راجع إلى الصادرات والواردات التي تحكم في ميزان التجاري.

الفرع الثاني: تطورات الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2014).

يعرف الميزان التجاري رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة وهو ما يبينه الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم(23):يبين تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2014).

الوحدة :مليار دولار.

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري خارج المحروقات
2000	0,59	-9,35	-8.76
2001	0,56	-9.48	-8,92
2002	0,60	-12,01	-11,41
2003	0,47	-13,32	-12,85
2004	0,67	17,95	-17,28
2005	0,74	-19,89	-19,12
2006	1,13	-20,68	-19,55
2007	0,98	-26,35	-25,37
2008	1,40	-38,07	-36,67
2009	0,97	-38,89	-37,92
2010	1,23	-46,93	-45,7
2011	1,23	-46,93	-45,7
2012	1,15	-51,57	-50,42
2013	1,10	-55,02	-53,92
2014	1,17	-55,43	-52,88

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول(22) والشكل رقم (06).

يلاحظ من هذا الجدول رقم (23) بهدف معرفة مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تغطية الواردات الجزائرية وتحقيق رصيد إيجابي للميزان التجاري، كما أن الميزان التجاري عرف رصيدا سلبيا ومتصاعدا طوال فترة الدراسة حيث كانت أدنى قيمة له سنة 2000 بقيمة 8.76 مليار دولار ليعرف سنة 2014 عجزا برصيد 52.88 مليار دولار.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للإقتصاد الوطني ،الذي لا زال لحد الساعة يعاني في مشاكل عديدة ومن بينها أن كل المداخيل الناجمه عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات مازالت مساهمتها ضعيفة جدا وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات وهذه الأخيرة هي التي تعطي طبيعة الرصيد سالبا أو موجبا.

الشكل رقم (10):يبين الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2014)

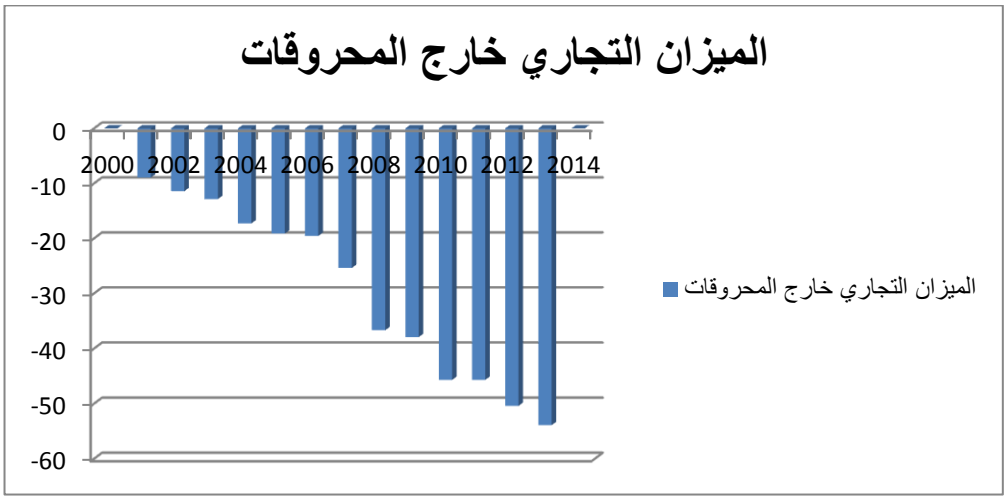

المصدر: كم إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم (23).

من خلال الشكل السابق يمكن القول ،أن الميزان التجاري رصيده سالب ومتصاعد من سنة 2000 إلى سنة 2014، مما يخلق عجز في الميزان التجاري ، لعدم الإعتماد على الصادرات خارج المحروقات في تغطية الواردات.

المبحث الثالث: وضعية صادرات التمور الجزائرية و العراقيل التي تواجهها.

يضم هذا المبحث على تطور وضعية صادرات التمور في الجزائر بالإضافة إلى المشاكل والعراقيل التي تواجهها وكيفية صد هذه العراقيل.

المطلب الأول : تطور الصادرات الجزائرية من التمور ودورها في تنمية الصادرات.

في هذا المطلب سوف نتكلم على صادرات التمور الجزائرية بالقيمة ، وعلى ترتيب الجزائر بالنسبة للبلدان العربية والدولية المصدرة للتمور سنة 2015.

1) تطور الصادرات الجزائرية حسب القيمة من منتوج التمور خلال الفترة (2000-2015).

ويكن أن نستخلص قيمة صادرات التمور الجزائرية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (24): قيمة صادرات التمور الجزائرية (2000- 2015)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
قيمة صادرات	14.75	10.44	16.34	10.20	8.13	18.5	20.04	22.61
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
قيمة صادرات	20	14.31	22.67	23	24.71	29.49	38.79	34

Source: Centre National de l'nformatique et des Statistiques du commerce extérieur de l' Algérie (plusieurs années)

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ أن حصة الجزائر من صادرات التمور من 2000إلى سنة 2009 ، كانت متذبذبة في قيمتها ، ولكن سجلت حصص سوق صادرات التمور الجزائرية ارتفاعا طفيفا بين2010-2014 وبالنسبة لقيمة صادرات الجزائر فقد ارتفعت بقيمة 22.67 مليون دولار في سنة 2010 إلى 39 مليون دولار في سنة 2014 من بينها 93 بالمائة تمثل (دقلة نور) و 6 بالمائة من التمور الطازجة و 0.2 بالمائة من التمور الجافة ، تراجعت صادرات التمور الجزائرية في سنة 2015 ب % 11 مقارنة ب 2014 إلى34 مليون دولار ، ويعود انخفاض أسعار التمور الجزائرية مقارنة بتلك الآتية من الدول الأخرى إلى غياب علامة تجارية مصادق عليها للمنتوج الوطني حيث تتراجع قيمة الربح للمصدر الجزائري بسبب المستوردين الأوربيين الذين يقتنون المنتوج بأسعار زهيدة ويعيدون تصديره بأثمان باهضة بعد المصادقة عليه ومن بين هذه الدول فرنسا ، تونس....إلخ.

الشكل رقم (11): تطور قيمة صادرات التمور الجزائرية (2000- 2014) .

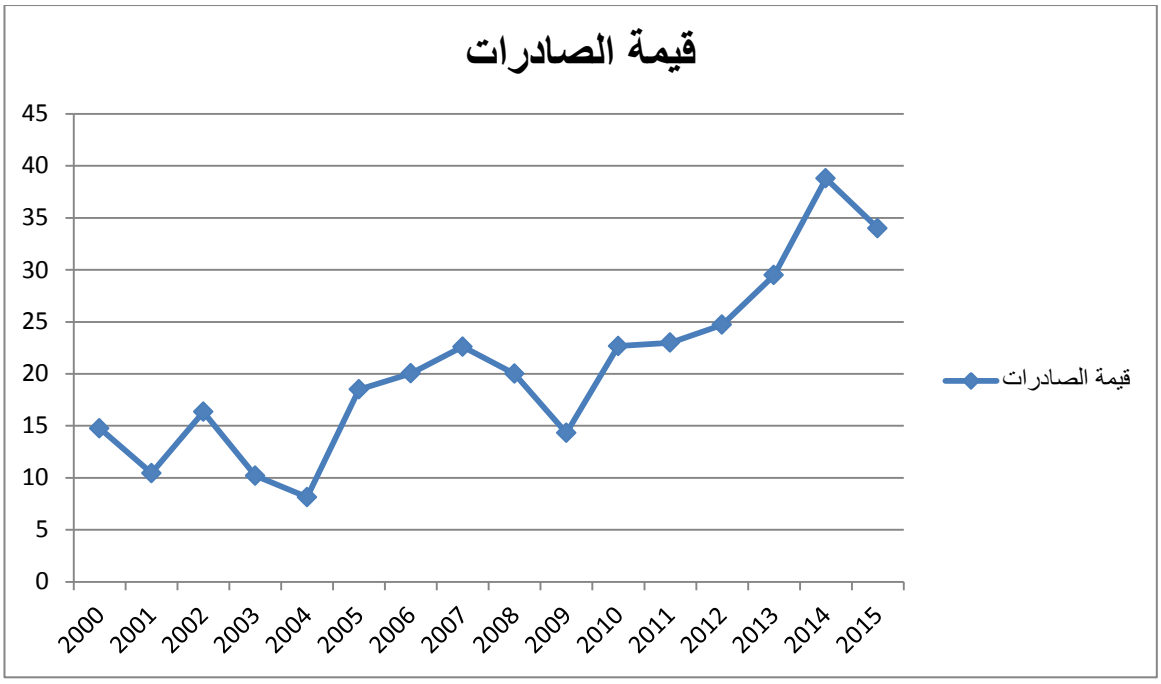

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (24).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن منحنى صادرات التمور لم يكن متزنا أو ثابتا ،وذلك خلال السنوات 2000-2004 ، ثم يبدأ بارتفاع المستمر من سنة 2005 - 2007، وبعد ذلك ينخفض لمدة سنتين2008-2009، ثم يعود بارتفاع مجددا ،وهذا راجع لوعى الدولة لمدى أهمية التمور في التصدير ،وجذب العملة الصعبة.

2) تطور الصادرات الجزائرية حسب الكمية من منتوج التمور خلال الفترة 2000-20011.

ويمكن أن نستخلص كمية صادرات التمور الجزائرية في الجدول الموالي:

الجدول رقم(25): تطور الصادرات الجزائرية حسب الكمية من منتوج التمور2000 -2011.

السنوات	الكمية بالطن
2000	10078.6
2001	7849.58
2002	11034.6
2003	10200.41
2004	8133.2
2005	11258.27
2006	12328.37
2007	13356.43
2008	9861.46
2009	8953.56
2010	16.037.3
2011	28143.15

-**المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات محصل عليها المركز الوطني للمعلومات و إحصائيات الجمارك (CNIS).

نلاحظ أن هناك نوعا من التذبذب في الكمية المصدرة من التمور في الفترة ما بين: 2000 و 2009 حيث بلغت 10078.6 طن سنة 2000 لتصل إلى 11258 طن سنة 2005 ثم تنخفض إلى8953.56 طن سنة 2009ثم ترتفع لتصل إلى أقصاها سنة 2011 إلى 28143.15 ويرجع هذا التذبذب في التصدير إلى غياب إستراتيجية تجارية فعالة وواضحة المعالم سواء من الدولة أو الخواص تكون من أهدافها ترقية صادرات التمور من خلال تدليل العقبات والعوائق التي ما تزال تعترض تطوير قطاع تصدير التمور في الجزائر.

3) **نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية خلال الفترة (2000-2010).**

سوف نستعرض نسبة صادرات التمور من إجمالي الصادرات الزراعة خلال الفترة (200-2010) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (26): نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية (2000-2010).

السنوات	الصادرات الزراعية مليون دولار	الصادرات من التمور بمليون دولار	النسبة%
2000	111.214	**14.748**	13
2001	151.849	10.439	6.62
2002	126.849	16.359	12.69
2003	134.731	16.453	11.94
2004	150.3276	14.562	9.68
2005	167.473	19.139	11.42
2006	162.922	20.043	12.30
2007	180855	19.139	12.76
2008	302.451	20.043	6.50
2009	234.592	23.083	6.09
2010	451.619	22.617	5.9
المتوسط الحسابي	180855	**17.875**	13

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على :إحصائيات محصل عليها المركز الوطني للمعلومات و إحصائيات الجمارك CNIS - إحصائيات محصل علي من وزارة الفلاحة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أن نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية في تذبذب بين الإرتفاع والانخفاض من سنة 2000 إلى سنة 2010 ،وسجلت أعلى نسبة لها سنة 2007 بنسبة 12,76% إلا أنها تبقى ضئيلة جدا مقارنة بصادرات الزراعية، وسجلت أعلى قيمة لصادرات التمور سنة 2009 ب23,082 مليون دولار.

4) **نسبة صادرات التمور من الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2011).**

يمكن أن نعرف نسبة صادرات التمور إلى الصادرات خارج المحروقات والصادرات من التمور بالقيمة خلال الفترة من 2000إلى 2011 في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): يبين نسبة صادرات التمور من الصادرات خارج المحروقات (2000-2011).

السنوات	الصادرات من التمور بمليون دولار	الصادرات خارج المحروقات – مليون دولار.	النسبة%
2000	**14.748**	**612**	**2.40**
2001	**10.439**	**648**	**1.60**
2002	**16.359**	**734**	**2.22**
2003	**16.453**	**673**	**2.44**
2004	**14.562**	**781**	**1.86**
2005	**19.139**	**907**	**2.1**
2006	**20.043**	**1184**	**1.69**
2007	**23.082**	**1332**	**1.73**
2008	**19.677**	**1937**	**1.01**
2009	**14.307**	**1066**	**1.24**
2010	**22.617**	**1268**	**1.78**
2011	**25.374**	**2040**	**1.24**
المتوسط الحسابي	**16,83**	**1098,5**	**1,77**

المصدر: من إعداد االطالب باعتمادا على إحصائيات محصل عليها المركز الوطني للمعلومات و إحصائيات الجمارك (CNIS).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن نسبة صادرات التمور مقارنة بالصادرات غير النفطية قد سجلت انخفاضا متذبذبا منذ سنة 2006 حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2003 لتبدأ هذه النسبة في التراجع إلى 2.1 % سنة 2005 إلى 1.73% سنة 2007 تصل أدناها سنة 2008: % 2.40 ويرجع ذلك أساسا تذبذب في الكميات المصدرة منم التمور في حين أننا نلاحظ ارتفاع في الصادرات الأخرى غير نفطية حيث بلغت إجمالي الصادرات الغير النفطية سنة 2010 : 1.268 مليار دولار لتصل سنة 2011 إلى 2.040 مليار دولار.

5) نسبة الصادرات من إنتاج التمور خلال السنوات (2000-2011).

يبين الجدول الموالي نسبة صادرات من إنتاج التمور وكمية الإنتاج من التمور بالطن خلال الفترة من 2000 إلى 2011.

الجدول رقم (28):نسبة الصادرات من إنتاج التمور خلال (2000-2011).

السنوات	كمية الإنتاج من التمور بالطن	الصادرات من التمور بالطن	نسبة صادرات إلى إنتاج التمور
2000	365616	**10078.6**	**0.02**
2001	**437332**	**7849.58**	**0.01**
2002	**418427**	**11034.6**	**0.026**
2003	**492217**	**10200**	**0.020**
2004	**442600**	**8133**	**0.018**
2005	**516293**	**11258**	**0.021**
2006	**491188**	**12328.73**	**0.025**
2007	**526921**	**13356.43**	**0.025**
2008	**552765**	**9861.46**	**0.017**
2009	**600000**	**8953.56**	**0.014**
2010	**625000**	**16037.3**	**2.56**
2011	**701000**	**28143.15**	**4.01**
المتوسط الحسابي	**514113,25**	**12269,53**	**0,56**

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على:- إحصائيات محصل عليها المركز الوطني للمعلومات و إحصائيات الجمارك CNIS - إحصائيات محصل علي من وزارة الفلاحة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) أن نسبة صادرات التمور من إنتاجها ضئيلة جدا منذ سنة 2000 إلى سنة 2009 حيث أنها لم تتجاوز 1% رغم الإنتاج الوفير للتمور،إلا أنها ارتفعت سنتي 2010 و2011 حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 ب 4,01% ،إلا أن نسبة ما تم توريده إلى السوق الدولي من منتوج التمور لم تتجاوز 5% من كمية الإنتاج وهو ما يبين ضعف وفشل كبير على المستوى التجاري.

المطلب الثاني :وضعية التجارة الخارجية للتمور في الجزائر.

يؤكد العارفون بنشاط التصدير الخاص بمادة التمر أن صادرات الجزائر من التمور خلال السنوات الأولى للاستقلال قاربت حدود 500 ألف طن، لكن سرعان ما تراجع حجم وقيمة صادراتنا من هذا المنتوج الفلاحي إلى

درجة جد قصوى، وحسب بعض الدراسات فإن نسبة صادراتنا من التمور مقارنة بصادراتنا الأخرى خارج المحروقات شهدت بين 1991 و 1992 ارتفاعا محسوسا انتقلت من 4.92 بالمائة إلى 12.72 بالمائة، ثم تراجع حجم التصدير خلال 1993 إلى 11.5 بالمائة وتم خلال 1995 تسجيل ما نسبته 15.5 بالمائة صادرات بقيمة78.51 مليون دولار، وتشير الدراسات نفسها إلى أن صادراتنا من هذه المادة سجلت انخفاضا متتاليا بين1996و سنة 2000 بنسبة 3.36 بالمائة.

و حسب إحصائيات الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فقد بلغت الكمية المصدرة من التمر خلال2005 حدود 12328 طنا بقيمة تفوق 18 مليون دولار وهي لا تمثل سوى 2.04 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات المحققة في السنة ذاتها، وبلغت القيمة المالية المصدرة من التمور خلال 2006 قيمة 20 مليون دولار، وبلغ الحجم المسجل خلال 2007 حدود 13.36 ألف طنا بقيمة تفوق 23 مليون دولار وتراجع الحجم المصدر من هذه المادة خلال 2008 إلى اقل من 10 ملايين طن بقيمة تقارب 20 مليون دولار، وتم خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2009 ، تسجيل 4 آلاف طن من التمور بقيمة تقارب 8 ملايين دولار.

وتبقى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومنها المنتوجات الفلاحية تظل دون مستوى التطلعات لأسباب مختلفة منها تثاقل الإدارة في تمويل هذا الجانب من التجارة الخارجية.

أهم الدول المستوردة للتمور الجزائرية سنة 2011.

يبين الجدول التالي أهم الدول التي تتعامل مع الجزائر في استيراد التمور بالكمية سنة 2011.

الجدول رقم (29): أهم الدول المستوردة للتمور الجزائرية سنة 2011.

الدولة	الكمية –طن–	النسبة%
فرنسا	7094,98	25,21
النيجر	15634,18	55,55
الإمارات	1383,23	4,91
روسيا	1361,55	4,83
الولايات المتحدة	335,60	1,19
بريطانيا	314,21	1,11
ألمانيا	278.35	0,98
المغرب	228,35	0.81
كندا	222,35	0,79
تركيا	127,20	0,45
الدول الأخرى	1162,31	4,13

–المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات محصل عليها المركز الوطني للمعلومات و إحصائيات الجمارك CNIS

نلاحظ من خلال الجدول السابق بالنسبة لأهم الدول المستوردة لمنتوج التمور فيأتي في مقدمة الدول فرنسا من حيث القيمة (13.62 مليون دولار) بنسبة 25,21 % و تقدر الكمية المصدرة لفرنسا ب7094,98 طن والنيجر من حيث النسبة55,55 % بقيمة 15634,18 ثم الإمارات بنسبة 4.91% وروسيا بنسبة 4.83% .

المطلب الثالث: تحليل مساهمة صادرات التمور في تحسين ميزان المدفوعات.

تعد عملية تصدير التمور من أهم العمليات التي تساعد في تحسين ميزان المدفوعون من خلال جذب العملة الصعبة ،ووصول منتوجاتنا إلى باقي دول العالم لهذا تتعرض هذه العملية إلى عدة مشاكل و يمكن توضيح كيف تساهم صادرات التمور في تحسين ميزان المدفوعات وأهم العراقيل والمشاكل التي تواجهها عملية تصدير التمور في بلادنا من خلال ما يلي:[1]

[1] M. Dutta, *Econometric Methods* (New York: South - Western Publishing Company, 1975).

الفرع الأول: واقع صادرات التمور في تحسين ميزان المدفوعات.

تشير الإحصائيات إلى مدى أهمية القطاع الزراعي في الإقتصاد الجزائري حيث يعتبر من أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الخام(pib) كما يساهم في تشغيل ما نسبته % 25 من اليد العاملة النشيطة إضافة إلى تقديم منتجات تستخدم كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية.

يعتبر منتوج التمور أهم منتوج يمكن تصديره إلى السوق الدولي نظرا لما تمتلكه الجزائر من ميزة نسبية من حيث الكمية والجودة حيث تشير الإحصائيات ومعطيات الجدول رقم (27) إلى أن المتوسط الحسابي لصادرات التمور من الصادرات الزراعية خلال السنوات 2000-2011 تقدر ب17,875 مليون دولار وهذا يعني دخول العملة الصعب في ميزاننا التجاري ، لكن تبقى نسبة صادرات الجزائر من التمور إلى الإنتاج المحلي خلال السنوات (200-2011) ضعيف إذ لم يتعدى ما نسبته 0,56 % ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- التأخيرات البيروقراطية التي تلازم عملية التصدير في الجزائر كالتأخر في منح الترخيص أو الموافقة من السلطات الصحية،وبطئ عملية الشحن على مستوى الموانئ وغيرها.
- منافسة التمور الأجنبية للتمور الوطنية والإقبال عليها من طرف المستهلك الأجنبي بسبب التسويق الجيد لها كما هو الشأن بالنسبة للتمور التونسية.
- غياب إستراتيجية تجارية واضحة المعالم من طرف كثير من المصدرين والإكتفاء بالتصدير العشوائي إضافة إلى ضعف كفاءة أجهزة التسويق الحكومية الخارجية من حيث الدعاية والإشهار مما ساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور.

تملك المؤسسات العاملة في ميدان التجارة الدولية لمنتوج التمور مزايا تنافسية يمكن أن تسهم في تنمية الصادرات الإجمالية،حيث تقدر صادرات التمور من الصادرات خارج المحروقات حسب معطيات الجدول رقم (28) خلال الفترة (2000-2011) ب 16,83 مليون دولار بنسبة 1.77% وهذه النسبة ضعيفة إلا أنها تساهم في تحسين الميزان التجاري خارج المحروقات ولو بنسبة ضئيلة ،و يمتاز منتوج التمور بجودة عالية خاصة في صنف" دقلة نور "حيث تعتبر الجزائر ثاني مصدر لهذا الصنف بعد تونسالجدول رقم(29)، كما تحتل الجزائر المرتبة السادسة من حيث الترتيب العالمي لأكبر منتجي التمور الجدول رقم(14)، وتشير الإحصائيات المتعلقة بالسوق العالمي للتمور أن هناك طلب متزايد على هذا المنتوج خاصة في دول العالم الإسلامي كاندونيسيا وماليزيا وأوروبا الجدول رقم(30)، مما يستوجب الاستجابة لهذا الطلب عن طريق تصدير

أصناف أخرى من التمور غير صنف" دقلة نور"، كالغرس، تفزوين، تومجهارت هذه الأنواع تمتاز بحلاوتها وانخفاض سعرها، الأمر الذي يعزز من تنافسية المؤسسات الجزائرية العاملة في ميدان التجارة للتمور .

إلا ان هناك قصور في تطبيق إستراتيجية التجارة الدولية لدى المؤسسات الجزائرية المصدرة للتمور ويتضح ذلك من:

- عدم وجود بحوث التجارية الدولية التي تهتم بجمع المعلومات حول الأسواق المستهدفة ونوعية المنافسين، والقوانين ومقاييس الواجب احترامها في السوق المستهدف، طبيعة عادات وأذواق المستهلك، حجم الطلب، معلومات حول قنوات التوزيع...
- أن اعتماد المؤسسات الجزائرية على الوسطاء أدى إلى عدم احتكاكها بالمستهلك النهائي،وهذا ما أدى ببعض الوسطاء قد يبيعها أو يعيد تصديرها إلى دولة أخرى بعلامته التجارية وليس بالعلامة التجارية للمنتج.
- ضعف سياسة الترويج والإشهار نتيجة ضعف أو عدم وجود إعلان عن طريق الوسائل الاتصال الحديثة كمواقع الانترنت.

رغم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في ميدان قطاع التمور ،والمكانة المرموقة للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية إلا أن الإحصائيات تشير إلى ضعف نسبة التصدير إذا ما قورنت بحجم الإنتاج وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم وجود سوق داخلي منظم للتمور مما نتج عنه تضارب الأسعار وسيادة المضاربة والاحتكار، وعدم وجود سوق جملة لمقاييس شفافة تكون فيها كل المعاملات قانونية عبر الفواتير وغيرها، لإنهائها ظاهرة كثرة الوسطاء الطفيليين مما يسبب في ارتفاع سعر منتوج التمور عند التصدير.
- البيروقراطية وثقل الإجراءات الإدارية المتعلقة بوثائق التصدير، وكذا ثقل إجراءات الدعم فمصدري التمور يشتكون ويقولون رغم أن الدولة قامت بوضع آليات وهيئات لدعم مصدري التمور إلا أن البيروقراطية جعلت هذه الآليات شبه معدومة وعلى سبيل المثال :صندوق تشجيع الصادرات الذي يدعم النقل نسبة 80 % ويقدم دعما بقيمة 5 دج عن كلغ الواحد بالنسبة لعلب التمور الصغيرة :فمصدري التمور يرون بأن هذا الصندوق شبه غائب نظرا للبيروقراطية الثقيلة التي يعاني منها.
- انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجي خاصة من حيث الدعاية والإشهار مما يساهم بجهل المستهلك الأجنبي للتمور الجزائرية.

- مشكلة التغليف حيث لا تتوفر أغلفة مناسبة لتصدير التمور، وهذا ما جعل الجزائر تقوم باستيراد الأغلفة وما يعنيه ذلك من ارتفاع التكلفة وبالتالي ارتفاع السعر على مستوى الأسواق الدولية.
- ارتفاع تكاليف النقل والشحن.
- النقص الحاد في المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية من حيث حجم الطلب والأصناف المرغوبة فيها وحجم العبوات وطرق التغليف والاشتراطات الصحية والمواصفات القياسية في البلد المراد التصدير له.

الفرع الثاني: مشاكل تصدير التمور في الجزائر.

1-المشاكل على المستوى الجزئي.

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي.

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير[1].
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول. هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

[1] سليمان دحو، مرجع سابق ،ص ص 266-267.

- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

3- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

الفرع الثاني: كيفية مواجهة مشاكل تصدير التمور.

ما ينبغي علينا فعله للنهوض بإنتاج وتصدير التمور هو الاهتمام بعمليات الزراعية التي تجري على النخيل من ري وتسميد وتلقيح.[1]

- ضرورة تنشيط دور أجهزة الدولة متمثلة في مديريات الزراعة لمتابعة والإشراف وتمويل لمزارع النخيل.
- تحسين المعرفة للفلاحين من خلال الدعوة ونشر أساليب وتقنيات جديدة لإنتاج التمور.
- العمل على تشجيع التصدير للخارج من خلال تحديث عمليات التصنيع والتعبئة التمور.
- إقامة المعارض والأسواق المتخصصة للدعاية في مختلف المناطق لجذب المستهلك الأجنبي.
- دراسة مسالك التوزيع على المستوى الدولي للمنتوج التمر.
- تحسين نوعية المنتوج والتنافسية واستغلال كل الفرص المتاحة في الأسواق الدولية من أجل تشجيع
- الصادرات.

[1] بن عيشي بشير ،**مرجع سابق**، ص ص 163-164.

خلاصة الفصل:

إن التطور الزراعي المسجل خلال السنوات الأخيرة في شتى الميادين ساهم في بسط كبير في توفير العديد من المنتجات الزراعية وبكميات معتبرة حيث قلصت فاتورة استيراد الأغذية وبالتالي ضمان جزء من الأمن الغذائي أما في مجال زراعة النخيل لقد أصبحت كمية التمور المنتجة وذات الجودة العالية تمثل قيمة اقتصادية كبيرة للبلد وخاصة للمناطق المنتجة، ورغم هذا النمو الكبير لازال هذا القطاع يحتاج إلي إسناد قوي لا سيما في مجال الأبحاث العلمية في شتي الميادين كالري، التسميدة، والحماية الصحية التي لازال تتعتمد علي استعمال مبيدات مصنعة خارج الوطن ومستوردة بأثمان باهظة وفي جل الحالات ليست في متناول الفلاح مما يجعل اقتنائها واستعمالها محدود للغاية وعلاوة علي ذلك نشير أيضا أن غياب الميكنة أصبحت من المعوقات الرئيسة التي يواجهها المزارع على جميع المستويات (التلقيح، التقليم، الجني) علما أن في الوقت الراهن أصبح عزوف الشباب خصوصا المثقف العمل بقطاع النخيل ملفت لانتباه الشيء الذي يؤثر سلبا على ديمومة هذا النشاط الحيوي.

من جهة أخرى وفي مجال التبادل العلمي بين البلدان المنتجة للتمر و رغم أهمية هذه الثروة الثمينة جدا والإمكانيات المتاحة لهذه الدول المنتجة إلى مستوى متقدم وخاصة في مجال توحيد وتطوير البحوث العلمية في شتى الميادين من بينها مثلا :مكافحة الآفات ،الري، التسميد وكذا الجانب المتعلق بالتسويق الذي بات يشكل احدا الأنشغالات الرئيسة والذي ربما يكون العامل الأول الذي يحد من تكثيف زراعة النخيل في الدول المنتجة للتمر.

الخاتمة

الخاتمة

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الإقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الإقتصادي وهذ الارتباطها الوثيق بالتنمية وماله من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الإقتصادي وهذا بالإعتماد على الآليات والأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي إقتصاد فه يتلعب دور كبير في النشاط الإقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الإستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال وماله من أثارعلى ميزان المدفوعات حيث أن هذا الأخير يوضح لنا لما لها من حقوق وما عليها من التزامات من قبل الخارج من ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات نتيجة الإختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق إختلال الفائض لما يعكسه من أثار إيجابية وقوة للإقتصاد.

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الإقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات أين حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد .وخوصصته ، إضافة إلى الحوافز التي قدمت للإستثمار الأجنبي المباشر وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأهيل الصناعي ومع هذه الإصلاحات فقد قامت الدولة الجزائرية بتقديم مساعدات مالية وتقنية للمؤسسات الجزائرية ومع الإصلاحات فقد رافقتها عدة إصلاحات أخرى على التجارة الخارجية (الجبائي الجمركي....) لمزيد من التحرير والإندماج المالي إلا أن الإقتصاد الجزائر يستمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات وهو ماظهر في ميزان المدفوعات.

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوء مما كان، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط، كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيسا لأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقي الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هوالتخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الإقتصاد الجزائري.

ويمكن القول أن تحسن أداء الإقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات ،ولكن مع سعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون هناك إحتمال ولو ضئيل بأن يتحسن ميزان المدفوعات وتتخلص الجزائر من تبعيته السعر البرميل الواحد من النفط.

إختبار الفرضيات:

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات واستخلصنا منها إلى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى** :سياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم بتنشيط القطاع الإنتاجي باعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد و الذي يؤدي إلى تحفيز الحركة التجارية المحلية وخلق خدمات جديدة وتطوير الصناعات الوطنية القادرة على التصدير .**هي فرضية صحيحة** حيث يمثل القطاع الوحيد الذي يستطيع الدخول إلى الأسواق الأجنبية والتعامل مع متغيراته.
- **الفرضية الثانية:** تساعد التجارة الخارجية للسلع خارج المحروقات كاتمور في تحسين وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر. **هذه الفرضية صحيحة.** فالتجارة الخارجية لها دور كبير في دفع صادرات التمور نحو الإزدهار والتقدم ذلك لما تتمز به من جودة عالية وذات قدرة تنافسية في الأسواق العالمية، وبالتالي جذب العملة الصعبة التي يمكن أن تحسن في وضعية ميزان المدفوعات.
- **الفرضية الثالثة:** يرجع إنخفاض وتذبذب الصادرات من التمور إلى وجود صعوبات تواجه نشاط التصدير. **هذه الفرضية صحيحة،** وذلك يرجع إلى تأخيرات البيروقراطية التي تسمح للمصدرين بالإستجابة بسرعة لزبائنهم.

النتائج:

ساقنا هذا البحث للوصول إلى النتائج التالية:

- نشاط التجارة الخارجية عبارة عن نشاطا اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها، ولهذا اهتم بدراست الكثير من المفكرين وفق أسس علمية وتوصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لأسباب وشروط قيامه، إلا أن هذه النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب والإطار الزمني لكل مفكر.
- للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات أو وسائل كمية في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد ،كما توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات والاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع، والحماية الإدارية.
- للتجارة الخارجية دور إنمائي، حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها منخلال استيراد وسائل الإنتاج والمصانع وكل المستلزمات لإقامة المشاريع الاقتصادية، وأيضا بإمكانها الاستفادة عن طريق متحصلات الصادرات،حيث يساعدها ذلك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية واغناء خزينة الدولة من العملة الصعبة.
- الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع التي تملك الدولة فيها ميزة، وتصريف الفائض من الإنتاج، والحصول على العملة الأجنبية، والاستفادة من مازيا الأسواق الكبيرة، لتحقيق الرفاه للدولة والأفراد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- ميزان المدفوعات يعتبر من ما تعتمد عليه الدولة الجزائرية، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية ،كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية.
- كما يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية.

- في حالة تحرير التجارة الخارجية يكشف الميزان التجاري مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، ففي حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الأولية، ويغلب على وارداتها السلع الغذائية و المنتجات النهائية.
- إن الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الإعتماد على المورد الوحيد في التصدير وهوالبترول دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خيار.
- أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية التجارة الخارجية وذلك بانتهاج سياسة إصلاح إقتصادي حيث شملت هذه الإصلاحات جميع فروع الإقتصاد الوطني التي منها تحرير المبادلات التجارية كما قامت بإصلاح الوحدة الإنتاجية من خلال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقيام بعملية الخوصصة إلى جذب الإستثمارالأجنبي.
- تبقى قدرة تكيف الإقتصاد الجزائري مع البيئة التجارية العالمية الجديدة محدودة فعلى مستوى الجهاز الإنتاجي فشلت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تحسين وضعه وبقي يعاني من اختلالات عديدة ماأثر على قدرته على تلبية الحاجات الداخلية واعتماد الإقتصاد على الإستيراد.
- أدت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة المنافسة بين السلع الأجنبية والمحلية مما توجب على المنشآت الصناعية المحلية تقليص حجم نشاطها أوحتى الإغلاق والامتناع عن الإنتاج.
- تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل.
- حتى بعد إتباع سياسة ترقية التجارة الخارجية لم يتحقق التنويع و لا الزيادة في الصادرات خارج المحروقات فلحد الآن مازالت هذه الصادرات تطغى على الصادرات الكلية للجزائر ورغم الجهود المبذولة في تنميتها وتنويعها مع زيادة وارداتنا بصفة متسارعة.
- يبقى ميزان المدفوعات في الجزائر بوابة للتعاملات الخارجية التي تجريها مع باقي دول العالم وأماما عتمادها على المواد الأولية من المحروقات فيصادراتها مع تزايد حجم الواردات فإنها لا تستطيع مجابهة الأزمات التي قد تتعرض لها.
- إن تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر لا يعني بالضرورة الخروج من الأزمة نهائيا مدام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فأي انخفاض لأسعار لنفط سوف يتم العودة لأسوأ من نقطة البداية وذلك لتوسع الجزائر في وارداتها.

التوصيات:

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها استخلصنا التوصيات التالية:

- الدراسة الشاملة للإقتصاد الجزائر يبصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.
- الإستمرار في تشجيع الإستثمارات والشراكة الأجنبية، وإعادة توجيهها في مجال التجارة والتوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية.

- لابد من المراجعة الشاملة للتشريعات التي تخدم المستثمر المحلي وتزيد من إنتاجه والتي تمنع المنافسة بين السلع الأجنبية والمحلية.
- توفير آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.
- إعطاء عناية أكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والجمركية والعمل الإستثماري وخلق الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير وتفعيل دوره في التجارة الخارجية.
- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات لتفعيل عملية تنميتها.
- ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الإقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة وليس الإنتاج فقط.
- توجيه الفوائض التي يعرفها الإقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط للمشاريع الإستراتيجية التيتخدم الإقتصاد الجزائري على المدى البعيد وليس لزيادة اعتماده على الأسواق الخارجية من خلال إقتناء السلع الإستهلاكية.
- على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الرفع من قدراتها التصديرية، ولا يأتى ذلك إلا بالتكوين الجيد للأفراد والتنسيق بين كلا الأطراف سواء موظفين مؤسسات أو سلطات.
- الاستفادة من نتائج البحث العلمي على أرض الواقع، لأن ذلك أهم رهان من أجل تطوير القطاع الصناعي والزراعي للوصول إلى اقتصاد غير نفطي.
- ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، والصناعات الاستخراجية،والسياحة والصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- توظيف الوفرة المالية للجزائر في مشروعات خالقة للثروة، على غرار الاستثمار في البحث العلمي، والصناعة والفلاحة.
- ضرورة إعادة التفاوض مع الطرف الأوربي من اجل تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى منطقة الاتحاد الأوربي، خاصة أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لمتستفد من هذا الاتفاق.
- وضع استراتيجية وطنية واضحة في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من المزايا التفصيلية التي تمنحها المنظمة للدول النامية.

أفاق الدراسة:

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الآتي:

- أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.
- دور السياسة المالية والنقدية في تفعيل واستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- أثر تحرير التجارة الخارجية على الإقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع بالغة العربية.

1-1) الكتب

2- أحمد حني، اقتصاد الجزائر مستقلة ، ديوان المطبوعات جامعة الجزائر،1991.

3- أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة الرؤية، الطبعة الاولى، مصر، 2006.

4- أشرف أمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر ، مصر، 2006.

5- بشير دارون، اهمية انتاج وتسويق التمور في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجيستير "غير منشورة"، المدرسة العليا للتجارة ،1998 .

6- بن عيشي بشير، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة

7- جلال جويدة القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2010 .

8- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2000 .

9- جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .

10- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، مكتبة زهراء الشرق،مصر1996.

11- خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الاول، دار النهضة العربية، القاهرة،2001.

12- داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011.

13- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر2008.

14- سامي عفيف حاتم،التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر،1993 .

15- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة الطبعة الثانية،2005.

16- السيد محمد السيتي اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، الطبعة الاولى،مصر،2009.

17- صفوت عبد السلام عوض الله ،،سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، مصر،2000.

18- طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر،الاردن2004.
19- عادل احمد حشيش ،أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة الاولى،1998
20- عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،مصر،2002.
21- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، (2011-2012).
22- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1229 .
23- عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، القتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
24- عبد الرحمن يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005.
25- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الاولى، مصر، 1997.
26- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 .
27- عمر عزاوي، استراتيجية تسويق التمور في الجزائر، مجلة الباحث/عدد2002/01، جامعة ورقلة.
28- فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا و عمليا،دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
29- كامل البكري، الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع، الاسكندرية،2002 .
30- مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الاولى، مصر، 1998.
31- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الاولى، مصر، 2006.
32- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، بدون سنة نشر، الجزائر .
33- محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.
34- محمد عبد العزيز عجيمية ، الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، دون سنة.
35- محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر، بدون سنة.
36- محمد عبد الله الخميس ، ورقة بحثية بعنوان تحليل لواقع واتجاهات وتصدير التمور في المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود، كلية علوم النعذيو والزراعة ، 2012.
37- محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان (الاردن) ،.2008
38- محمود يونس، اساسيات التجارة الخارجية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الاولى، مصر، 1986.

39- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
40- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
41- نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الاعمال الدولي،(الجزء الاول)بدون دار النشر وبلد النشر،اكتوبر1999.

1-2) الأطروحات والمذكرات:

1- براهيم بلقلة، أليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير(غير منشورة) قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2008-2009.
2- بن عيشي بشير،اطروحة دكتوراه بعنوان"نحو نموذج متكامل لاقتصاديات نخيل التمور في الجزائر"، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2002-2003.
3- سليمان دحو ، التسويق الدولي للنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات- دراية واقع تسويق التمور في الجزائر-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015-2016.
4- سميرة بوالعام، أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر" مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير(غير منشورة) قسم العلوم الاقتصادية، تخصص المالية والنقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2007-2008 .
5- الشرع نورة، سياسات اصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011 .
6- عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) ،قسم العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
7- قسوم مساوي وليد، دراسة إقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر "مع الاخذ الفترة الممتدة من 1978-2006، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008.
8- مونية بن عربية ،" التسويق الدولي ودوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات دراسة حالة حدة مصبرات عمر بن عمر قالمة"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

(غير منشورة) ، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

2- المراجع بالغة الفرنسية.

1. LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.
2. M. Dutta, Econometric Methods (New York: South – Western Publishing company, 1975) .
3. MICHEL RAINELLI « **le commerce international** », 8ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002.
4. MICHEL RAINELLI, « l'organisation mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002.

3- المواقع الإلكترونية.

1. www.ons.dz
2. www.sidab.caci.dz .
3. **http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**.
4. **http://www.douane.gov.dz**.